

جهد وصالح

الطورانية التركية

بين الأصولية والفاشية



Bibliotheca Alexandrina



0030080

الطورانيّة التركيّة

بين الأصوليّة والفاشيّة

جمال وصالح



الطورانية التركية

بين الأصولية والفاشية

جميع الحقوق محفوظة
الطبعة الاولى ١٩٨٧

دار الصداقة للطباعة والنشر
بيروت

المقدمة

الطورانية ، حركة عنصرية شوفينية فاشية ، كانت بمثابة نتاج طبيعي لسياسة السلاطين العثمانيين القائمة على تميز العنصر التركي ، في مجتمع متعدد القوميات ، فبدلاً من سياسة التآخي القومي كشرط لاستمرار المجتمع وتطوره ، اتبع سلاطين الدولة العثمانية سياسة التعصب القومي النابعة من خاصية العنصر التركي التاريخية القائمة على العنف . تلك الخاصية التي لم ينتج عنها في ظل الدولة العثمانية سوى القمع ، والمجازر ، ضد الشعوب الأخرى ، ضمن سياسة الاستبداد القومي ، التي ميزت الدولة العثمانية منذ قيامها وحتى أقولها .

وهذه الخاصية ، ظلت تلقي بثقلها على المجتمع التركي ، بعد قيام الجمهورية ، ووقفت سدا منيعاً أمام تطوره ، وتخلصه من تركة السلاطين الثقيلة ، ذلك ان البورجوازية التركية قد ولدت وترعرت في ظل السياسة الطورانية العثمانية ، فجاءت استمراراً لتطور تاريخي طويلاً من التعصب القومي قائم على مبدأ الخضاع و« التتريك » بالقوة .

وفي تتبعنا لمسيرة تطور الطورانية ، منذ المجتمع العثماني ، الى اليوم ، نجد انها بقيت متأصلة في اعماق البورجوازية الكبيرة في المجتمع التركي ... فالبنى الاجتماعية لا يمكن ان تكون معلقة في الهواء ، انما هي بالضرورة مرتبطة بالظروف الداخلية التي نشأت فيها ، وبالذواضع الداخلية والخارجية التي ساهمت في تبلورها ، بغض النظر عن المظاهر الشكلية التي تحاول ان تغلف نفسها بها . فالطورانية ، كحركة عنصرية ، قد حملت معها - وما زالت - الويلات والآلام التي وقعت على الشعوب التي خضعت للاحتلال العثماني ، وللقوميات التي ما زالت تحت حكم النظام التركي . منذ ثورة « تركيا الفتاة » وحتى النظام الفاشي الحالي .

وفي هذا الكتاب ، نحاول ان نلقي الضوء على هذه الحركة العنصرية ، نشأتها وتطورها ، وانعكاساتها على محيطها الاقليمي ، خاصة وانها اصبحت مرتبطة عضوياً بأهداف السياسة الامبريالية الاميركية ، منذ انضمام تركيا الى

حلف شمال الاطلسي .

وهكذا نجد انفسنا ، امام حركة عنصرية قديمة حديثة ، شبيهة تماماً بالحركة الصهيونية ، انطلقت على قاعدة التعصب القومي للحفاظ على بقائها ، لكنها انتهت كتابعة ، تقوم بتنفيذ دور محدد في السياسة الامبريالية على الصعيد الاقليمي .

فمن اجل الحفاظ على قوة العنف ، تلجأ الحركات العنصرية ، والقوى الفاشية الى احضان الامبريالية ، كرتة وحيدة لاستمرار وجودها على سطح الحياة . فلا تحمل إلى شعوبها ، والشعوب الاخرى ، سوى المزيد من القمع والارهاب ، والآلام .

لقد استخدمت الفئات الحاكمة التركية مختلف الاساليب والوسائل لتنفيذ سياستها الطورانية ، ففي حين استخدمت الدين ، وتفسير التعاليم الاسلامية على هواها في المرحلة العثمانية ، كوسيلة لفرض سياسة التتريك والاستبداد القومي على قاعدة تسييد العنصر التركي ، نجد ان البرجوازية التركية قد لجأت الى ضرب التيارات الدينية الاصولية ، والى قمع الطبقات التركية الاخرى في مرحلة التحديث والعلمانية . ثم عادت في مرحلة احكم العسكري الفاشي الحالي ، لتستخدم الذين كوسيلة لتنفيذ دور اقليمي على حساب الشعوب والدول المجاورة ضمن سياسة السيطرة الامبريالية بقيادة الولايات المتحدة الاميركية وفي مختلف المراحل ، وعبر مختلف الوسائل ، ظلت « الطورانية » هي المحرك الرئيسي لسياسة التي اتبعتها أنظمة الحكم التركية لابقاء سيطرتها على القوميات الاخرى ضمن الدولة التركية ، ولخلق الذرائع للتدخل في شؤون الدول المجاورة . الأمر الذي جعل من تركيا ، مثل جزيرة تحيط نفسها بالاعداء .

وفي هذه الدراسة ، نحاول ان نلقي الضوء ايضا على جوهر هذه السياسة الطورانية ، من خلال تتبع جذورها التاريخية ، وتطور الادوار التي لعبتها في مسيرة الشعوب التي طالتها ، لمعرفة الدور الذي من المقرر ان تلعبه على قاعدة تحقيق المصالح الامبريالية على الصعيد الاقليمي ، وتحديد ا ضمن العالمين العربي والاسلامي ، انطلاقا من حقد البرجوازية التركية على الامة العربية التي ساهمت في تقويض الامبراطورية العثمانية ، وانطلاقا من استغلال عامل الدين

مرة أخرى كوسيلة لاختراق العالم الاسلامي والتاثير على توجهاته السياسية .
خاصة بعد ان نجح نظام الحكم العسكري الفاشي في تركيا من الانضمام الى
منظمة المؤتمر الاسلامي .

وخطورة هذا الدور الذي يحاول النظام التركي ان يلعبه ، لا يكمن في قوة
النظام نفسه (العاجز عن تنفيذه) بل في كونه قد اصبح اداة طيعة في يد
الادارة الاميركية ، وجزءاً من استراتيجيتها في المنطقة في ثلاثة اتجاهات
رئيسية : -

١ - العالمان ، العربي والاسلامي .

٢ - الاتحاد السوفياتي ، وبلغاريا .

٣ - شرقي البحر الأبيض المتوسط .

وهكذا نجد ان السياسة ، الطورانية ، القائمة على مبدأ تمايز القومية
التركية ، قد ادخلت المجتمع التركي برمته اداة في خدمة سياسة النهب
والاستغلال الامبريالية ، شأنها في ذلك شأن جميع الحركات العنصرية
والفاشية ، وهذا بحد ذاته هو مصدر الخطر الذي يشكله نظام الجنرالات الفاشي
في تركيا اليوم ، بالاضافة الى مصدر الخطر الآخر الذي يشكله الكيان
الصهيوني في فلسطين المحتلة ، خاصة على صعيد الامة العربية وتوجهاتها
الوطنية والقومية التقدمية .

وحول دراستنا هذه ، لابد من الاشارة الى عدة ملاحظات ، من شأنها توضيح
بعض الافكار ، لوضعها في سياقها الصحيح .

أولاً : نظراً لامتداد جذور ، الطورانية ، التركية التاريخي ، وانعكاساتها على
القوميات الاخرى ، وعبر مراحل تاريخية متعددة من تطور المجتمع التركي ، فقد
راينا ان نأخذ كل مرحلة على حدة ، فيما يخص المجتمع التركي ، وان نتناول
انعكاسات السياسة ، الطورانية ، على كل قومية من القوميات التي وقعت على
كاهلها اعباء هذه السياسة ، وعبر مختلف مراحلها .

ثانياً : - إن ما عاناه الشعب البلغاري من ظلم واضطهاد ديني وقومي وطبقي

على يد الاحتلال العثماني ، لا يختلف في جوهره واشكاله عن معاناة شعوب البلقان الاخرى ، إلا ان تركيزنا على الجانب البلغاري (وخاصة ما يتعلق بالمسلمين في بلغاريا) ينبع من الاسباب الرئيسية التالية :

- ١ - موقع بلغاريا الاقرب الى تركيا .
 - ٢ - كون بلغاريا دولة اشتراكية ، عضوا في منظمة حلف وارسو ، فان دور تركيا العضو في حلف شمال الاطلسي تجاه بلغاريا يأتي في سياق الصراع بين النظامين العالميين (الاشتراكية ، والراسمالية)
 - ٣ - تأثير ما جرى في بلغاريا بعد استقلالها عن الدولة العثمانية ، ووقوعها فريسة المصالح الامبريالية على التيارات الفكرية القومية العربية . في ذلك الوقت .
 - ٤ - وجود مشكلة سياسية بين تركيا وبلغاريا ، حول وضع المسلمين في بلغاريا ، وادعاءات تركية حول اصل هؤلاء المسلمين ، (ونظرا لأهداف هذه الادعاءات السياسية ، فقد تناولنا هذا الموضوع بالتفصيل في القسم الثالث من الكتاب) .
- ثالثا : - أثرت ان تكون غالبية المراجع من المصادر العربية ، للتأكيد على ان مسألة الأطماع التركية في الوطن العربي ، كانت وما زالت موضع اهتمام الرأي العام العربي ، عبر وسائل اعلامه المختلفة ، الأمر الذي يثير الاستهجان والتخوف كون النظام الفاشي الحالي قد تمكن من ان يمد مصالحه الى اكثر من بلد عربي ، بحجة انتمائه الى العالم الاسلامي ، على الرغم من كونه عضوا في حلف شمال الاطلسي الذي يعتبر الحامي الرئيسي للكيان الصهيوني ، عدو الأمة العربية ، والعالم الاسلامي .



القسم الأول

العثمانيون :

مقومات الدولة .. مقومات الأنهار

أصل الأتراك ، وتطور حياتهم :

« نشأ الشعب التركي فوق سهول « سيبيريا » الشمالية الواسعة ، وفي البوادي القائمة بين بحر الخزر - قزوين « وجبال » التابي من جماعة عرقية ولفوية لعلها كانت تنتظم في العصور الاولى ضمن « المغول » التبت ايضا وعندما دخل الاتراك في طور التاريخ ، بعد ان شرعوا في الاسدفاع من سفوح « تيان شان » الى بوادي اسيا الوسطى ، كانت قد تمت لهم حصائص عرقية متميزة ، اصطلح علماء الاجناس البشرية لاحقا على تسميتها بالخصائص « الطورانية » . وفي القرن السادس للميلاد اصبح للاتراك دولتان قويتان ، امتدتا من منغوليا ، وتخوم الصين الشمالية حتى البحر الاسود ، إلا ان اسرة « تانغ » المالكة في الصين قضت على هاتين الدولتين ، الشرقية والغربية في العامين (٥٥٢ ، ٦٢٠) الى ان تخلص اتراك الشمال من حكم هذه الاسرة ، واستعادوا استقلالهم عام ٧٤٥^(١)

« وكانت الحياة القومية تتجلى عند الاتراك ، اقوى ما يكون ، في الاعياد ، وما كان يرافقها من طرد ومن غزو وسلب ، وكان من اهم واجبات الامير ان يهيء لها بسخاء ، اما حياتهم الدينية فكان يهيمن عليها « الشامان » - الكاهن ولقد انتشربين الاتراك ، ايمان بقوة القضاء والقدر المتجسدة في العالم والزمان ، والتي كان يعتقد ، بصورة شخصية خالصة ، انها تتضح بالحسد وبشهوة الانتقام من عظمة الانسان^(٢)

ونتيجة لهذا الاعتقاد الديني ، فان الاتراك تميزوا عبر التاريخ باعمال الغزو والسلب وما كان يرافقها من اعمال قتل وتدمير في غاية الفظاعة « وفي حوالي عام ٧٠٠ بدا اعتناق القبائل التركية للاسلام ، عندما تمت - في عهد الامويين السيطرة على المراكز في الغرب « ولقد قدمت هذه القبائل لاسواق الرقيق عددا لا حصر له من ابنائها^(٣)

على ان الحضور الفعلي للاتراك « كمسلمين » تم في العصر العباسي الاسلامي . وتحديدا عندما انشأ الخليفة « المعتصم حرسالة من الموالي *

الاتراك مهد السبيل لسيطرتهم على الخلافة طوال قرون تالية (١) ، ومنذ ذلك الحين بدأ الاتراك يلعبون دوراً بارزاً في تقويض قوة الدولة الاسلامية من خلال انخراطهم كجنود مرتزقة عند الولاة والحكام المتخاصمين (نظراً لعجز هؤلاء المتخاصمين عن تجميع القبائل العربية حولهم) . ومن خلال عملهم المعادي للدولة العربية الاسلامية مع بقية الموالى . (خاصة مع الفرس) وعلى الرغم من الانتشار الواسع للاتراك في الدولة العربية الاسلامية ، نظراً لطبيعة الدور الذي يقومون به ، ، إلا ان الجمهرة الاساسية للقبائل التركية (والتي اندفع القسم الاكبر منها مع غزو المغول - المؤلف) كانت لا تزال تختصم ، حوالي منتصف القرن الثالث عشر ، على بقايا الخلافة الاسلامية - هذه الخلافة التي اقامها العرب ، وسعى لتقويضها الفرس ، واجهز عليها المغول - حيث نشأت في الجزء الشمالي الغربي منها - تلك الدولة التي قدر لها ان تعمّر طويلاً ، وان تنتهي إلى ان تتولى قيادة العالم الاسلامي نحواً من خمسمائة عام (٢) .

• ففي النصف الثاني من القرن الثالث عشر انشأ عثمان ، زعيم احدى القبائل التركية المسلمة في اطراف الاناضول إمارة صغيرة ، لم تلبث ان اخذت تتسع وتمتد تدريجياً حتى اجتازت قواتها البحر الى اوروبا ، فاصطدمت بالصرب والبلغار ، واستولت على شبه جزيرة ، غاليبولي ، وبلاد اليونان وبلغت نهر الدانوب ، وظل السلاطين العثمانيون يواصلون فتوحاتهم حتى اصبح الاناضول كله تقريباً في ايديهم في مطلع القرن الخامس عشر .

وهكذا تطورت الامارات الصغيرة الى دولة كبيرة قوية مرهوبة سميت بالدولة العثمانية ، وفي سنة ١٤٥٢ سقطت ، القسطنطينية ، عاصمة البيزنطيين في يد السلطان ، محمد الثاني ، فاتخذها العثمانيون عاصمة لهم ، واطلقوا عليها اسم « إستانبول » (٣)

اما العالم الاسلامي ، فما ان حل عام ١٥١٧ حتى اصبح خاضعاً تقريباً للدولة العثمانية ، بعد ان هزمت شاه فارس عام ١٥١٤ ، والمماليك عام ١٥١٧ . وهما القوتان الاسلاميتان الرئيسيتان ، وبذلك اصبحت الدولة العثمانية هي القوة الاسلامية العظمى .

مقومات الدولة العثمانية :

مع اتساع رقعة الدولة العثمانية وتحولها الى ، امبراطورية ، كبيرة ، رأى سلاطينها ، ضرورة تنظيم هذه الدولة ، وتقسيمها ادارياً ، ووضع الاسس الكفيلة ببقائها متماسكة ، خاصة انها اصبحت دولة متعددة القوميات والحضارات والديانات .

لذا فقد قسم السلاطين البلاد العثمانية الى عدة ولايات (بالنسبة للمدن الرئيسية الكبيرة) ، وقسمت هذه الولايات أيضاً الى سناجق يكثر عددها اويقل حسب حجم الولاية (سواء بعدد السكان او المساحة) .

والسلطان هو الذي يعين الولاة والباشوات للولايات والسناجق من اتباعه الموالين له ، ومثلما ان السلطان هو صاحب الامر والنهي الذي لا يعارض ، كذلك فقد اطلق ايدي ولاته في ولاياتهم ، شريطة عدم الخروج عن سياسته وطاعته ، وتقديم الاموال لخزينة الدولة ، والجنود لجيوشها .

اما المقومات التي استندت اليها الاحكام والتشريعات العثمانية ، فجميعها كانت تنطلق من تكريس السيطرة المطلقة للدولة على مواطنيها من مختلف القوميات ، وانطلاقاً من سيادة العنصر التركي وتمايزه في الدولة .

اي ان العنصر التركي يحكم في الدولة العثمانية حكماً عنصرياً استبدادياً ولا يستثنى من ذلك سوى اولئك الذين تم تتريكهم ، واثبتوا ولاعهم المطلق . وتمكنوا من اخذ مواقع مهمة في الدولة العثمانية .

لقد ، ظل العثمانيون طوال اربعة قرون يحكمون بأسلوب عسكري اوتوقراطي ، لا تشارك فيه الشعوب بأي قسط مهما كان ضئيلاً ، فهي تؤمر وعليها الطاعة ، ويفرض السلطان او ممثل السلطان ارادته فيرضخ الناس مكرهين ، ومن هنا فقد المواطن القدرة على الابتكار ، ولم يكن للانسان الموهوب عبر تلك القرون

مجال لتنمية مواهبه ، او التعبير عنها في اي ميدان من ميادين السط الانساني ، وكان السلطان وحكام الولايات يتمتعون بسلطات مطلقة لا يحدها اي حد ، فيحكمون بالاعدام ويصادرون اموال الناس ويفرضون أي عقوبة يرونها حسب رغباتهم واهوائهم (١٧) .

ومع ان الاسلام هودين علم ومعرفة (اطلبوا العلم ولو في الصين) ، فان العثمانيين اداروا ظهرهم لاي نشاط علمي او ثقافي ، مؤسسين حضارتهم « المزيفة » على أسس حربي ، بدوافع عنصرية . لذا رأوا أن الطريقة الوحيدة لاختضاع القوميات الاخرى (الاكثر تحضراً ، وقوة انتاجية) .

هي الذبح والاضطهاد كشرط ضروري لاستمرار حياتهم ، لذا فقد عاش الاتراك حياة طفيلية ، لا يضيفون أي قيمة للتطور التاريخي ، بالاضافة الى انهم عاشوا كمستهلكين لما تنتجه الشعوب الاخرى . وكانوا يعتقدون انهم خلقوا للحرب فقط ، وطالما انهم محاربون شجعان !! فمن حقهم السيطرة على الشعوب الاخرى .

ونتيجة لهذه السياسة (التي انعكست على الشعوب الاخرى ضمن الدولة العثمانية) ساد الجهل والتخلف ، في حين كان العالم خارج الدولة العثمانية قد قطع اشواطاً بعيدة في التقدم الحضاري .

« ففي القرن الثامن عشر كانت الدولة العثمانية هي الدولة الوحيدة ، بين دول اوربا الكبرى التي لم يكن فيها جامعة او معاهد عليا لتدريس العلوم التطبيقية » (٨) .

ففي سنة ١٨٦٩ انشئت اول جامعة للدراسات العليا ، ولكنها ما لبثت ان اقلت ابوابها بعد سنتين تحت تأثير عاصفة من الرجعية ، ولم تكتب الحياة الا لمدرسة الطب ومدرسة الحقوق ليس غير (٩) .

ولم تنشأ دار طباعة حكومية إلا في سنة ١٧٢٩ ، وقد استمرت هذه الدار حتى عام ١٧٥٦ ، ثم اغلقت ٢٨ عاماً عادت بعدها للعمل ولكنها لم تطبع سوى ٩٨ كتاباً (١٠) .

أما على صعيد الصحافة ، فان الاتراك ، وانسجاماً مع عقليتهم المتخلفة ، لم يصدروا أية صحيفة إلا في عام ١٨٢١ عندما تم انشاء اول صحيفة يومية « تقويم وقائع » اتبعت بصحف اخرى ذات نزعات ادبية مثل « ترجمان احوال عام ١٨٦٠ » و « تصوير افكار » عام ١٩٦٢ (١١) .

وهذه الوقائع هي اوضح الادلة على تخلف الامبراطورية العثمانية وعدم مساهمتها للنهضة الاوروبية ، نتيجة لان عقلية الشعب التركي ، كانت ترفض

المؤثرات الحضارية على صعيد الفكر ، مكرسة كل ابداعاتها في فن الحرب ، وسياسة السيطرة القومية ، وصهر القوميات الاخرى بالقومية التركية . ان سياسة التتريك التي اتبعها العثمانيون ، قد عطلت دور القوميات المختلفة في مسيرة الحضارة ، فلا هي استمرت بحضارة الاسلام التي حمل العرب مشعلها ، ولا هي استجابت لحضارة الغرب التي كانت تدق ابوابها . بل ان الاتراك شرعوا في جعل سياستهم الادارية الداخلية ، وتفسير التعاليم الاسلامية على طريقته الخاصة . بحيث لا تخدم هذه اوتلك هدف تطور البلاد ، بل تخدم هدف اخضاع القوميات الاخرى وتتريكها . وقد تمثل ذلك في السياسات التالية : -

١ - سياسة الاراضي العثمانية

٢ - سياسة الضرائب

٣ - سياسة تفسير التعاليم الاسلامية

٤ - سياسة « التتريك » العنصرية

سياسة الأراضي :

استنبط العثمانيون قوانين متعددة ومحكمة تجاه الاراضي الخاضعة لحكمهم . ضمن سياستهم الرامية الى تخليص هذه الاراضي من اصحابها الشرعيين من ابناء القوميات الاخرى ، وتقديمها الى عملائهم الموثوقين من ابناء هذه القوميات . او الى الاقطاعيين والقادة الاتراك ، اولجعل هذه الاراضي من املاك الدولة ، لتنهبها او تبيعها لمن تشاء .

ولتحقيق هذه الغاية « السيطرة على الاراضي ضمن التشريعات القانونية » قسم العثمانيون الاراضي الخاضعة لدولتهم الى الانواع الرئيسية التالية (١٢) : -

١ - الاراضي الملك : وهي الاراضي التي يملكها اصحابها ، وتنقسم الى قسمين . -

● الاراضي العشرية : - وهي الاراضي التي كانت تمنح للفاتحين المسلمين . او تترك في يد من يعتنقون الاسلام من السكان - ويدفع اصحابها للدولة « ضريبة العشر » اي عشر مجموع محصول الغلة التي تنتجها هذه

الاراضي .

● الاراضي الخراجية : وهي الاراضي التي تركت في ايدي السكان من غير المسلمين ، ويدفع اصحابها للدولة ، ضريبة الخراج ، اي « بمقاسمة الغلة - نصفيا - او يدفع اصحابها مبلغا ، مقطوعا » كانت الدولة تفرضه فورا ، عندما تصبح هذه الاراضي صالحة للزراعة - سواء زرعت اولم تزرع .

٢ - الاراضي الاميرية : وهي الاراضي التي تعطي الدولة حق التصرف بها لاشخاص تختارهم هي بنفسها - مع بقاء حق المراقبة من قبلها . وهذا يعني ان حقوق التصرف بهذه الاراضي قابلة للتحويل والانتقال بالارث . فاذا لم يكن هناك ورثة شرعيون (حسب قانون توارث الاراضي الاميرية) تعود ملكية هذه الاراضي الى الدولة ، مرة اخرى .

٣ - الاراضي المحولة : وهي الاراضي التي ينتقل حق التصرف بها من شخص الى اخر (حسب قانون تحويل الاراضي) . اي عندما تنتهي حقوق المتصرف بالاراضي المعطاة له - سند تفويض - تصبح هذه الاراضي « محولة » ويحق للدولة عندئذ ان تفوضها الى شخص اخر .

ومن ناحية ثانية ، يحق للدولة ان تبيع هذه الاراضي اذا اهملت دون زرع لمدة ثلاث سنوات متتابة .

٤ - الاراضي المسوات : - وهي الاراضي التي ليست تحت تصرف احد ، اي البعيدة عن القرى (وعن اقصى العمران مسافة تزيد عن ٢ كم) . والخالية من تصرف اي احد « بالطابو » والتي لم تخصص في القديم لاهالي القرى . وهذه الاراضي ، هي حكما ملك للدولة .

٥ - الاراضي المتروكة : - وهي الاراضي المخصصة لاستعمال عموم الناس . مثل الطرق العامة ، والمراعي ، والاحراج ، وساحات القرى والمدن . . . الخ

٦ - الاراضي العمومية (املاك الدولة) وتنقسم هذه الاراضي الى قسمين - ● الاراضي الاميرية التي تصبح محولة

● الاراضي المدورة (الجفتك) * وهي الاراضي التي كانت تخص السلاطين سابقا ، واستولت عليها الحكومة العثمانية (بعد وفاتهم) كاملاك للدولة ، وقد اطلقت تسمية « المدورة » او « المنتقلة » على هذه الاراضي (لانها

انتقلت من ملكية السلطان الخاصة الى ملكية بيت المال بعد الثورة التركية عام ١٩٠٨ (•) .



بالنسبة « للتشريعات » العثمانية تجاه الاراضي الخاضعة لسيطرتها ، وتوزيع ملكيتها وحق التصرف بها ، يمكننا تسجيل الملاحظات التالية : -
اولاً : - تشجيع الضباط ، والعائلات ، العثمانية (من المسلمين) للانخراط في فتوحات الدولة العثمانية (للدول التي تعتنق شعوبها غير الاسلام - خاصة ابناء القوميات غير المستقرة مثل التركمان ، والشركس ، والتتار ، و ابناء القوميات الفقيرة مثل الاكراد) طمعاً في امتلاك الاراضي الصالحة للزراعة في تلك البلدان . التي كانت تقدمها الدولة للفتاحين المسلمين لتحقيق ثلاثة اهداف هي : -

١ - خلق حافز مادي ومعنوي لاندفاع جيوشها في الفتوحات نحو الغرب المسيحي .

٢ - كسب ولاء الضباط ، والعائلات المسلمة من مختلف القوميات وتأكيد اهداف « الدولة الاسلامية » .

٣ - توزيع عائلات المسلمين واسرهم على مساحة واسعة . لتفكيك ترابطهم و اضعاف مقاومتهم لسياسة التذويب القومي .

ثانياً : - محو الصبغة الاجتماعية « القومية » للبلدان المفتوحة ، عن طريق جعلها ، مناطق متعددة القوميات ، تمهيدا لتذويب هويتها القومية وتثريتها .

ثالثاً : - الضغط على سكان المناطق المفتوحة من « المسيحيين » وغيرهم لاعتناق الاسلام ، ليتمكنوا من الاحتفاظ باراضيهم ، كخطوة في غاية الاهمية نحو « تثريتهم » .

رابعاً : - ان غالبية « التشريعات » كانت تعطي الدولة حق التصرف والامتلاك لهذه الاراضي ، بحيث كانت الدولة تستخدمها سلاحاً فعالاً في كسب ولاء الولاة العثمانيين من اترك وغيرهم ، فتقدم مساحات شاسعة لهم ، شريطة الالتزام الكامل والمطلق في تنفيذ سياسة الدولة من مختلف النواحي ، كما كانت تستخدمها مجالاً في تنافس هؤلاء الولاة واتباعهم في تنفيذ هذه السياسة

خاصة فيما يتعلق بسياسة التتريك ، ضد القوميات الاخرى ، سواء قوميات البلدان « المفتوحة » ، او ابناء القوميات الذين استقروا حديثاً في هذه المناطق .

خامساً : اخضاع الاراضي في الدولة العثمانية الى انواع متعددة ، من الضرائب بهدف : -

● استمرار السيطرة على الاراضي ، وتخليصها ممن يمتلكون حق التصرف بها ، في اي وقت تشاء الدولة .

● تغطية الاعمال الحربية العثمانية ، والمحافظة على زخمها من اموال وجهد ابناء القوميات الاخرى .

وقد ظلت هذه الضرائب محورياً مركزياً في السياسة العثمانية ، على اختلاف مراحل تطورها ، كوسيلة لتنفيذ برنامجها الطوراني ، التتريك ،

سياسة الضرائب :

استخدم العثمانيون سياسة محكمة ، لاتهاون فيها ، ازاء مسألة الضرائب ،

ولهذا فرضوا على المواطنين انواع متعددة منها ، ولجأوا الى وسائل صارمة

لجبايتها وتتلخص الضرائب التي فرضتها الدولة العثمانية - بالانواع التالية (١٢)

١ - ضريبة الخراج : - تؤخذ من السكان غير المسلمين ، كريع عقاري لصندوق

الدولة (فيما يتعلق بالاراضي)

٢ - ضريبة العُشر : - وهي التي تؤخذ من المسلمين المالكين للاراضي ، وتقدر

بعشر الغلة الاجمالية المنتجة من الارض ، مهما كانت نوعية الزراعة .

٣ - الزكاة : وتؤخذ على شكل نسبة مئوية مما يمتلك المسلمون من اموال .

٤ - ضريبة الجزية : المفروضة على كل انسان يعيش ضمن حدود الدولة

العثمانية ولا ينتمي للدين الاسلامي .

٥ - ضريبة المجهود الحربي : الخاصة بالامداد الحربي وملابس الجند .

٦ - مجموعة من الرسوم المختلفة : مثل رسوم حماية الطرق من قطاع الطرق

واللصوص ، ورسم البيع ، والرسوم الخاصة بالمواشي . . . وغيرها .

وهذه الضرائب والرسوم قد اخضعتها الدولة لسياستها العامة ، وجعلتها

وسيلة رئيسية في تنفيذ هذه السياسة ، خاصة فيما يتعلق بـ « التتريك » ، فجعلت قيمتها غير محددة ، بل يجري تقديرها حسب رغبة وتقدير جباة الضرائب من ناحية ، وحسب هدف الدولة من ناحية ثانية .

على سبيل المثال : اذا كان صاحب الارض غير مسلم ، يجري تقدير باهظ لما يجب ان يدفعه كضريبة لانتاجه ، في حين يجري تقدير منخفض للضريبة التي يجب ان يدفعها شخص « مسلم » ، آخر لنفس حجم الانتاج . وذلك بهدف أرغام « غير المسلم » إما على ترك أرضه ، او على اعتناق الاسلام .

وكمثال آخر على عدم تحديد قيمة الضرائب : ما كان يفرض على المسلمين انفسهم ، ولكن ضمن مناطق استقرارهم الاصلية « القومية » ، مثل العرب والاكراد الرافضين لسياسة التتريك ، لحملهم على ترك اراضيهم وممتلكاتهم او رضوخهم لمشينة الدولة تجاه المسألة القومية (العنصرية) ، بحيث كانت هذه الضرائب المفروضة تختلف من شخص لاخر حسب ولائه للدولة ، وسلطينها ، وولاتها ، والامثلة في هذا المجال كثيرة جداً ، لا مجال لتعدادها ، مما يؤكد انه الى جانب الهدف الاقتصادي من وراء هذه الضرائب ، فان الجانب الاكثراهمية يكمن في اعتمادها وسيلة اساسية لتحقيق سياسة « التتريك » العنصرية ، مستخدمة من اجل ذلك مختلف الوسائل الكفيلة بتحقيقها ، « وكانت تجمع بواسطة المتعهدين « المقاطعية » الذين يدفعون الاموال للدولة سلفاً ، ثم يجمعونها من المواطنين بطريقتهم الخاصة ، وكان من حقهم استخدام القوات العسكرية لجمعها ^(١٤) ولتحديد متعهد جباية الضرائب ، كانت الدولة تطرح « المنطقة المحددة » على المزاد ، بحيث يجري التنافس بين المتعهدين لمن يدفع اكثر للدولة ، ولكن بالمقابل كان كلما ازدادت قيمة ما يدفعه المتعهد ، ازدادت ويلات على المواطنين . الذين عليهم ان يخضعوا لجنش « المتعهدين » في تقدير قيمة الضرائب المفروضة ، واساليبهم الوحشية في جمعها . خاصة وان اولئك المتعهدين كانوا يدركون انه مهما بلغت اساليبهم قسوة على المواطنين ، فانهم حائزون على رضا الدولة ، كونهم ينفذون سياستها العامة . مما فرض على المواطنين إما ان يقبلوا بهذا الواقع ويقوموا بدفع الضرائب المطلوبة ، او يرفضوه ويعدلوا عن زراعة اراضيهم .

لكن الدولة كانت قد احتاطت للاحتمال الثاني ، بقانون « حق التصرف » ، بالاراضي ، ونقل ملكيتها الى اشخاص اخرين ، اذا لم يتم زراعتها مدة ثلاث سنوات متتابة . الامر الذي فرض على الكثير من الفلاحين اقصى الاحتمالات ، فاضطروا إما ان يعملوا في اراضيهم كمزارعين تابعين للاقطاعيين والولاة ، الذين يحددون نوعية الزراعة ونسبة الربح ، او يبيعوا اراضيهم للاقطاعيين ويعملون عندهم كمزارعين اجراء ، او ان يتركوا اراضيهم ويهجروا مناطقهم الى مناطق اخرى ، وخاصة الى المدن الرئيسية ليعملوا عمالاً اجراء لسد رمق عائلاتهم . وفي جميع الحالات فان النتيجة الحاسمة التي كانت تحققها الدولة ، تفكيك الروابط الاجتماعية للمواطنين من ابناء القوميات المختلفة ، وفصلهم عن ارتباطهم بالارض ، « على اعتبار ان هذا الارتباط ، من العوامل المكونة للقومية » .

ونلاحظ في هذا المجال ، ان سياسة الضرائب قد وقعت تبعاتها المأساوية على مواطني الدولة العثمانية ، بغض النظر عن انتمائهم الديني . فالى جانب انها كانت إحدى الوسائل لحمل المواطنين من غير المسلمين على اعتناق الدين الاسلامي ، فقد كانت من جانب اخر تهدف الى جعل المسلمين من غير الاتراك ، ينصاعون لسياسة التتريك والتخلي عن قوميتهم الاصلية . ولم يستثن منها حتى الطبقات الفقيرة من القومية التركية نفسها . تنفيذاً لسياسة التمايز الطبقي التي انتهجها سلاطين الدولة العثمانية منذ ولادتها ولغاية اندثارها .

وهكذا ، فان سياسة الضرائب ، من حيث دوافعها ، ووسائل تحقيقها كانت تعكس بشكل واضح تماماً ، سياسة الاضطهاد متعددة الجوانب ، التي شكلت جوهر الحقبة العثمانية ، على اختلاف مراحل تطورها ، والتي منها تكونت البرجوازية التركية فيما بعد ، وعلى اساسها رسمت خطواتها وانتماءها في المستقبل .



ايدولوجية الدولة .. من الاسلام الى الطورانية :

بالاضافة الى كون العثمانيين هم مسلمون أصلاً ، الا انهم وجدوا منذ بداية تشكيل دولتهم في الدين الاسلامي مجالاً لتوسيع نفوذهم نحو البلاد الاسلامية ، واحتواء قبائلها وعشائرها واماراتها ، ووجدوا في هذا المجال ايضاً ، حافزاً لدى المسلمين من مختلف القوميات للامتداد نحو البلدان ، غير المسلمة ، لاقامة الدولة الاسلامية العظيمة ، القادرة على مواجهة الامبراطوريات الصليبية الطامعة في الاراضي المقدسة ، خاصة وان ذكرى الحروب الصليبية كانت ماثلة في اذهان المسلمين على امتداد وجودهم .

لذا ، استندت الدولة العثمانية في تنظيم حياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية على تعاليم الشريعة الاسلامية كأساس ايدولوجي للسلطة المركزية فيها ، ولكن الفئات الحاكمة في هذه الدولة ، بدءاً من السلطان العثماني وحتى اخر مسؤول في الباب العالي كانوا يفسرون هذه التعاليم بالطريقة التي يفهمونها ، ويريدون ان يفهمها غيرهم ، كي يحق له ان يساهم في تصريف شؤون الدولة .

وكان السلطان مسؤولاً عن جميع الولايات والسناجق بكاملها ، وكان له وحده دون غيره حق التصرف بأراضيها وتوزيعها على اتباعه من الحكام والولاة المقربين منه ومن ذويه وانصاره ، وكان كل شيء يجري في جهاز الدولة والجيش وفق مشيئته التي لا تعارض ، لان الارض ملك لله وحده ، والدولة مسؤولة عن رعايتها وحمايتها بصفقتها تمثل الله في الارض (١٥)

وعلى هذا الاساس ، كان الحكم العثماني من نوع الحكم المطلق ، اشبه ما يكون بحكم الطغاة وارادة السلطان فيه فوق كل ارادة ، ينقض ويثبت ما شاء من الاحكام وليس ثمة قيد ولا معارض .

ولم يفقه الترك للحكم معنى الاشن الغارات على الاخرين ، وتخريب مدنياتهم واخضاعهم بالسيف (وقد قام الاسلام على اساس العدل والمساواة والعلوم

واستيعاب الاداب الشرقية والغربية) وقضوا على مدنية الامم التي حكموها فما ابقوا اثراً ولا عيناً ومحو العلوم - حتى العلوم الاسلامية - فراحت السخافات والشعوذات تنتشر في دولتهم ، وصار العالم والتقي يعرفان في بلادهم بطول اللحية وكبر الامة (١٦) .

وعلى الرغم من « ان العثمانيين عموماً كانوا شديدي التعلق بأهداب السنة ، إلا انهم كانوا الى جانب تقواهم متزمتين في تفسيرهم للاسلام .
والحق ان المركز المنيع الذي احتله ممثلو الاسلام الرسميون في المجتمع - اولئك الممثلون الذين كانوا مصفدين هم انفسهم باغلال التقليد ، لم يبق ايما مجال لضروب الاصلاح التي احتاجت اليها الدولة حاجة ماسة ، لقد فسروا الشريعة بروح ضيقة غير متسامحة ، روح لم تنطق صبراً على اي تساؤل او اعتراض (١٧) ، وعندما حاول العثمانيون تمييز وتسييد العنصر التركي على سواه من ابناء القوميات الاخرى ضمن الدولة العثمانية ، وجدوا انفسهم في تعارض شديد مع التعاليم الاسلامية الصحيحة ، التي تنص على المساواة القومية ضمن الوحدة الروحية الاسلامية القوية .

فسياسة التمييز القومي تؤدي الى عملية انشطار ديني على اساس قومي في حين ان التعاليم الاسلامية تدعو الى توحيد قومي على اساس ديني وهذا الخلاف الجوهرى في النظرتين الى الدين ، كاديولوجيا ، وكنظام دولة احدث منذ البداية صراعاً بين رجال الدين المؤمنين (وخاصة العرب منهم) ورجال الدين في السلطة (اتباع السلاطين) ، ونظراً لان قوة الدولة تقف الى جانب رجال الدين في السلطة ، استطاع هؤلاء تفسير بعض التعاليم الاسلامية حسب هواهم ، وبما يتناسب مع اهداف السلطة السياسية ، الداخلية والخارجية مما ادى الى تشويه صورة الاسلام عند الشعوب الاخرى (غير المسلمة) في تلك الحقبة الزمنية . وحتى يومنا هذا يسود في الغرب اعتقاد خاطيء ومقصود يلقي تبيحة ما حل بالشرق في عهد العثمانيين على الاسلام ، مدعياً بان « الاسلام عقبة في سبيل الحضارة والارتقاء ،

لقد خرج السلاطين العثمانيون واتباعهم من قادة ورجال دين ، عن مبادئ الدين الاسلامي ، حين فسروه بما يتناسب مع اهدافهم الخاصة ، واقاموا اسس

نظامهم ، ووجهوا سياسة الدولة الداخلية والخارجية على اساس هذا التفسير المشوه ، ويمكننا تلخيص هذا الخروج بالنواحي الرئيسية التالية :

١ - نظام الحكم المطلق : فالحكم حسب التعاليم الاسلامية ، اساسه العدل ، والعدل تقرره مبادئ الدين نفسه لا سلطة الحاكمين ، ومركزية الدولة الاسلامية تتمركز حول تمسكها بالنصوص الدينية وتطبيقاتها في جميع المجالات ، اي ان الحاكم ليس مطلق الدين الا في تطبيق هذه النصوص . اما نظام السلاطين في الدولة العثمانية ، فكان برمته يقوم على اساس مخالف تماماً لهذا المبدأ .. بحيث حلت رغبة السلطات محل النصوص الدينية في كثير من الاحيان ، وهي التي كانت توجه النشاط في حياة الدولة .

٢ - التعصب الديني : فالدين الاسلامي في جوهره ، يدعو الى التسامح الديني ويدعو الى التعايش مع الاديان الاخرى (لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ، ولم يخرجوكم من دياركم ..) ويفرض على الدولة الاسلامية مساواة غير المسلمين (الذين يدفعون الجزية مقابل حماية الدولة الاسلامية لهم) بالمسلمين في جميع الحقوق والواجبات ، ويفرض اعطائهم الحرية الدينية .

اما ممارسات الدولة العثمانية وسلاطينها في هذا المجال فقد كانت في مجملها في جانب مخالف تماماً لهذا الموقف الاسلامي .

٣ - اعتناق الدين الاسلامي : ان الدعوة الاسلامية تقوم على اساس الاقتناع بمبادئها ، وليس عن طريق فرضها بالقوة ، ولقد تميزت الفتوحات العربية الاسلامية للبلدان غير المسلمة ، بعدم فرض الدين الاسلامي على شعوب تلك البلدان . بل سمحت لهم بالاحتفاظ بديانتهم - مقابل الجزية - وهذا الامر كان له اثر كبير في اعتناق تلك الشعوب للاسلام .

اما الفتوحات العثمانية ، فقد تميزت بقيام الدولة ورجالاتها بارغام الكثير من ابناء الشعوب غير المسلمة ، على اعتناق الاسلام بمختلف الوسائل حتى العنيفة منها . وفرضت عليهم تغيير اسمائهم وتقاليدهم .. الخ . وحرمت الذين لم يعتنقوا الاسلام حرية العبادة ، وجعلتهم في ظروف معيشية صعبة .

٤ - سياسية التدمير والقتل اثناء الفتوحات : استناداً الى موقف الاسلام من

الأديان الأخرى القائمة على أساس التسامح الديني ، فقد حرم الإسلام مبدأ استخدام العنف ضد المواطنين غير المحاربين ، تحت أي ذريعة . وحرم القيام بحرق المدن ، وحتى اقتلاع الأشجار أثناء الحرب . الأمر الذي رفع من منزلة المسلمين في مرحلة الفتوحات العربية الإسلامية في نفوس الشعوب الأخرى ، في حين أن هذه المنزلة انهارت وتطلخت في مرحلة الفتوحات العثمانية التي تميزت بالقتل والتدمير الهجيين .

٥ - التمييز القومي : لقد نصت التعاليم الإسلامية على المساواة الكاملة في الحقوق والواجبات بين المواطنين المسلمين . بغض النظر عن أصولهم القومية ، وجعلت التمسك بهذه التعاليم هو أساس المفاضلة الوحيدة بين المواطنين المسلمين (لا فضل لعربي على أعجمي إلا بالتقوى) .

أما العثمانيون ، وخروجاً على هذا المبدأ ، فقد جعلوا المفاضلة بين مواطني الدولة يقوم على أساس الانتماء القومي ، وعلى أساس سيادة وتمايز العنصر التركي ، أما باقي القوميات المسلمة ، فيأتي الموقف منها حسب الحاجة الراهنة لها ، وحسب ولائها للدولة العثمانية .

أما الموقف من العرب ، الذين قال النبي « محمد » (ص) عنهم في الحديث الشريف « إذا ذلت العرب ذل الإسلام » فقد أمعن « رجال الدولة العثمانية بكل جهودهم في محاولاتهم المستمرة من أجل ، اذلالهم » .

٦ - ضريبة الفلماں (*) : وهي الضريبة التي أطلق عليها الثمانيون أحياناً « ضريبة الدم » والتي كانت تفرض على الأسر غير المسلمة من البلدان المفتوحة ، بحيث تأخذ الدولة أحد أقوى أطفال كل أسرة بشكل نهائي ، ثم يصار إلى تربيته واعداده ليكون أحد أشد المتحمسين للدولة العثمانية ، وعنصرها التركي . بعد أن ينسى أصوله بشكل نهائي ، ويصبح نتيجة التعبئة الحاقدة ، معادياً لكل القوميات الأخرى بما فيها قوميته الأساسية .

هذا النوع من الأجراء ، لم يعرف به التاريخ الإسلامي قطعاً ، قبل الدولة العثمانية . والدين الإسلامي ، لا يدعو في جوهره إلى رفضه فقط ، بل يدعو إلى مقاتلته ، لأنه يشكل خروجاً متصادماً مع التعاليم الإسلامية .

هذه التعارضات بين التفسيرات الدينية (السياسية) للدولة العثمانية ،

وبين جواهر التعاليم الاسلامية لم تقف عند هذا الحد ، بل تطورت لتأخذ اتجاهين متوازيين تماماً ، مع تطور وبروز العنصرية القومية التركية ، واتخاذها جانب المعاداة المكشوفة والدموية ضد القوميات الاخرى .

ومع مجيء حكم ثورة « تركيا الفتاة » وتنظيمها العنصري « الاتحاد والترقي » وصلت سياسة التمييز القومي التركية الى درجة الفاشية الدموية في سياستها الداخلية والخارجية ، ونظراً لكون التعاليم الاسلامية ترفض جملة وتفصيلاً هذه السياسة فقد شرع الاتحاديون ، يحاربون هذه التعاليم ، ويشككون في صحتها وأصولها بما يتناسب وسياستهم العنصرية .

لذا وبعد ان « لاقت جمعية - ترك اوجاغي - نجاحاً باهراً في بث الفكرة القومية في الترك » فلم يمض على انشائها بضعة اشهر حتى انخرط في سلوكها مئات الاولوف من شباب الأستانة وتراقية والاناضول والقوقاس وتركستان ، واتخذها الاتحاديون سلاحاً ومعولاً في يدهم لهدم الاسلام ، وعهدوا الى المعممين من اعضائها بمهمة القاء الخطب والمحاضرات الدينية في الجوامع والمدارس . وكان من اشهر الكتب التي اصدروها ووزعت منها ملايين النسخ على نفقة المشيخة الاسلامية ووزارتي الاوقاف والداخلية (*) . كتاب « قوم جديد » (وهو خلاصة الخطب التي القاها عبيد الله في جامع ايا صوفيا) وكتاب « تاريخ المستقبل » لجلال نوري بك . وكتاب « وصوك - كتاب » ومجلة « اجتهاد » الشهيرة .. وغيرها (١٨) .

وعلى سبيل المثال لا الحصر ، نورد بعض الاستشهادات التي وردت في هذه الكتب ، والتي تهدف اساساً الى هدم الاسلام عن طريق نسف مبادئه الصحيحة من نفوس المسلمين في الدولة العثمانية .

فمثلاً :

« حول رأيهم برؤساء واشراف الامم الخرى قال عبيد الله في خطبة القاها في جامع ايا صوفيا في شهر رمضان المبارك ، ونشرت في كتاب « قوم جديد » صفحة ٩٠ ما نصه .

« ... ان اوروبيا وكل العالم المتمدن يعرفون حكومة الترك المستقلة بانها حكومة شعب شجاع غيور ، وان خيل الجيش التركي التي نزلت في تقديسها اية

(والعاديات ، ضبحا) هي اعظم شرفاً واحتراماً باضعاف مضاعفة ممن تقدسونهم من اشراف الامم الاخرى ورؤسائها ، .

اما حول رأيهم في الخلفاء الراشدين : فورد في صفحة ٨٩ ما نصه :
« ... ما هذا الجهل وما هذه الغفلة التي استولت عليكم ؟ تعلقون اسماء خلفاء العرب على جدران جوامعكم ، اي اسماء ابي بكر ، وعمر ، وعثمان ، وعلي (رضي الله عنهم) ، ولا تذكرون بالاحترام اسماً من اسماء خلفاء الترك الذين قدستهم الاحاديث النبوية الكثيرة ، واذا ذكر في الخطبة اسم الخليفة التركي ينزل الخطيب درجة من درجات المنبر تنزيلاً لما قاله وتذليلاً له . ثم تزيدون ركعتين يوم الجمعة باسم « آخر ظهر » فكل هذا مبتدع ومحدث للحط من شأنكم السياسي . »

وحول اركان الاسلام عند الاتحاديين : ورد في كتابهم القومي الشهير « قوم ترك » في محاولة لهدم الاسلام من اركانه ، في صفحة ٥١ ، ٥٢ ما نصه :
« ... ان النشء الجديد - الشبيبة التركية التي تتألف من الاتحاديين واعضاء جمعية « ترك اوجاغي » وعشرات الالوف من غلاة الترك - لا ينكر من احكام الدين الصوم والصلاة والحج والزكاة وكلمة الشهادة ، بل يتمسك بها ، ولكنه لا يعدها من اركان الدين التي استخرجها النشء الجديد من احكام القرآن والاحاديث وهذه هي : اولاً - العقل ، وثانياً - كلمة الشهادة ، وثالثاً - الاخلاق الحسنة ، ورابعاً - الجهاد والحرب ملاً وبدناً ، وخامساً - السعي لاعداد لوازم الحرب بالاتحاد والاتفاق تحت راية الخلافة العثمانية المعظمة . »
وحول المساجد - ورد في صفحة ١٥ ما نصه :

« ... الاولى بنا ان نعطل المساجد والتكايا الموجودة في مركز الخلافة ، ما عدا المساجد التي بناها السلاطين ، وان تخصص نفقاتها للوازم العسكرية »
وحول رأي الاتحاديين في المسلمين (عموماً) خطب الشيخ عبيد الله في جامع ايا صوفيا في اوائل شهر رمضان ، ما ورد في كتاب « قوم ترك » صفحة ٢٦ ما نصه :

« ... ان من لا يشترك من رعايا الدولة الاسلامية العثمانية الثابتة خلافتها بالنص القاطع !! من العرب او التتار او الالبان او ابناء مكة واليمن ، والحاصل

جميع الاقوام المختلفة . اذا لم يشتركوا مالا وبدنا ونقدا بالجهاد الذي هو اعظم العبادات في صفوف حضرات عبد الرحيم وجمال ورضا وشكري وبكروجاويد ورؤوف وانور وعزت وطلعت (وهم قادة الاتحاديين ، وغلاة العنصريين الفاشيين - المؤلف) وامثالهم من ابناء الترك الذين هم اولياء الله ، صلى الله تعالى عليهم وعلى آلهم واصحابهم وقدس الله اسرارهم ، يكونون في صفوف المرتدين عن الدين ، (١٩) .

وهكذا نجد ان الاتحاديين ، امعاناً في سياستهم العنصرية ، وانطلاقاً من الميراث الذي ورثوه عن اجدادهم « الطورانيين » وملهمي حقدهم العنصري من سلاطينهم السابقين ، قد جعلوا دولتهم ميداناً لسفك الدماء . وقد حاولوا توظيف الدين الاسلامي ليكون وسيلتهم في تحقيق ذلك ، اي جعل التعاليم الدينية الاسلامية مطية اهدافهم السياسية .

لكن ثورة العرب الكبرى ضد الدولة العثمانية ، وتأييد الغالبية العظمى من المسلمين لها ، قد كشفت ابعاد السياسة الاتحادية ، ووضعت حداً لها . ويبدو ان مسألة استخدام الدين كوسيلة لتحقيق الاهداف السياسية البعيدة عن مصالح المسلمين ، ما زالت تجري في عروق العنصريين الاتراك حتى يومنا هذا ، لتمرير وتحقيق المصالح الامبريالية في العالم الاسلامي والعربي . (وهذا ما سنتناوله في فصل لاحق من هذا الكتاب) .

سياسة « التريك » العنصرية :

لقد أدرك العثمانيون منذ بداية تشكيل دولتهم ، وفرض سيطرتهم على القوميات غير التركية داخل الاناضول وخارجه ، ان تعدد القوميات في دولتهم سيؤدي في النهاية الى تدميرها . وبدلاً من ان يتبعوا الحل الأمثل لهذه المشكلة ، والذي ينبع من سياسته التاخي القومي ضمن الدولة الواحدة . انتهجوا سياسة التمييز القومي ، انسجاماً مع طبيعتهم الرجعية المتخلفة ، وخوفاً من انصهار العنصر التركي في القوميات الأكثر مدنية وتحضراً ، فوضعوا القوانين ، وسنوا الاحكام والتشريعات التي تحقق سيطرة العنصر التركي ، وتميزه في المجتمع العثماني واتبعوا سياسة « التريك » القومية ، الرامية الى

ارغام المواطنين من القوميات المتعددة على الانتماء الى القومية التركية ، بعد ان يتم سلخهم عن قوميتهم الاصلية ، مستخدمين من اجل تحقيق هذه الغاية مختلف الوسائل الممكنة ، والتي يمكن تلخيصها بما يلي :

١ - سياسة الاغراء : اي تقديم الامتيازات والهيئات الكبيرة ، من اراضٍ ومواقع في السلطة لاولئك الذين يتخلون عن اصولهم القومية ، وينتمون الى القومية التركية .

٢ - سياسة التفرقة بين القوميات : وإثارة النزعات القومية والدينية والقبلية وتشجيعها ، بهدف اضعاف هذه القوميات لتظل بحاجة الى الدولة ضد القوميات الاخرى ، ولتظل الدولة قادرة على السيطرة بقوة على هذه القوميات .

٣ - سياسة الضغط وخلق الظروف الملائمة للتترك : اي وضع المواطنين من القوميات الاخرى في ظروف معيشية قاسية ، يصبحون ازاءها امام احد خيارين : اما الهجرة خارج حدود الدولة العثمانية ، واما الخضوع لمشية الدولة وسياستها التتريكية .

ومن ابرز هذه الاجراءات - سياسة حق التصرف بالاراضي ، والضرائب .. وغيرها .

٤ - ضريبة الدم ، القلمان ، وضريبة الجزية ، ومصادرة الاراضي ، من القوميات غير المسلمة ، لارغامها على اعتناق الاسلام ، كخطوة اولى لتتريكها .

٥ - سياسة العنف المكشوف ضد العناصر الرافضة لسياسة التترك بغض النظر عن معتقدها الديني .

ولقد جلبت هذه السياسة الكثير من المآسي على شعوب الامبراطورية العثمانية ، لما رافقها من وحشية لا مثيل لها من اجل تحقيقها ، حيث كان السلاطين والولاة يعمدون الى المجازر الفظيعة لارهاب القوميات المختلفة للانصياع لمشيتهم ، والانسلاخ عن قوميتهم . بالاضافة الى منع تلك القوميات من التعلم بلغاتها الاصلية ، والاحتفال باعيادها الخاصة ، واحياء تراثها القومي .

وضمن سياسة التفرقة القومية والدينية التي اتبعتها السلاطين العثمانيون من اجل تحقيق غايتهم العنصرية ، نظروا الى القوميات الاخرى على اعتبارها

تتكون من ثلاثة انواع رئيسية هي :

١ - القومية العربية « المسلمة » حيث وجدوا فيها خطر القوميات ، على اعتبار انها تمثل الخلافة التاريخية للمسلمين ، والاكثر حضارة وتقدما وعددا في القوميات المسلمة ، وهي التي حملت لواء الاسلام ومشعلته الى العالم .

٢ - القوميات « المسلمة » غير العربية : حيث عملوا على استمالة هذه القوميات ، نظرا لتنافسها التاريخي مع العرب ، وشعورها بالدونية ازاءهم ، مثلهم في ذلك مثل الاتراك انفسه . خاصة وان معظم هذه القوميات كانت في اوضاع معيشية صعبة من فقر وجهل وتخلف . لذا شكلت هذه القوميات دائما القوة الضاربة العثمانية في حروبها المختلفة .

٣ - القوميات غير المسلمة (المسيحية) : حيث ، اعتبر الاتراك ان وجود هذه القوميات انما يتمثل فقط في خدمة الدولة العثمانية دون حقوق . وعملوا على الاستفادة الى ابعد الحدود من هذه القوميات ، خاصة في المجالات التالية :

● مصادرة اراضيهم ، وتحويل اصحاب هذه الاراضي الى مزارعين اجراء عند الاقطاعيين والولاة الاتراك .

● تشغيل اصحاب المهن الحرفية في المدن التركية ، لرفع مستوى الصناعة ، والتجارة في الدولة العثمانية .

● ضريبة الجزية المفروضة على هؤلاء والتي كانت تشكل دخلا أساسيا لخزينة الدولة .

● اخذ الاطفال من أسرهم لاعدادهم ، كجنود في الفرق الانكشارية ، واخذ النساء كسبايا يخدمن في القصور وبيوت مسؤولي الدولة الاتراك .

لقد اتبع العثمانيون في تنفيذ سياستهم « التتريكية » ضد هذه القوميات طرقاً ووسائل تختلف من قومية الى اخرى . فقد توجهوا اولا للعمل ضمن القوميات الاسلامية غير العربية ، نظرا لتقارب تلك القوميات مع الاتراك من حيث نظرتها الى الخلافة الاسلامية العربية ، التي سادت قرونا طويلة ، ونظرا لقلة عددها ، اذا ما قورنت بعدد العرب . بالاضافة الى طبيعة حياتها العشائرية المتناحرة ، وعدم توحيد وتجذر الشعور القومي ، وحياة ابنائها المعيشية الصعبة ، حيث كانوا يجدون في قوة الدولة العثمانية تحسينا لظروفهم المعيشية ، ولقد انصاعت بعض قبائل هذه القوميات في البداية للاغراءات

والوعود العثمانية ، اما القبائل التي رفضت ، فكان نصيبها القتل والتدمير
والتهجير لاختضاعها بالقوة .

اما القوميات غير المسلمة ، فقد استخدم العثمانيون ضدها اشنع انواع
التنكيل ، خاصة وان تعبئة الجنود كانت تتم على اساس ان هذه القوميات هي من
اعداء الدين الاسلامي ، مذكرة اياها بالحروب الصليبية ، اي ان اخضاع هذه
القوميات هو واجب ديني مقدس .

ومن اجل تتركب ابناء هذه القوميات رأى العثمانيون ان يتم ذلك على
مرحلتين :

الاولى : ارغامهم على اعتناق الاسلام .

الثانية : سلخهم عن اصولهم القومية ، وارغامهم على الانصهار ضمن
القومية « العثمانية » .

وقد استخدم العثمانيون في المرحلتين اقصى انواع العنف لتنفيذ سياستهم
« التتريكية » تجاه هذه القوميات ، خاصة في المرحلة الاولى ، على اعتبار : ان
مجرد استعداد بعض ابناء هذه القوميات لتغيير معتقداتهم الديني ، انما يؤكد على
استعدادهم للتخلي عن قوميتهم ، وقد تجلى هذا الموقف في منطقة البلقان ،
« وليس من شك في ان الوضع الاجتماعي الممتاز الذي تمتع به العثمانيون في
البلقان قد اغرى كثيرا من رعاياهم ايضا باعتناق الاسلام ، فعل الكثرة من
الالبانيين ، وفعل طبقة النبلاء البشناق برمتها ، هذه الطبقة التي تمكنت بفضل
ذلك من الاحتفاظ بسلطانها القديم على ممتلكاتها ، ولكن هؤلاء المسلمين لم
يذوبوا في البوتقة التركية شأن سكان آسيا الصغرى ، فقد احتفظ الالبانيون
والبشناق ، كما احتفظ البلغار الذين اعتنقوا الاسلام ، والبوماق (وتطلق على
المسلم البلغاري اللسان) واهل جزيرة « اقريطش » بلغاتهم القومية » (١٦)

اما المرحلة الثانية ، فكانت تتميز بمنع ابناء هذه القوميات من التخاطب
بلغاتهم الخاصة ، واستبدالها باللغة التركية ، بالاضافة الى منع اي نشاط يتعلق
بارتباطهم بقوميتهم .

اما فيما يتعلق بسياسة التترك ضد العرب ، فكانت من اصعب المهمات امام
السلطين العثمانيين ، للأسباب التالية .

١ - تمييز العرب ، في الدين الاسلامي ، فهم حملة رايته ، وناشروا تعاليمه .

ونزل القرآن بلغتهم ، كما ان النبي والخلفاء الراشدين ، وجميع الصحابة منهم .
٢ - تمايزهم الحضاري عن الاتراك .

٣ - تفوقهم العددي على الاتراك ، وسائر القوميات في الدولة العثمانية .
٤ - تخوف الاتراك ، من ان يتأثروا بالعرب (نظراً للأسباب السابقة) بدلاً من ان يؤثروا فيهم .

٥ - ان مقاتلة العرب ، تحتاج الى فتوى دينية ، يجمع عليها مشايخ الدولة .
لذا فقد اتبع العثمانيون ، سياسة « تتركية » طويلة المدى مع العرب تتركز اساساً على دفعهم للاخلاص للمجتمع والدولة العثمانيين . أي تكريس الواجب الديني على حساب الشعور القومي .

وهكذا فان سياسة « التتريك » العثمانية ، والتي كانت تقوم على أساس الاعتقاد بان حل مشكلة تعدد القوميات في الدولة ، يمكن له ان يتم على اساس سلخ هذه القوميات عن جذورها ومقوماتها ، وارغامها بالعنف على الانصهار في القومية العثمانية التركية . قد تحولت الى تناحر قومي أدى الى تفسخ الدولة والمجتمع ، على عكس ما اراده السلاطين العثمانيون .

الاتحاديون الطورانيون والنهاية الحتمية :

في عام ١٩٠٨ قام الاتراك بانقلاب على سياسة السلطان « عبد الحميد » واعلنوا عن وضع أول دستور للبلاط ، وتولت جمعية « تركيا الفتاة » مقاليد الحكم ، رافعة شعارات كبيرة (حرية ، عدالة ، مساواة) ، وواعدة انها لن تفرق في الحقوق والواجبات بين السكان على اساس الدين والجنس ، كما انها « انشأت منظمة سرية اطلقت عليها اسم - الاتحاد والترقي - وكان هدفها أولاً القضاء على استبداد السلطان عبد الحميد ، وتطبيق مبادئ الثورة الفرنسية المترجمة الى الشعارات التركية « حرية ، عدالة ، مساواة » وقد اكرهت السلطان على منح الدستور دون ان تخلعه ، ولكن بعد حين خلعتة ، وتولت الحكم النيابي ، ولكنها لم تلبث بعد قليل ان اخذت تطفئ وستبتد « طورانياً » استبداداً عنيفاً

مضطرباً (٢١) .

ومنذ بداية تشكيل الجمعية انقسمت آراء زعمائها الى ثلاثة اتجاهات
أساسية :

الاول : اتجاه يسعى الى « التتريك » تحت العلم العثماني - وهذه هي
السياسية الطورانية .

الثاني : اتجاه يرى أن الانفكاك أمر ضروري - وخاصة فيما يتعلق بالعرب -
لان اضطباعهم بالجنسية التركية ليس بالامر السهل ، وفي بقائهم ضرر على
الشعب التركي الاقل عدداً .

الثالث : اتجاه يؤيد الالتفاف حول العصبية العثمانية وعدم الضرب على اوتار
العصبية القومية لان هذا يحرك اشجان النفوس في الشعوب الاخرى ، فينهار
صرح الامبراطورية (٢٢) .

وكما نلاحظ فان الشوفينية كانت موجودة ، وقوية عند الاتجاهات الثلاثة ، لكن
الاختلاف الوحيد فيما بينها هو في تعاطيها مع الظروف الموضوعية التي تمر بها
الامبراطورية . لكن البنية الشوفينية في بناء الدولة العثمانية وفلسفة سلاطينها
القائمة منذ البداية على تفوق العنصر التركي ، وضرورة هيمنته على الاقوام
الاخرى قد جعل دعاة « الطورانية » ينتصرون على الاتجاهين الآخرين .

وقد ساهم عاملان على جانب كبير من الهمية في انتصار هذا الاتجاه : فمن
ناحية - ونتيجة لسياسة الاضطهاد القومي التركية - برزت بقوة اتجاهات قومية
مختلفة تطالب بالانفصال عن الدولة العثمانية وتتحدى سلطتها .

اما العامل الثاني الذي لا يقل اهمية ، فهو نشوب حرب البلقان (١٩١٢ -
١٩١٣) والتي اسفرت عن خسارة معظم الاراضي التركية في اوروبا ، فارادت
تركيا ان تستفيد من هذه النتيجة باحكام قبضتها على الاراضي الخاضعة
لسيطرتها في الشرق .

ومع سيطرة السياسة الطورانية على الدولة ، بدأت الصحف التركية بالاشادة
بامجاد الطورانيين ، واخذت تنمي عند الترك عصبية تركية ترمي الى صبغ
الامبراطورية العثمانية بصبغة تركية ، واعتقد معظم اعضاء جمعية « الاتحاد
والترقي » ان سياسة التتريك ستصهر بقية عناصر الامبراطورية العثمانية في
بوتقة واحدة ، (٢٣) .

ومن أجل تنفيذ سياستهم «. انشأ الاتحاديون جمعية عظيمة سموها « ترك اوجاغي » - اي طائفة الترك او العائلة التركية - وجعلوا غايتها محو الاسلام وتثريك العناصر العثمانية ومركزها في الاستانة ، وهي منتشرة في كل بلدة ، وقرية في الاناضول والقوقاس وتركستان وتراقية ومكدونية ، ولها اربعة فروع لكل منها مهمة خاصة به ، وهذه الفروع هي :

١ - « ترك يوردي » - اي المملكة التركية - ومهمته العناية بالأداب التركية بطرق شتى اهمها «تطهير» اللغة التركية من الكلمات العربية ، وجعلها لغة مفولية صرفة وتأليف الكتب القومية بهذه اللغة وتعليمها في المدارس ونشرها في البلاد التركية وكتابتها بحروف منفصلة لكي لا يبقى بينها وبين اللغة العربية أقل شبه . ووظيفة اعضاء جمعية « ترك يوردي » مقاومة كل كاتب تركي او غير تركي لا يرى رأيهم ولا يعتقد معتقدهم ، ونشر الكتب القومية والانشيد الحماسية بين الترك ، وتدريسهم التاريخ الطوراني القديم وافهامهم ان الترك اعظم امة في العالم اختارتها الاقدار لسيادة الامم .

٢ - « ترك درنكي » - اي ثبات الترك - ومهمته بث الفكرة القومية في الترك العثمانيين بشكل لم يسبق له مثيل في تاريخ الامم . واعضاء هذا الفرع من غلاة الاتحاديين واشدهم كرهاً للعناصر غير التركية ، ورغبة في تثريكها والقضاء على الفكرة القومية فيها ، وهم على جانب عظيم من الهمة والنشاط ، ولكن الغرور اعمى ابصارهم واسدل ستاراً من الجهل على عقولهم فكانت ثمرة نشاطهم شراً على الدولة ووبالاً .

٣ - « ترك بلكيسي » - اي العلم التركي - ومهمة اعضائه ترجمة الكتب العلمية الى اللغة التركية القديمة ونشر هذه اللغة بين الترك وبث الفكرة القومية في تركستان والقوقاس وربطهما بدولة الاتحاديين برباط سياسي متين .

٤ - « ترك كوجي » - اي القوة التركية - ومهمته العناية بصحة الترك وتقوية اجسادهم ونشر الالعاب الرياضية بينهم (٢٤) .

وقد ترافق ذلك مع حملة واسعة النطاق لتعبئة الاثراك ، وخاصة الشباب منهم في خدمة هذه السياسة ، فمثلاً « كان تلامذة المدارس الحربية يجتمعون كل يوم في ساحات مدارسهم ويستلون سيوفهم ، وينشدون نشيدهم الوطني الذي

يقول :

« .. لقد تموجت اعلام جنكيز خان في سماء المجد والشرف ، وارشدتنا اعلام
ايت خان الى نهج هذا الطريق المجيد في الحرب » .
والاغرب من هذا كله ، الدعاء الجديد الذي الفته جميعه « ترك يوردي »
وجعلت الترك يرددونه في منازلهم ومدارسهم ، وقد قررت اخيرا تداوله في
الجوامع في الآستانة والاناضول ، وهذه ترجمته :

« ... ايها الاله القادر على كل شيء ، انعم على الترك بالصحة والعافية .
واحسن اليهم بذنب ابيض (٥٠) ، واشملهم برعاية مولانا السلطان الاعظم .
وانت يا ملكة طوران الجميلة المحبوبة ، ارشدينا الى الطريق المودية اليك
لان جدنا « اوغوز الكبير » يتادينا .
ايها الاله القادر على كل شيء ، انر طريق طوران امامنا واجعل امتنا كالورد
النضير واهدنا الصراط المستقيم » (٥٠) .

ومن الملفت للنظر ، ان الاتحاديين قاموا بحملة واسعة النطاق لتحويل اسماء
الأتراك - وخاصة الاتحاديين - من الاسماء العربية الى الاسماء التركية القديمة
التي كان جدودهم يحملونها ، مثل جنكيز ، وهولاكو ، وتيمور .. الخ . وقد جرت
هذه الحملة في الوقت نفسه الذي كانوا يفرضون فيه بالقوة على الذين اعتنقوا
الاسلام من القوميات الاخرى ، ان يحولوا اسماءهم القومية الى الاسماء
الاسلامية (العربية) .

هكذا فان الطورانية هي حركة شوفينية عنصرية فاشية ، قامت بهدف بناء
مجتمع جديد على اساس التفوق العنصري ، والعصبية القومية للأتراك ، ونظرا
لان العنصر التركي نفسه متخلف حضاريا عن غالبية القوميات التي تعيش فوق
الاراضي العثمانية ، فلا بد لهذه الحركة من ممارسة العنف والتدمير لتحقيق
غاياتها ، ومن هنا مصدر فاشيتها ، ودافع ارتكابها للمجازر الدموية ضد
القوميات الاخرى .

لقد عثر ضباط العرب سنة ١٩١٢ في منطقة « بولاير » على كتاب (رسالة)
من احد زعماء الاتحاديين الى قائد اتحادي كبير جاء فيه :

« ... عرضوا العرب لرصاص العدو ، واعملوا على التخلص منهم لان قتلهم

يفيدنا ، اما الكرد فاحتفظوا بهم لانهم يلزمون لنا في بلاد الارمن . .
وقد نشرت هذه الرسالة في حينه في جميع الصحف العربية^{١٢٦} .
وتحقيقا لهذه السياسة فقد ارتكب الاتحاديون ابشع المجازر وافظعها ، ضد
الارمن والاكرد والعرب . الا ان نشوب الحرب العالمية الاولى خلق ظروفًا جديدة
عصفت بالدولة العثمانية ، ودمرت احلام الاتحاديين . حتى كادت تنهي تركيا
نفسها من الوجود ، لولا صراع المصالح بين الدول الامبريالية الكبرى
(بريطانيا ، فرنسا ، الولايات المتحدة الاميركية) .



الهوامش

- (١) بروكلمان كارل : تاريخ الشعوب الاسلامية - اصدار دار العلم للملايين / بيروت / الطبعة الثامنة ١٩٧٩ (الطبعة الاولى صدرت عام ١٩٤٨) ترجمة نبيه امين فارس ومنير البعلبكي . ص ٢٥٩ - ٢٦٠ .
- (٢) المصدر نفسه : ص ٢٦٠ - ٢٦١ .
- (٣) المصدر نفسه : ص ٢٦١ .
- (٤) لاندوروم : الاسلام والعرب - اصدار دار العلم للملايين - بيروت ١٩٧٧ ترجمة - منير البعلبكي - ص ٩٠
- * الموالى : هم المسلمون من غير العرب
- (٥) بروكلمان كارل : مصدر سابق ص ٤٠١
- (٦) موسى سليمان : الحركة العربية - المرحلة الاولى للنهضة العربية الحديثة . اصدار دار النهار للنشر - بيروت (الطبعة الثانية) ١٩٧٧ . ص ٢٧ - ٢٨ .
- (٧) المصدر نفسه : ص ١٣ - ١٤ .
- (٨) المصدر نفسه : ص ١٥ .
- (٩) بروكلمان كارل : مصدر سابق ص ٦٠٨
- (١٠) موسى سليمان : مصدر سابق ص ١٥
- (١١) بروكلمان كارل : مصدر سابق ص ٦٠٧
- (١٢) انظر بهذا الشأن :
- ١ - النحل د . محمد سلامة : سياسة الانتداب البريطاني حول اراضي فلسطين العربية منشورات فلسطين المحتلة - الطبعة الثانية ١٩٨١ ص ٤٤ - ٤٨ .
- ٢ - حمادة سعيد . النظام الاقتصادي حول اراضي فلسطين العربية - اصدار بيروت ١٩٣٩ ص ٦٠٩ .
- ٣ - محمد عوض د . عبد العزيز : الشخصية الفلسطينية والاستيطان اليهودي (١٨٧٠ - ١٠١٤) - دراسة - مجلة شؤون فلسطينية - العدد ٣٦ - اصدار مركز الابحاث الفلسطيني بيروت .

* جفتك : مأخوذة من كلمات تركية معناها « مزدوج ، وهي الاراضي التي تزرع بواسطة زوج فدن . جفت . .
(النحال د . محمد سلامة - مصدر سابق) .

* لقد لعبت مسألة الاراضي المدوّرة دوراً هاماً في فلسطين - وخاصة - عند صدور ما يسمى بالمشروع الاصفر - وهو ما سيأتي ذكره في الفصل الثاني من هذا الكتاب .

(١٣) اللع حسن سعيد : لمحات من تاريخ بلغاريا - اصدار دار الثقافة - دمشق ١٩٨١ (الطبعة الاولى) ص ١٧١ - ١٧٢ .

(١٤) المصدر نفسه : ص ١٧٢ .

(١٥) المصدر نفسه : ص ١٦٦ .

(١٦) عضو جمعية عربية سرية : ثورة العرب الكبرى ١٩١٦ - اصدار منشورات الرائد العربي بحماة (سوريا) ١٩١٦ - وقد طبع هذا الكتاب للمرة الاولى في مصر (في ٩ ديسمبر سنة ١٩١٦ م و ١٣ صفر سنة ١٣٣٥ هـ) . ص ٢٢ - ٢٣ .

* على الأرجح ان مؤلف هذا الكتاب هو المفكر العربي ، واحد رواد النهضة العربية . . اسعد داغر ، حسب رأي بعض اساتذة قسم التاريخ في جامعة دمشق ، وارجح ذلك في مقارنة شخصيته في الاسلوب واللغة مع الكتب المنشورة لاسعد داغر -

(١٧) لاندوروم : مصدر سابق ص ١٠٨ .

* ضريبة الغلمان : على الرغم من ان هذه الضريبة كانت معروفة في عهد السلطان مراد الثاني (١٤٢١ - ١٤٥١) فالحق انها لم تنظم تنظيمياً محكماً الا في عهد السلطان سليم الاول . وكانت ضريبة الغلمان (ديو شيرمه - بالتركية) تجمع كل خمس سنوات . (ثم تقاصرت المدة في ما بعد حتى صارت تجمع اخرا الامر . مرة كل سنة) في جميع البلدان البلقانية واليونانية ، وفي المجر فيما بعد . وكان الاختيار يقع في بادئ الامر ، على غلام واحد من كل خمسة غلمان ، ثم صارت الدولة تنتزع فيما بعد ، جميع الغلمان السليمي البنية ممن تقرواح اعمارهم بين العشرة والخامسة عشرة .

الا ان الدولة بدأت تهمل ضريبة الغلمان شيئاً بعد شيء ، حتى اذا ما اذن القرن السابع عشر بالانتهاء اقلعت عن ذلك بالكلية .
- بروكلمان كارل : مصدر سابق ص ٤٦٥ .

• لاحظنا .. عن العلاقة بين المشيخة الاسلامية ووزارة الاوقاف (التي تعني بالشؤون الدينية) ووزارة الداخلية (التي من المفترض انها تعني بالشؤون الامنية) - ملاحظة المؤلف .

(١٨) ثورة العرب الكبرى : مصدر سابق - ص ٦٨

(١٩) المهتم بمزيد من التفاصيل - باللغتين التركية والعربية ، حوّل هذا الموضوع ، يمكن مراجعة ، الاتحاديون والاسلام ، من كتاب ، ثورة العرب الكبرى ، مصدر سابق الصفحات من ٦٨ - ٧٤ .

(٢٠) بروكلمان كارل : مصادر سابق - ص ٤٨٨ .

(٢١) داغراسعد : الثورة العربية - مقدماتها ، اسبابها ، نتائجها - مصر - مطبعة المقطم ١٩١٦ ص ٥١ - ٥٢

(٢٢) الاعظمي احمد عزت : القضية العربية - الجزء الاول - اصدار بغداد ١٩٣١ ص ٩٣

(٢٣) طربين احمد : الوحدة العربية في تاريخ الشرق المعاصر (١٨٠٠ - ١٩٥٨) دمشق ١٩٧٠ ص ١٦٤ .

(٢٤) ثورة العرب الكبرى : مصدر سابق ص ٦٤ - ٦٥

• الذئب الابيض ، او الاغبر ، او الرمادي : هو إله من آلهة الترك الاقدمين وكان شعاراً للاتحاليين ، ومن المعروف ان عصابات حزب ، الحركة القومية ، الفاشي التي نشرت الرعب في تركيا ، ضد القوى التقدمية واليسارية حتى اليوم ، تتخذ من الذئب الرمادي شعاراً لها ، وهو تأكيد على استمرار هذه السياسة العنصرية الفاشية - المؤلف .

(٢٥) المصدر السابق : ص ٦٥ - ٦٦

(٢٦) المصدر نفسه : ص ٦٨

القسم الثاني

العرب تحت نير الاحتلال العثماني

العرب تحت نير الاحتلال

حمل العرب راية الاسلام وانطلقوا بها من الجزيرة العربية ، الى جميع بقاع الارض التي وصلتها فتوحاتهم العسكرية ، تاركين بصماتهم وآثارهم العميقة حتى نهاية الحكم العربي الاسلامي . فمن ناحية حملوا الحضارة العربية التي كانت متميزة في ذلك الوقت الى الشعوب المتخلفة ، ومن ناحية ثانية ، حملوا تعاليم الاسلام التي تنص على العدل والمساواة والاخاء بين الناس الى الشعوب المتحضرة - مثل الرومان والفرس واليونان التي كانت تتميز مجتمعاتها بالظلم والاستبداد الذي تمارسه الفئات الحاكمة ضد رعاياها . الامر الذي ساهم في تحقيق اعتناق شبه شامل للاسلام من قبل تلك الشعوب .

ومهما تكن قناعة تلك الشعوب بجوهر التعاليم الاسلامية ، إلا ان الدافع الاساسي لاعتناقها الاسلام كان بفعل الطرائق والاساليب التي كان يتبعها الولاة العرب المسلمون ، وقادة الجيوش الفاتحة ، والمعاملة الحسنة القائمة على اساس العدل ، وعلى عدم اكراه تلك الاقوام على اعتناق الاسلام ، بل ومعاملة الذين لم يعتنقوا الاسلام معاملة حسنة والتشدد بعدم الاعتداء عليهم ، والمحافظة على حقوقهم واملاكهم ، بالاضافة الى غياب النزوع الى التدمير والقتل عند العرب المسلمين في فتوحاتهم المختلفة ، خاصة ضد السكان غير المحاربين ، كل ذلك كان له اثره الحاسم في عملية اعتناق شعوب البلدان المفتوحة للاسلام .

وعندما استقرت الدولة العربية الاسلامية ، وبدأت عملية بناء أجهزة ومؤسسات تلك الدولة ، برزت المشكلة القومية الى حيز الوجود . إلا ان التعاليم الاسلامية الصارمة في هذا المجال لجمت هذه المشكلة ، ومنعتها من انفجار قد يهدم بناء الدولة العربية الاسلامية ... فقد نصت التعاليم الاسلامية على ان « لا فرق بين عربي وأعجمي إلا بالتقوى » أي ان المفاضلة بين الناس تتم على اساس التقيد بالدين الاسلامي ، روحاً وممارسة ، وليس على اساس الانتماء القومي ، وبذلك ضمنت الدولة جميع حقوق القوميات والافراد ، استناداً الى تمسكهم بالاسلام ، ومنعت حدوث التناحرات القومية ، وهكذا حمل العرب

والشعوب التي دانت بالاسلام مشعل الحضارة العالية خلال خمسة قرون ونيف ، بعد انهيار الحضارتين اليونانية والرومانية ، وكان العنصر العربي هو العنصر الحاكم في الاقطار الاسلامية خلال فترة تتراوح بين قرنين وثلاثة قرون ... وظل العرب يتمتعون باعتبار اجتماعي كبير ومنزلة خاصة في الاقطار الاسلامية ، كما ان اللغة العربية ، لغة القرآن كانت هي اللغة السائدة التي تبلورت فيها الحضارة العربية - الاسلامية ،^(١) .

إلا ان هذه الحضارة الزاهرة الزاخرة بالعلم والفن والبناء ، والقائمة على اساس العدل والاخاء بين اقوامها المختلفة ، قد انهارت مع نهاية العصر العربي الاسلامي وكان سقوط بغداد على ايدي المغول عام ١٢٥٨ وما تلاهم من اقوام غير عربية (على الرغم من كونها اسلامية) هو النهاية الفعلية للحضارة الاسلامية . وانهيار صيغة التعااضد القومي ، لتحل محلها مرحلة التراجع الحضاري ، والصراع القومي ضمن العالم الاسلامي فلقد تركت غزوات المغول على الدولة العربية بصماتها التي تميزت بالتهب والقتل والتدمير ، الا انها كانت فترة قصيرة . على ان الانهيار الحضاري الفعلي الذي لحق بالدولة العربية ، وازال معالم حضارتها ومدنيتها ، واغرقها في ظلمات الجهل والتخلف والفقر ، بدأ عندما هزم السلطان العثماني « سليم » المماليك في حلب عام ١٥١٦ ، ثم تابع زحفه وهزمهم في مصر عام ١٥١٧ ، واصبحت الدولة العربية المشرقية كلها تحت الاحتلال العثماني ، ومن ثم تابع السلطان ، سليمان القانوني « ما بداه سلفه » فاستولى في عام ١٥٥٦ على شمال افريقيا (باستثناء مراكش) ، وكان من نتائج ذلك ان اخذت معالم الحضارة تتلاشى ، وحل الفقر محل الرخاء ، والجهل محل العلم ، والتخلف محل الرقي ، وهبط مستوى السكان الاصليين (العرب) حتى اصبح يماثل مستوى الفزاة البرابرة الاميين ،^(٢)

نظرة الاتراك الى العرب

لقد ادرك الاتراك العثمانيون منذ البداية ، ان مسألة السيطرة التركية على العرب ، لم تكن سهلة ، لسببين اساسيين :

الاول : ان العرب اكثر حضارة من الاتراك ، وعددهم اكثر من الاتراك الاصليين ، لذا فان عامل التأثير هو في صف الجانب العربي . وقابلية التأثير في صف الجانب التركي .

الثاني : ان العرب هم الذين حملوا لواء الدعوة الاسلامية ، فالنبي محمد (ص) منهم ولغة القرآن هي العربية (والقرآن لا يترجم) وعلى ايديهم اعتنق الاتراك انفسهم الاسلام ، وتاريخ حكمهم تميز بالعدالة وغياب التفرقة القومية ، مما اكسبهم احترام الاقوام الاسلامية غير العربية ، وحتى الاتراك من غير الفئات الحاكمة .

وقد استخدم الاتراك العثمانيون مختلف الوسائل والاساليب للتغلب على هاتين المعضلتين ، فمن ناحية استخدموا سياسة التجهيل بالقوة والارهاب ، وتفكيك اواصر العائلات والاسر العربية ، وتدمير الروابط القومية ، ومنع واحراق الكتب التي تتحدث عن التاريخ العربي الاسلامي ، ووضع التنظيمات الادارية فيما يتعلق بالاراضي والجندي ، لتركيز هذه الاراضي بيد الباشوات والملاكين الموالين تماماً للسلطة العثمانية مثلاً ، اصدرت الدولة العثمانية سنة ١٨٥٦ تنظيمات ادارية كان من نتيجتها ان اضطرار الفلاحون والملاكون الصغار الى تسجيل اراضيهم باسم الملاكين الكبار هرباً من الضرائب والجندي ، والفلاحون الذين عجزوا عن تسديد الضرائب ولم يجدوا حيلة ، استولت الدولة على اراضيهم وعرضتها في المزاد سنة ١٨٦٩ من اجل استيفاء ديون الضرائب المترتبة عليهم ،^(٢) .

ومن ناحية اخرى ، استفاد الاتراك من النصوص الاسلامية الخاصة بعدم التفرقة القومية في الاسلام ، لضرب مكانة العرب ، ورفع مكانة الاتراك على اعتبار انهم الحكام المسلمون ، ومن اجل تحقيق هذه الغاية استخدموا مختلف وسائل الاضطهاد والارهاب لارغام العرب على القبول بهذا الواقع ، وعدم التمرد عليه ، واطلقوا ايدي الولاة الاتراك في المناطق العربية على سجيبتها لتنفيذ هذه السياسة ، الامر الذي جعل تنفيذ هذه المهمة يخضع لعاملين لا يقل قسوة وآلاماً أحدهما عن الآخر ، وكان على العرب ان يتحملوا نتائج السياسة العامة للدولة العثمانية القائمة على مبدأ الاضطهاد القومي ، وفي هذا المجال فان العرب

تحملوا أكثر من غيرهم من القوميات في ظل النير العثماني نتيجة تخوف الأتراك الدائم من أن ينتاب العرب شعور العزة القومية ، والامجاد الدينية الإسلامية التي كانوا حاملها ،

وبالتالي فإن هاجس العثمانيين الدائم كان تخوفهم من ثورة العرب وتمردهم على السلطان العثماني .

أما الولاة الأتراك في المناطق العربية ، فكانوا يتصرفون بولاياتهم كأنما هي ممالك خاصة بهم ، وليس بصفتهم يأترون ، بأمر السلطان ووزرائه ، فكانوا يجنون الضرائب على طريق المزايدة ، أما الوظائف فقد أخذت تعطى لذوي النفوذ لا لأصحاب الكفايات ، بل أخذ الموظفون يشترون الوظائف ثم يستغلونها لكسب الأموال بجميع الأساليب المشروعة ، وغير المشروعة ، وزاد الطين بلة كثرة تبديل الولاة حتى أن أكثر من (٨٠) ثمانين والياً عينوا في دمشق خلال القرن السابع عشر ، وكثيراً ما امتنع والي عن تنفيذ تعليمات الحكومة ، فكانت تلجأ إلى وال آخر وتدفعه للزحف ضد والي المتمرد واخضاعه أو قطع رأسه ، وعندما تعجز عن تأديبه كانت تعود لاسترضائه ، (٤) .

وهكذا نجد أن العرب قد تعرضوا إلى اضطهاد مزدوج : اضطهاد قومي تابع من السياسة العامة للدولة العثمانية ، واضطهاد طبقي مرير على أيدي الولاة واتباعهم من الموظفين والأسر العربية الغنية المتعاونة مع العثمانيين .

أما نظرة العرب إلى الأتراك العثمانيين فقد كانت مختلفة تماماً في البداية ، فكانوا يبتهجون كلما بلغتهم انتصارات العثمانيين ضد الأقطار المسيحية في أوروبا ، وخاصة عند سقوط القسطنطينية بأيديهم ، وكان العرب يرون أن دولة إسلامية قوية قد حلت محل دولة إسلامية أخرى . وقد استمرت هذه الرابطة الدينية تشد ولاء العرب للعثمانيين طوال أربعة قرون ، إذ ظل العرب يعتبرون الدولة العثمانية الدولة الإسلامية الكبرى التي تحمي ديار المسلمين من عدوان الدول غير المسلمة ، (٥) .

وفي الواقع فإن هذه النظرة عند العرب لم تكن بدافع الرغبة أو الاقتناع ، بقدر ما هي تسليم بالأمر الواقع رسخته أربعة أسباب رئيسية : -

الأول : قوة الدولة العثمانية ، وضخامة جيوشها ، بحيث كانت قادرة على

ضرب أي تمرد ، أو ثورة في المناطق الخاضعة لسيطرتها .
الثاني : التعاليم الدينية التي تحرم اقتتال المسلمين فيما بينهم .
الثالث : اطماع الدول الأوروبية المسيحية بالأراضي العربية ، خاصة أن
ذكريات وآثار الجروب الصليبية كانت مازالت ماثلة في الأذهان .
الرابع : عدم تبلور الفكر القومي العربي ، الذي ظل حتى نهاية القرن التاسع
عشر مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالفكر الديني .



إلا أن هذه النظرة قد اختلفت تماماً عندما بدأت الدولة العثمانية تضعف ،
وعندما بدأت سياسة الاضطهاد القومي من قبل الولاة الاتراك تزداد شراسة
وقسوة ، وعندما بدأ واضحاً أن الاتراك يريدون تذويب الشخصية العربية تحت
شعار الاسلام ، وتحويل العرب الى اترك قلوباً وقالباً عن طريق اجتثاث جذورهم
الحضارية ، وتجهيلهم ، ووضعهم في ظروف انسانية قاسية لاخضاعهم بشكل
نهائي ، وتشثيت اسرهم الغنية ذات الفعالية والتأثير ، وضرب ، وإعدام
الموهوبين منهم . وقد انعكس هذا الاختلاف في الشعور العربي في الاستقبال
الشعبي ، والتأييد العربي الواسع لحركة محمد علي باشا في مصر . « ففي عام
١٨٠٥ تسلم محمد علي مقاليد الحكم في مصر ، وبعد أن عزز سلطته فيها ،
حاول تأسيس امبراطورية جبارة في الشرق الأوسط ، وخلال ربع القرن التالي
احتلت القوات المصرية غالبية بلدان العالم العربي (بلاد الشام، وشبه الجزيرة
العربية ، والسودان) وفي أواخر عشرينات القرن التاسع شرع محمد
علي (الذي كان من الناحية الشكلية والياً عثمانياً) يستعد لاحتلال فلسطين
وسورية ، وبالتالي للحرب ضد الامبراطورية العثمانية ، وتأسيس دولة عربية
مستقلة كبرى، وطوال ١٨٢١ - ١٨٢٢ الحق الجيش المصري بقيادة « ابراهيم
باشا ، ابن محمد علي هزائم ماحقة بالقوات العثمانية فازاحها من فلسطين
وسورية ودخل الأناضول ، ونتيجة لتدخل الدول الكبرى ، وخاصة بريطانيا تم
في ٤ ايار ١٨٢٢ توقيع معاهدة الصلح بين تركيا ومصر .. واعترف السلطان

العثماني بحقوق محمد علي في مصر وشبه الجزيرة العربية والسودان ، وعينه والياً على فلسطين وسورية وقيليقيا التابعة للامبراطورية العثمانية ، واضطر محمد علي بدوره إلى ان يعترف شكلياً بالسيادة العليا للسلطان العثماني^(٦) .

كانت بريطانيا هي اول من أدرك خطورة تحرك محمد علي وطموحاته ، وكان مصدر تخوفها العظيم نابع من التأييد العربي الواسع لهذه التحركات ، وهي المرة الاولى خلال السيطرة العثمانية التي تتغلب فيها المشاعر القومية على المشاعر الدينية . « ففي عام ١٨٢٢ اشعر القنصل البريطاني في الاسكندرية حكومته : « ... بأن محمد علي ينوي بعد تعزيز موقعه في فلسطين وسورية تعميم سيطرته على حلب وبغداد وجميع الولايات التي يتكلم سكانها اللغة العربية والتي يسميها بالجزء العربي من الامبراطورية ، وفي عام ١٨٢٢ طالب - بالمرستون - وزير خارجية بريطانيا بارغام محمد علي على الاعتراف بالسيادة العليا للسلطان العثماني معللاً : « ... ان الهدف الحقيقي لوالي مصر هو تأسيس مملكة عربية تضم جميع البلدان الناطقة باللغة العربية » .

وفي ٢٤ حزيران ١٨٢٩ دحرت القوات المصرية بقيادة « ابراهيم باشا » الجيش التركي ، وخشية تدخل الدول الكبرى ، اقترح محمد علي على تركيا توقيع الصلح بشرط الاعتراف بالحقوق الوراثية لأسرته في مصر وفلسطين وسورية غير ان الحكومة البريطانية قررت احباط هذه الاتفاقية . ففي حزيران عام ١٨٤٠ وقعت بريطانيا والنمسا وبروسيا وتركيا على معاهدة لندن التي منحت « محمد علي » ملكاً وراثياً على مصر ، وملكاً مدى الحياة على فلسطين ، شريطة ان يعترف محمد علي بالسيطرة العثمانية ، واعقب ذلك انذار وجهته ذات الدول الى محمد علي بالقبول . إلا ان « محمد علي » رفض هذه الشروط .. ورداً على ذلك بدأت بريطانيا وتركيا بالعمليات الحربية ضد مصر .. وارغمت محمد علي « على الانسحاب من سورية وفلسطين وشبه الجزيرة العربية ، تاركه له الاحتفاظ بالحقوق الوراثية في مصر ، وفرض عليه تقليص الجيش ، وحرم من حق بناء السفن الحربية ، وكان عليه ان يدفع جزية كبيرة »^(٧) .

العرب في مواجهة سياسة التتريك :

أصيب العرب بخيبة أمل في طموحاتهم بعد هزيمة حركة محمد علي باشا نتيجة تأمر الدول الكبرى ، وخاصة بريطانيا التي كانت قد غيرت سياستها تجاه تركيا في ذلك الوقت . إلا أنها بالعقابيل قد أجبت عند العرب الاحاسيس والمشاعر القومية ... هذه الحقيقة أدركها الأتراك العثمانيون وبدأوا يحسبون لها حساباً كبيراً ، الأمر الذي جعلهم ينتهجون سياسة جديدة أكثر تصلباً وتنكياً من السابق ضد العرب . بعدما تجكدوا ان الشعور الديني لم يعد كافياً لتسليم العرب بالأمر الواقع .

وكانت السياسة العثمانية الجديدة تركز على ثلاث ركائز أساسية : -

الأولى : العمل على كسب الأسر الفنية ، والوجهات العربية ذات التأثير الشعبي عن طريق إعطاء هؤلاء بعض الامتيازات ، والتنكيل بالأسر والوجهات الرافضة ، ونفيها الى أماكن مختلفة من الامبراطورية لمنع تأثيرها .

الثانية : - تأجيج المشاعر الدينية الاسلامية ، خاصة وان الامبراطوريات الأوروبية المسيحية قد بدأت تتكالب لتحطيم الامبراطورية العثمانية المسلمة .

الثالثة : - إتباع سياسة صارمة بوسائلها ، لتذويب السمات القومية عند العرب ، وصهرهم ضمن المجتمع التركي .

وقد رافقت هذه السياسة ، موجة من الظلم والاستبداد والتنكيل بالعرب لم يعرفها التاريخ من قبل ... فاطلقت يد الولاة لامتنصاص خيرات البلدان العربية بطرق في غاية الوحشية والهمجية ، وتمت مصادرة الأراضي ، ونفت اسراً بكاملها إلى أعماق الاناضول ، وجرت حملة واسعة من أجل تجنيد الشباب العربي ، إجبارياً ، ونقلهم الى جبهات القتال البعيدة ، باسم الدفاع عن الاسلام والامبراطورية . وراحوا يأخذون الاطفال والفتيان عنوة من اهلهم ، ويخضعونهم الى اعداد وتعبئة تركية صرفة ، زارعين في نفوسهم الحقد على كل ما هو غير تركي بما في ذلك العرب انفسهم) .

ومن أجل ضمان ولاء الوجهات العربية ، انشأ العثمانيون « مدرسة العشائر الامبراطورية » ، وهي مدرسة داخلية ، اقيمت في عصر السلطان عبد الحميد

الثاني ، كان لها مهمة تعليم اطفال زعماء ومشايخ القبائل العربية ، وذلك من أجل تدريبهم ، وضمهم الى الحياة العسكرية والادارية العثمانية ، وبالإضافة الى تعليم الشباب العرب من الأسر الغنية اللغة التركية كانوا يلقنونهم تربية عثمانية صرفة ، ويعلمونهم طرق الادارة والتدريب العسكري ، ويعدونهم كمدرسين للمدارس التي سيتم فتحها في الاقطار العربية ، وكقائمقامين .

ويعدونهم ضباطا للكتائب العثمانية ، وقد فتحت هذه المدرسة عام ١٨٩٢ في حي (بيشيكتاس) في استانبول في قصر « اكاريتير » الذي بناه السلطان عبد الحميد ، وفي عام ١٨٩٤ نقلت المدرسة الى قصر « ايما سلطان » في حي (كابا تاش) في استانبول . وفي السنة الأولى قبل (٥٠) طفلاً ، ولكن فيما بعد بلغ عدد الاطفال المقبولين (٢٥٠) طفلاً ، وفي البداية اخذوا اطفال العرب ، ولكن فيما بعد اخذوا اطفال من البانيا ، ومن جزر اندونيسيا ، أما خريجوا المدرسة فكانوا يواصلون تعليمهم في المدرسة الحربية او في مدرسة العلوم السياسية . ان هدف هذه المدرسة هو ضم مواطني الامبراطورية الى الثقافة والتربية العثمانية لمحو وتصفية ثنائية الانتماء (محو الهوية القومية والتخلي عن اللغة والثقافة الام - المؤلف) ،

وقد أغلقت هذه المدرسة عام ١٩٠٧ بسبب قيام التلاميذ العرب بانتفاضة ضد سياسة وادارة المدرسة ،^(٨) .

ان سياسة كسب ولاء الوجاهات والأسر الغنية ، واعداد اطفالها ليكونوا خير معين في تنفيذ السياسة والادارة العثمانية رافقها استخدام ابشع اساليب التجهيل لعامة ابناء الشعب العربي . خاصة فيما يتعلق بالتعليم . لقد كان مستوى التعليم متأخراً جداً في المدارس الابتدائية والاعدادية سواء فيما يتعلق بالمناهج ، او ما يتعلق بتركيز المناهج لخدمة سياسة التتريك ، ورفض الطلاب والاهالي لهذه السياسة ، أو عدم تجهيز المدارس واعدادها وتزويدها باللوازم الضرورية ، والنقص الكبير في كادر المعلمين ، وإن وجدوا فانهم في مستوى تعليمي متأخر .

وقد وصف « خليل طوطح » الوضع التعليمي في تلك المرحلة ابلغ وصف (لا

منزل ، لا مدرس ، ولا تعليم) .

ان سياسة التتريك عن طريق التجهيل والتفرقة واستلاب الاطفال ، وكسب
الوجاهات والتي اتسمت بطابع الارغام عبر النظم الادارية ، والسياسة الرسمية ،
لم تكن سوى المقدمة الحقيقية للسياسة « الطورانية » التي مارسها الاتحاديون
(تركيا الفتاة - ومؤسساتها - الاتحاد والترقي) ضد العرب بعد عزل السلطان
عبد الحميد الثاني ، وفي ظل اول دستور للدولة العثمانية .

السياسة الطورانية ضد العرب :

رأينا كيف ان الاتحاديين قد تنكروا لشعاراتهم التي اطلقوها بعد ثورة
١٩٠٨ ، واخذوا يطفون ويستبدون بالقوميات الاخرى ، حتى « ان العرب اخذوا
يرددون »

كان عبد الحميد بالامس فرداً ففدا اليوم الف عبد الحميد ،^(٩)
لقد اظهر الاتحاديون احتقاراً شديداً للعرب ، ومن مظاهر هذا الاحتقار انهم
وزعوا منشوراً جاء فيه : ان العرب هم بلية علينا ، وان حصانا تركيا خير من الف
نبي ظهر في العالم (يقصدون النبي محمد) . واخطروا انطوت عليه هذه
السياسة بالنسبة للعرب ، هي محاولة الاتحاديين ، القضاء على اللغة العربية ،
باحلال اللغة التركية مكانها ، وترجمة القرآن الكريم الى اللغة التركية ،^(١٠) .

« فاللغة التركية - (وكانت تكتب بحروف عربية) - هي اللغة الرسمية
للدولة ، لذلك كان يشترط في الموظفين حتى في الولايات العربية ان يعرفوا اللغة
التركية ، وفي المدارس الرسمية كان التعليم بالتركية ، حتى ان المعلمين الاتراك
كانوا يرسلون لتعليم اللغة العربية في الاقطار العربية ... وبلغ تشدد
الاتحاديين ، ان المعلمين الاتراك كانوا يشرحون قواعد اللغة العربية باللغة
التركية ، وحتى في مكة المكرمة كان قضاة الشرع من الاتراك .

هذه السياسة الحققت الضرر بالعرب اكثر من غيرهم من ابناء الشعوب الاخرى
في الدولة ، فالروم ، والارمن ، والبلغار ، كانوا يتمتعون بامتيازات تسمح لهم
بانشاء مدارس خاصة ، وبالتدريس فيها بلغاتهم القومية ، ولما لم يكن للعرب اية

امتيازات فقد كانوا مضطرين لتلقي العلم باللغة التركية في المدارس الرسمية^(١١) . حتى في الاقطار العربية نفسها ، كان العرب المسيحيون يتلقون تعليمهم في مدارس الارساليات الخاصة ، لقد أنشأ الروس عشرات المدارس لأبناء الطائفة الارثوذكسية ، كما أنشأ الفرنسيون للطائفة الكاثوليكية - والانكليز للبروتستنت واليهود . نتيجة لسياسة التسامح الديني التي فرضتها الامبراطوريات الروسية ، والبريطانية والفرنسية على الدولة العثمانية منذ اواسط القرن التاسع عشر . اما العرب (المسلمون) فليس امامهم سوى المدارس التركية السيئة والمتخلفة . والاغرب من ذلك ان مدارس الارساليات المختلفة ، كانت اللغة العربية فيها هي اساس التعليم في حين ان المدارس التركية كانت تعتبرها ثانوية جداً . كل ذلك كان يجري تحت شعار الدين الاسلامي ، فالسياسة التركية كانت تهدف الى تذويب المقومات القومية للعرب ، بحجة انهم مسلمون . مما خلق اوضاعاً حياتية صعبة لدى العرب في ظل الحكم العثماني ، نتيجة الظلم والاضطهاد الذي لا حدود له .

ومع اشتراك الدولة العثمانية في الحرب العالمية الاولى في تشرين الاول ١٩١٤ دخلت قضية الصراع العربي - التركي في مرحلة جديدة ... فمن ناحية ادرك العرب ان بلادهم ستكون مسرحاً لحرب دامية ومريرة ، وان الانهيار المؤكد للدولة العثمانية سيجعلهم يتعرضون لانتقام اعدائها ، من العرب انفسهم على اعتبار انهم من رعايا الدولة العثمانية ، وعلى اعتبار ان اعدادا كبيرة من ابنائهم تقاتل مع الدولة العثمانية على مختلف الجبهات ... ومن ناحية ثانية فان الحاجة أصبحت ماسة لمنع تمرد العرب . ولأبقائهم تحت السيطرة العثمانية ، والحاجة الى تجنيد اكبر عدد ممكن منهم ... تحت شعار « الدفاع عن الدولة الاسلامية والمسلمين » . خاصة بعد ان قامت بريطانيا باحتلال مصر ، وخلق الخديوي « عباس باشا الثاني » الموالي للاتراك ، والاعلان عن الغاء سيادة تركيا على القطر المصري .

لذا قامت الدولة العثمانية بتعيين وزير البحرية الفريق « جمال باشا » (١٩١٥ - ١٩١٦) قائداً للجيش الرابع المتواجد في سورية (اي حاكماً عسكرياً لبلاد الشام) ، وجدير بالذكر انه بالإضافة الى الواجبات العسكرية التي اوكلت

لجمال باشا (مواجهة البريطانيين شرقي قناة السويس) « فان القابضين على زمام الحكم كانوا يريدون نفاذ امرهم في هذه البلاد وان يكون على رأسها شخص يعرف كيف ينفذ إرادتهم ويقضي تماماً على الفكرة العربية^(١٢) » . في البداية ومن أجل تجنب اي صدع في جبهته « حاول جمال باشا أن يكسب رضى العرب ، خاصة المسلمين ، حتى لا يظن المسلمون ان الاتراك ينتقمون من أجل ضمان سيادة الأمة الطورانية ، لذا فقد استدعى بعض الوطنيين وشرح لهم ضرورة انتصار الاسلام .. وكذلك اراد تهدئة مخاوف المسيحيين في لبنان ، فأعلن ان المقصود باعداء الدين هم الانجليز والفرنسيين والروس ، أما مواطنونا من غير المسلمين فهم اخواننا في وطن مشترك ، ومصالح مشتركة وسوف نعاقب بمنتهى الشدة من يحاول الاضرار بهم^(١٣) » .



جهز جمال باشا حملته العسكرية ، وبدأ هجومه على قناة السويس في ٢ شباط ١٩١٥ ، لكن هذا الهجوم فشل فشلاً ذريعاً ، فانكفاً الى الداخل ، واراد ان يعوض فشله العسكري ، في محاولة السيطرة على الجبهة الداخلية ، والقضاء على الفكرة القومية العربية ، مستخدماً أبشع وسائل العنف « فما كادت تعرض عليه اوراق تتضمن اتهام رجل يدعى يوسف الحايك ، (وهو قسيس ماروني من جبل لبنان كان يتبادل رسائل مع السيد « ديشاتل » الذي كان حينئذ رئيساً للبرلمان الفرنسي) حتى رأى فيها جمال باشا دليل خيانة ، فوقع عليه حكم الاعدام . ونفذه شنقاً وعلناً أمام الجمهور في مدينة دمشق في ٢٢ آذار ١٩١٥^(١٤) ، وكان هذا الاعدام فاتحة لسلسلة دموية رهيبة من الاعدامات فيما بعد ، « ففي ٢١ آب ١٩١٥ نصبت احدى عشر مشنقة في الميدان الرئيسي في كل من بيروت وبعليبك وحماة ودمشق وجنين ، واعدمت القافلة الاولى من الشهداء العرب ، وكانوا جميعاً من الوجهاء البارزين ، ورجال الفكر الموهوبين ، ومن دعاة القومية العربية ، ومن بنهم عبد الكريم الخليل « الذي كانت له مع رجال الحكومة اوثق الصلات ، وذيلت بتوقيعه ، مع طلعت بك الاتفاقية العربية -

التركية ، وكان قد احرز شهرة واسعة ومكانة مرموقة في استانبول كرئيس للمنتدى الادبي^(١٥) .

« وفي ٥ نيسان ١٩١٦ القى جمال باشا القبض على طائفة اخرى - اكثر عدداً من سابقتها - بتهمة الخيانة العظمى ، ونفذ حكم الاعدام في اثنين وعشرين شخصية عربية ، سبع منها في دمشق ، وخمس عشرة في بيروت ، بتهمة الاشتراك في تأسيس جمعيات غايتها سلخ سورية وفلسطين والعراق عن السلطة العثمانية^(١٦) .

وكذلك فقد قام جمال باشا باعدام الكثير من ابناء العرب فرادى وبفترات وتهم مختلفة ، وكذلك اصدر احكاماً كثيرة بالاعدام غيابياً على عشرات المناضلين العرب ، وزج بالسجون عشرات الالوف دون محاكمة اوحتى اتهامات ، وقد اقترنت احكام الاعدام والسجن بأحكام النفي والابعاد التي شملت نحواً من ٣٠٠ اسرة من اسر الشام (سورية وفلسطين ولبنان) قبض على اعضائها نساء ورجالاً واطفالاً بأمر جمال باشا في شهري آذار ونيسان ١٩١٦ ، وارسلوا الى الاناضول ، بعدما صودرت املاكهم واموالهم ، فوزعوا في مدنه وقراه ... حتى لم تبق مدينة من مدن الاناضول ، إلا ونزلتها عائلة او اكثر من العائلات السورية ، والغاية من هذا التدبير - وهم لم يقصوا سوى الاسر الغنية والكبيرة الممتازة - اضعاف العصبية العربية في بلاد الشام ، باقتطاع هذه العناصر القوية فتترك وتفقد هويتها القومية وتندمج في السياسة الطورانية^(١٧) .

إلا ان هذه السياسة العنصرية والقمعية لم تحقق هدف جمال باشا ، ولا اسياده في استانبول . بل كانت سلاحاً ذا حدين ، عجل في احداث النهضة القومية العربية الشاملة ، واعلان الثورة العربية الكبرى ضد الحم العثماني .



الدولة العثمانية والحركة الصهيونية

ان مسألة العلاقة بين الدولة العثمانية والحركة الصهيونية لم تحظ حتى اللحظة بالكثير من تسليط الاضواء عليها من قبل المؤرخين والسياسيين العرب ، إذ اكتفت الدراسات حول هذا الموضوع بالاعتماد على الوثائق والنصوص المكتوبة في الأرشيف المختلفة ، سواء التركية منها أو العربية أو حتى الصهيونية نفسها ، وهي في غالبها تؤكد ان الاتراك العثمانيين قد رفضوا فكرة « الوطن القومي اليهودي في فلسطين » ، كما رفضوا الهجرة اليهودية اليها . وانطلاقاً من الوثائق العلنية ، « فان المفاوضات بين السلطان عبد الحميد وتيودور هرتزل (زعيم الحركة الصهيونية) عام ١٨٩٦* قد فشلت تماماً ، والسبب الرئيسي هو إصرار السلطان على أخذ ما يستطيع من هرتزل وعدم اعطائه قلامة ظفر مما يطلبه في فلسطين ، لقد كان السلطان يريد الأخذ من دون مقابل أو عطاء ، بينما كان هرتزل لا يقيم وزناً لأي عطاء من قبل السلطان خارج اراضي فلسطين^(١٨) .

وكان هرتزل قد قدّم للسلطان مبلغ عشرين مليون ليرة ثمناً لفلسطين ، فكان جواب السلطان النهائي الذي نقله « نيولنسكي » لهرتزل ، وهو صديق مشترك ، كالتالي : -

« اذا كان هرتزل صديقك بقدر ما أنت صديقي فانصحك ان لا يتابع ابداً هذا الامر ، لا اقدر ان ابيع ولو قدماً واحدة من البلاد ، لأنها ليست لي بل لشعبي ، لقد حصل شعبي على هذا الامبراطورية بإراقة دمه وغذاها فيما بعد بدمه ايضاً ، وسوف نغطيها بدمائنا قبل ان نسمح لأحد باغتصابها منا ، لقد حاربت كتيبتان من جيشنا في سورية وفلسطين ، وقتل رجالنا الواحد بعد الآخر لان احداً لم يقبل التسليم ، وفضلوا ان يموتوا في ساحة القتال ، الامبراطورية التركية ليست لي وانما لشعبي التركي* . لا استطيع ابداً ان اعطي احداً اي جزء منها^(١٩) ، وكذلك تقول الوثائق المعلنة ، « ان موقف السلطان بالرفض لم يكن موقفاً سلبياً فقط ، بل لقد اصدر قانوناً هاماً يمنع « الاسرائيليين » من الاقامة الدائمة

في فلسطين سنة ١٩٠٠ وهذا نصه : -

« كنا قد شددنا على منع دخول الاسرائيليين ، الى ارض فلسطين ، الموظفين تراخوا في تطبيق الامر واسلؤوا تاويله ، والاسرائيليون ياتون بحجة الزيارة ويستوطنون ، كما اشعرنا متصرف القدس ، ان مكوثهم لا يجوز باي حال من الاحوال ، ان مأموري الدولة مسؤولون بشدة وفوق العادة عن تنفيذ الامر بدقة وحتى اليهود من اتباع الدول العلية لا يجوز لهم الإقامة بصفة دائمة . (في فلسطين) .

ان هذه الاوامر لا تمنع زيارة اليهود للاراضي المقدسة منفردين او جماعات ، ولكنها لا تسمح باقامتهم الدائمة ، ويجب اخذ تعهد من القنصليات التي جاؤوا عن طريقها * . وقد اتخذ هذا الامر بقرار من مجلس شوري الدولة ومجلس الوزراء وصدرت فيه ارادة سنية من الخليفة .

صدر في ٥ تشرين الاول ١٣١٦ هـ تحت رقم ٢٤٠٩ ، (٢٠)

الى هنا والوثائق المعلنة (الموقف الظاهري) للدولة العثمانية كانت ترفض فكرة الهجرة اليهودية الى فلسطين ، إلا ان الظواهر التي تكشف موقفاً مغايراً ، والتي كانت على شكل وقائع على الارض ، تؤكد على عدم الممانعة ، شريطة ان يتم ذلك بهدوء ودون استتارة العرب - خاصة الفلسطينيين - وللتدليل على ذلك (بالاضافة الى الملاحظات المدونة في الهامش رداً على رسالة وقانون السلطان عبد الحميد) نورد الملاحظات التالية : -

اولاً : - على الرغم من رفض السلطان عبد الحميد لعرض هرتزل شراء فلسطين ، فإن السلطان احتفظ بعلاقاته الحميمة مع هرتزل ، الذي قام بعدها بزيارة استانبول خمس مرات ، ومنع في عام ١٩٠٢ وساماً رفيعاً ، (٢١) .

ثانياً : - لقد كانت الدولة العثمانية في نهايات القرن التاسع عشر تعاني أزمة اقتصادية خانقة ، اما رفض السلطان لبيع الاراضي التركية ، لأنها ملك للشعب ، فهذا مشكوك في صحته ، فقد سبق ان اقدم السلطان ، على بيع قبرص لبريطانيا بعرض من رئيس وزرائها « دزرائيلي » مقابل بضعة آلاف من الليرات الذهبية ، وعود كاذبة غامضة بمساندتهم ضد روسيا القيصرية ، (٢٢) .

ثالثاً : - يذكر الباحث الصهيوني الاميركي - بن هالبون : -

« ... ان اليهود من رعايا السلطان في الامبراطورية العثمانية - كانوا يتمتعون بحرية تامة ، سواء في الدخول إلى فلسطين او الخروج منها ، وكانوا يتنقلون بدون عقبات في جميع اراضي الامبراطورية العثمانية الممتدة من افريقيا الشمالية حتى البلقان » (٢٣) .

رابعاً : - رغم الموقف المعلن من قبل الحكومة العثمانية في البداية ، ومن ثم الحكومة التركية ، فقد استمر تدفق المهاجرين اليهود بأعداد كبيرة الى فلسطين « فبين سنتي ١٨٨٢ - ١٩٠٣ بلغ عدد مهاجري الموجة الاولى عشرين ألفاً معظمهم من اليهود الروس ، وقد سكنوا القدس والخليل وصفد وطبريا ، وبين سنتي ١٩٠٤ - ١٩١٣ بلغ عدد مهاجري الموجة الثانية ومن اليهود الروس ايضاً من ثلاثين الى اربعين ألفاً » (٢٤) .

وهنا لا بد من الاشارة الى ان مثل هذه الاعداد لا يمكن ان تأتي الى فلسطين دون علم او موافقة الدولة العثمانية ، وبتسهيل منها ، خاصة مع مرافقتها من احتجاجات كثيرة من العرب الفلسطينيين وعبر الصحف العربية ، وحتى التركية (٢٥) .

خامساً : ان تدفق المهاجرين اليهود ، بتخطيط من الحركة الصهيونية الى فلسطين ترافق مع قيام المستعمرات الصهيونية في فلسطين حتى وصل عددها إلى ٣٩ مستعمرة يسكنها (١٢) ألف مستوطن (جدول بأسماء وأماكن وعدد سكان هذه المستعمرات في الملحق في نهاية الكتاب) في حين توالت وفود المهاجرين الصهاينة الى فلسطين (٢٦) ،

سادساً : اما بخصوص تملك الاراضي الفلسطينية للصهاينة ومستعمراتهم ، فقد اتخذت اوضاع الاراضي في فلسطين بعد ثورة ١٩٠٨ شكلاً جديداً حيث كان السلطان عبد الحميد قد وضع يده على الاراضي المدورة* ... ومقابل دفع مبلغ زهيد من المال لخزينة الدولة استولت الحكومة العثمانية على هذه الاراضي باعتبارها من املاك الدولة ، وسميت بالمتنقلة حيث ان ملكيتها انتقلت من ملكية السلطان الخاصة الى ملكية الدولة ، وقد لعبت ملكية الاراضي المدورة دوراً هاماً - وخاصة عند صدور مشروع «الاصفر» عام ١٩١٠ الذي

نص على بيع الاراضي المدورة في المزاد العلني ، (٢٧) وبذلك كانت الصهيونية تشتري من المزاد هذه الاراضي . أما العرب فقد ادركوا خطورة هذا المشروع ، وأجبروا الحكومة على إلغائه .

وسواء كانت هذه الوقائع سياسة رسمية ، أو موقفاً لبعض المؤسسات المتنفذة في الحكومة العثمانية ، فإن النتيجة واحدة . وهي انها سهلت بشكل مباشر مهمة الحركة الصهيونية للاستيطان في فلسطين ، ولم تقم الدولة العثمانية المسيطرة على فلسطين باتخاذ أي إجراء عملي لمنع هذه الهجرة . على الرغم من الاحتجاجات العربية - الاسلامية والمسيحية ، فيما يبدو أنه اتفاق بين الدولة العثمانية وبريطانيا ، بحيث كانت الثانية تمارس ضغوطات كبيرة على الاولى قبيل الحرب العالمية الاولى وانضمام كل منها الى المعسكرين المتقاتلين .

فقد كانت الواحدة بحاجة الى الاخرى ، لمواجهة الامبراطورية الروسية والامبراطورية ، الفرنسية ، ومن المعروف ان بريطانيا كانت ترعى فعليا مصالح اليهود في فلسطين والدول العربية بموافقة الدولة العثمانية ، وبالتالي تكون الصفقة مع بريطانيا سياسياً ، ومع هرتزل مالياً .. وهو ما يقودنا اليه تحليل ذلك الواقع انطلاقاً من الوقائع والظواهر التي سبق واشيرنا إليها .

المستعمرات الصهيونية التي انشئت في العهد العثماني في فلسطين (٢٨)

| اللواء | القضاء | اسم المستعمر | تاريخ انشائها | عدد سكانها من اليهود عند الانشاء |
|---------|------------|--------------|---------------|----------------------------------|
| الجليل | صفد | روشبين | ١٨٨٢ | ٣٤٠ |
| | | يسود هعلة | ١٨٨٣ | ٢٥٠ |
| | | مشمار هيردين | ١٨٩٠ | ١٣٠ |
| | | المعلة | ١٨٩٦ | ٢٢٠ |
| | | كفار جلعادي | ١٩١٦ | ٨٥٠ |
| | | ايلت هاشحرة | ١٩١٨ | ٥٢٠ |
| الناصره | كفار طابور | | ١٩٠١ | ٢٣٠ |
| | مرحافيا | | ١٩١١ | ٢٧٠ |

| | | | | |
|------|------|-------------|-------|------|
| ٥٩٠ | ١٩٠١ | يفتيل | طبريا | |
| ٢٣٠ | ١٩٠٢ | مناحميا | | |
| ٢٦٠ | ١٩٠٢ | سجرة | | |
| ١٧٠ | ١٩٠٤ | بيت غن | | |
| ٢٢٠ | ١٩٠٨ | كنوت | | |
| ٩٠ | ١٩٠٨ | متصبة | | |
| ٢٩٠ | ١٩٠٩ | دجانيا | | |
| ٤٦٠ | ١٩٠٩ | مجموعة كنوت | | |
| ٢٩٠ | ١٩١٠ | مجدال | | |
| ١٥١٠ | ١٨٨٢ | زخرون يعقوب | حيفا | حيفا |
| ٩٠ | ١٨٨٩ | بات شلومو | | |
| ٧٥٠٠ | ١٨٩٠ | الحضيرة | | |
| ٢٨٠ | ١٩٠٣ | عتليت | | |
| ١٦٠ | ١٩٠٣ | جبعة عدا | | |
| ٩٠٠ | ١٩١٣ | كركور | | |
| ٣١٠ | ١٩١٣ | غن شموئيل | | |



النهضة القومية العربية في مواجهة العنصرية التركية

لاحظنا مدى التناقض في نظرة العرب والترك كل منهم للآخر ، فقد كان العرب ينظرون الى الدولة العثمانية من منطلق ديني إسلامي يقول بخدمتها والعمل في ظل قوانينها كالتزام دينوي يفرضه الواجب الديني ، وكانت رابطة الخلافة الإسلامية تشد العرب الى الاتراك والدولة العثمانية ، أي تغليب الدين على حساب القومية . أما السلطة التركية فكانت نظرتها تركز أساساً على اذكاء الروح العنصرية على حساب الدين ، واستغلال الإسلام لتكريس اضطهادهم العنصري ضد العرب وبقية الاقوام الإسلامية مثل الأكراد والشركس والتركمان والبربر ... الخ

وفي نهاية الأمر نبه استمرار الاضطهاد القومي ، وانتقاله من مرحلة التعبئة المستترة تحت غطاء الدين إلى ممارسة القمع اليومي تحت شعار التمايز القومي المكشوف نبه الشعور القومي العربي ، خاصة عندما بدأت قوة الدولة العثمانية تتقهقر أمام الامبراطوريات الأخرى ، مع ما رافق هذا التقهقر من قمع داخلي للاقوام من رعايا الدولة .

ومع وصول تركيا الفتاة ، بعد ثورة ١٩٠٨ الى الحكم ، وتحول هذه الثورة الى السياسة الطورانية ، العنصرية ضد الاقوام الأخرى ، خاصة بعد تشكيل منظمات الاتحاد والترقي ، التي كانت تقوم بالتعبئة العنصرية الحاقدة ، بلغت حدة الشعور القومي العربي أوجها « فلقد رافق السياسة الطورانية قسوة في الحكم ، وضغط على الحريات ، وإعلان الحكم العرفي ، وإلى تنافس شديد بين الترك والعناصر الأخرى وأدى ضغط الاتحاديين على الجمعيات العربية ورجالها العاملين في داخل السلطنة الى تطور مجرى النضال القومي العربي ، وظهرت في تلك الفترة ١٩٠٨ - ١٩١٤ عدة جمعيات ونواد اتخذت كلها صفة عربية ، مثل جمعية النهضة العربية ، والمنتدى الأدبي ، والجمعية القحطانية ، والجمعية العربية الفتاة ، وجمعية العهد ، وساعدت كلها على بلورة الفكرة

القومية في العالم العربي ، (٢٩) .

« ومع ان الجمعيات العربية المحض تأخر تأليفها الى ما بعد عودة الدستور في سنة ١٩٠٨ ، فإن التفكير القومي عند العرب يعود الى النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، ففي هذه الفترة أخذ المثقفون العرب في سورية يؤلفون الجمعيات الادبية وينظمون القصائد الثورية ويعلقون المناشير الداعية الى الاصلاح ، ويكتبون الخطب الوطنية الداعية الى اذكاء الروح القومية ، ويقارنون احوال بلادهم بأحوال الأمم المتقدمة في أوروبا وأميركا ، وفي هذه الفترة غادر سورية كثير من المثقفين ، ولجأوا الى مصر حيث وجدوا هناك المجال في ظل الحكم البريطاني للتعبير عن آرائهم بحرية لم تكن متوافرة لهم في بلادهم ، (٣٠) وكان لنظام التعليم العربي الذي أقامه محمد علي باشا ، وابنه ابراهيم من بعده الأثر البالغ في جعل مصر مركزاً للفكر القومي العربي ، نظراً لوجود المطابع والجامعات والصحف ... الخ .

« وتعتبر كتابات عبد الرحمن الكواكبي ، ونجيب عازوري ، البداية الحقيقية لأفكار القومية العربية : وقد نشر الكواكبي (١٨٤٩ - ١٩٠٢) في منفاه الاختياري في مصر كتابين هما « طبائع الاستبداد » و « أم القرى » دعا فيهما الى ان يتولى العرب إدارة بلادهم والى نزع الخلافة من الأتراك وإعادتها الى العرب أما نجيب عازوري الذي قضى سنوات الأخيرة (١٩٠٤ - ١٩٠٦) في فرنسا ، فقد أنشأ في باريس « جامعة الوطن العربي » وأصدر في عام ١٩٠٥ كتاباً سياسياً « يقظة الأمة العربية » نادى فيه بانفصال العرب عن الترك وإنشاء دولة عربية تضم شبه الجزيرة العربية والهلال الخصيب ، والى قيام خليفة عربي في الحجاز يحكم الحجاز ويتولى الرئاسة الدينية لجميع المسلمين ، وشدد عازوري على ضرورة منح الحرية الدينية لجميع المواطنين والمساواة بينهم في الحقوق والواجبات ، حتى يستطيع المسيحيون العرب أن يعيشوا حياة لا يشعرون فيها بأي لون من ألوان التفرقة » (٣١) .

وكذلك فقد « قامت الجالية السورية في فرنسا سنة ١٨٩٥ بتأسيس جمعية علنية تحت اسم « الجمعية الوطنية العربية » وكان أهم أهدافها الدعوة ضد الحكم التركي ، والحض على الثورة . وقد نادت بالاستقلال السياسي الكامل

بعبارات صريحة ، ، ووجهت منشوراً الى الدول العظمى سنة ١٩٠٦ جاء فيه ...
ان في المملكة التركية انقلاباً سلمياً يوشك ان يبين ، ذلك ان الامة العربية التي
قسمها الترك الى طوائف ومذاهب حتى تم لهم ان يسوموها سوء العذاب ، قد
انتبهت من غفلتها ، فعرفت ان لها قومية وطنية تاريخية ، فهي تحاول ان تنفصل
عن تلك الشجرة النخرة وتنشيء لها ملكاً عربياً مستقلاً ، ولهذه الدولة حدود
طبيعية تبتدىء من دجلة والفرات الى برزخ السويس ، ومن البحر المتوسط الى
بحر عمان ، وتكون هذه الدولة سلطنة دستورية حرة يتولى امرها سلطان
عربي ، (٣٢) .

• وهكذا اقتدى العرب بالترك فاخذوا يؤلفون الجمعيات العلنية والسرية وفي
٢٣ آب ١٩٠٩ صدر قانون يحظر قيام الجمعيات والاحزاب ذات الاهداف القومية
السياسية ، فأنشأ العرب في استانبول سنة ١٩١٠ ، المنتدى الادبي ، مكاناً
يلتقي فيه ابناء البلاد العربية القادمون الى العاصمة ، (٣٣) . وكان هذا المنتدى
الجمعية التي اذكت الروح القومية وبثت المبادئ السامية بين طبقات
الشعبية العربية في الاستانة وخارجها ، وكانت خطته الوحيدة نشر الدعوة
للقضية القومية الوطنية ، (٣٤) . وظل هذا المنتدى يواصل اعماله حتى عام ١٩١٥
عندما بطش الاتحاديون برجال العرب ، وأرسل جمال باشا رئيس ومؤسس
المنتدى الادبي « عبد الكريم الخليل » الى حبل المشنقة .

وفي عام ١٩١٢ ، وبعد تخلي الدولة العثمانية عن الدفاع عن ليبيا أمام الغزو
الاطالي ، وتركها المواطنين العرب في مواجهة قوات الاحتلال الايطالية ونيران
بوارجها الحربية دون حماية ، عم الغضب الشامل الامة العربية ، وتبددت فكرة
ان الاتراك هم حماة الاسلام والاراضي الاسلامية ، وان ما يهمهم من الاسلام
هو تسييد العنصر التركي ، حتى لو اقتضى الامر التضحية بمصالح المسلمين
من الأقوام الاخرى ، وخاصة العرب منهم ، تحت هذا الشعور انشأ البكباشي
عزيز علي المصري منظمة سرية عسكرية في استانبول عام ١٩١٢ ، ولقد لعبت
هذه الجمعية دوراً بارزاً في تشوير الضباط العرب الموجودين في خدمة الجيش
العثماني ، فانضم اليها ٢١٥ ضابطاً من اصل ٤٩٠ ضابطاً عربياً كانوا يخدمون
في العاصمة ، وفيما بعد لعب عدد كبير من هؤلاء الضباط دوراً في غاية الأهمية ،

في الثورة العربية الكبرى ضد الدولة العثمانية ، وكانوا قادة لوحداتها العسكرية يتبعهم الجنود العرب الذين هربوا من صفوف الجيش التركي وانضموا لقوات الثورة .

« وفي سنة ١٩١٠ أدت سياسة الاتحاديين العنصرية الى قيام ثورات في اربع نواح من بلاد العرب : في اليمن ، وعسير ، وجبل الدروز ، والكرك ، ومع ان الحكومة استطاعت ان تسحق الثائرين في جبل الدروز والكرك ، إلا انها فشلت في اليمن وعسير واضطرت للقبول بحل وسط . وقد لخص السفير البريطاني في استانبول هذا الوضع في مذكرة بعث بها الى وزير خارجيته بتاريخ ٢٨ حزيران ١٩١٠ جاء فيه : ان العرب على العموم قد شعروا بخيبة أمل شديدة عندما اكتشفوا بعد عودة الدستور ان الاتحاديين استولوا على مقاليد الحكم ، وانهم يسيرون على ميولهم التركية وليس على سياسة اللامركزية التي كان العرب يتوقعونها ، وان ما كان يتوقعه العرب هو تطوير الولايات العربية نحو المزيد من الحرية الذاتية تحت سيادة الدولة الثمانية ، اما الآن فقد اخذ كثيرون منهم يعلنون زوال رابطة الخلافة ، وان القضية أصبحت قضية اترك وعرب لا غير » (٣٥) .

وكذلك فقد « ذكر الجنرال « فون ساندرز » : ان تأثير حكم جمال باشا لم يحرم سورية من زعامة الثورة ، بل أجج في الشعب روح الثورة » (٣٦) .
من هنا ، فان كل هذه المعطيات التي تمحورت حول السياسة الشوفينية العنصرية التركية ، في ظل الدولة العثمانية ، وبغطاء الدين الاسلامي ، وما رافقها من قمع واضطهاد ، قد شكلت الأرضية الطبيعية والمنطقية لقيام الثورة العربية الكبرى للتحرر من نير الحكم التركي ، والانفصال السياسي والحضاري عن الدولة العثمانية بغض النظر عن عامل الدين ، الذي استخدمه الاتراك كسيف مسلط على رقاب الأمة العربية فترة طويلة من الزمن هي بالنسبة لها : مرحلة الانحطاط والتخلف الحضاري .

وهنا ايضاً لا بد وعلى ضوء الاستعراض السريع لهذه المعطيات من ملاحظة بروز أربعة اتجاهات في قيادة القوميين العرب ، منذ بدايات تبلور الفكر القومي العربي ، ومن حركة محمد علي باشا ، وحتى الثورة العربية الكبرى . وهذه الاتجاهات هي :

الاول : المطالبة باللامركزية ... تطوير الولايات العربية . والمطالبة بالحرية الذاتية تحت السيادة العثمانية .

الثاني : الانفصال عن الدولة العثمانية ، وتأسيس دولة عربية مستقلة بالاعتماد على العرب انفسهم وعلى جهودهم الذاتية .

الثالث : الانفصال عن الدولة العثمانية ، وتأسيس دولة مستقلة بمساعدة خارجية (بريطانيا ، او فرنسا) .

الرابع : التمسك بالدولة العثمانية خوفا من اطماع الدول الاوروبية الاستعمارية .

ولقد شهدت هذه التيارات صراعات فكرية حادة ، حسب تأثيرات الظروف الموضوعي ، وتطورات الوضع الدولي الناشئة عن الصراعات العنيفة بين الامبراطوريات الكبرى (العثمانية ، البريطانية ، الفرنسية ، الروسية ، الالمانية) ، بالاضافة الى التوجهات السياسية الداخلية للدولة العثمانية نفسها .

ولقد اثرت على الاتجاهات الرئيسية للقوميين العرب سلبا او ايجابا العوامل التالية : -

- ١ - الحرب البلقانية - وعلان استقلال بلغاريا ، وتحررها من النير التركي .
- ٢ - تقسيم بلغاريا حسب معاهدة «برلين» نتيجة لمؤامرة الدول الكبرى .
- ٣ - تخلي الدولة العثمانية عن حماية ليبيا في مواجهة قوات الاحتلال الايطالية .

- ٤ - السياسة الطورانية العنصرية ، واساليب التتريك ضد العرب .
- ٥ - دخول الدولة العثمانية الرب العالمية الاولى سنة ١٩١٤ .
- ٦ - تعيين جمال باشا واليا على سورية ، وما قام به من إعدامات وارهاب ضد العرب .

واذا كنا قد تناولنا تأثيرات العوامل الثلاثة الأخيرة في عرضنا السابق ، فان للحرب البلقانية تأثير لا يقل أهمية ، خاصة ما نتج عنها من تحرر جميع الدول الاوروبية التي كانت تحت الاحتلال العثماني ، وخاصة بلغاريا (سنة ١٩٠٨) وهي الاكثر قربا وتأثيرا على الدولة العثمانية . وما تلاها من مؤامرات على دول

البلقان واستقلالها من جانب الدولة الكبرى ، وبروز المشكلة البلقانية .
فعندما تحررت دول البلقان بفعل عملية النهوض القومي ، كان لهذه العملية
الآثر الكبير والفعال على الحركة القومية العربية ، وسيطرة تيار الانفصال عن
الدولة العثمانية ، سواء بالقوة العربية الذاتية او بمساعدة خارجية ، ولكن عندما
تكالبت الدول العظمى ضد بلغاريا ، وأعلنت تقسيمها ، تراجع تيار الانفصال عن
الدولة العثمانية ، وكذلك تراجع تيار الانفصال بمساعدة خارجية . بفعل الخوف
من مؤامرات الدول الكبرى ، وليس أكثر دلالة على هذا التخوف ما قاله «الأمير
شكيب أرسلان ، الذي كان ينادي بعدم الانفصال عن الدولة العثمانية
لمعارضيه : لا اعتقد ان بينكم من هو عربي أكثر مني ، افتحوا عيونكم الى ما
يهدد البلاد العربية من خطر ، اقروا الجرائد الاجنبية ، انظروا الى المعاهدات
التي اعلنت والى الاتفاقيات التي اذيع خبر عقدها ولم تنشر ، الا ترون انها كلها
ترمي الى تقسيم الدولة وذهاب الاقطار العربية للانكليز والفرنسيين » (٢٧)
وعلى الرغم مما حصل في دول البلقان ، ومؤامرة تقسيم بلغاريا ، إلا ان هذا
العامل قد تبخر امام سياسة الارهاب والتنكيل والعنصرية الطورانية والتتريك
القسري التي مارستها الدولة العثمانية ضد العرب ، على يد السفاح جمال
باشا ، بالاضافة الى دخول تركيا الحرب العالمية الاولى ، وتزايد غليان الشعور
القومي للتخلص من النير العثماني الذي جثا طويلا ورهيبا على صدر الأمة
العربية . وهكذا كان لا بد من الثورة العربية ، لذا وبسرعة اتفق العرب على
اختيار « الشريف الحسين بن علي » شريف مكة لقيادة الثورة العربية الكبرى ،
وتدفق الشباب العربي للانضمام الى قوات الثورة من جميع الاصقاع العربية ،
وكذلك تدفق الجنود والضباط العرب الى هذه القوات بعد ان هربوا من الجيش
العثماني . وبسرعة تشكلت الفياق والكتائب العربية التي شاركت بفعالية في
القتال الى جانب القوات البريطانية والفرنسية ، ضد القوات العثمانية فوق
الاراضي العربية .

« واعترف القائد العام للجيش التركية في البلاد العربية « المارشال ليمان
فون ساندرس » في مذكراته بأهمية الدور الذي قامت به الثورة العربية كما يلي :
... لقد أدت الثورة العربية خدمات عظيمة للجيش البريطاني خلال تقدمه

في شبه جزيرة سيناء ، فكان الانكليز أمنين مطمئنين يفعلون ما يشاؤون كأنهم في داخل بلادهم ، بعكس الترك الذين اقصاهم اهل البلاد بعد اعلان ثورة العرب ، وملوهم . فكانوا يسوقون جيوشهم كأنهم في بلاد معادية لهم ، ووصف قائد تركي آخر المعارك بدقة اكثر فقال : -

« ولولا جنود جيش عربي وقف موقف العداء من الترك في جزيرة العرب وفي ساحة حربية طولها الف كيلومتر ، لما تم للجيش البريطاني إحراز ما احرزه من النصر بهذه السرعة العظيمة ، ويعود الفضل الى الجيش العربي في بلوغ الانكليز قلب البلاد العربية واحتلال القدس ، ولولا هذا الجيش لكان في استطاعة الترك القيام بحركة التفاق واسعة النطاق على الجيش البريطاني ، واجباره على التراجع ، وقد عطل العرب للترك ما يزيد على الاربعين الف مقاتل بأسلحتهم الكاملة ، كان في الامكان حشدتهم في ساحة فلسطين امام الانجليز ومنعهم من التقدم ، (٢٨) »

وكان من نتيجة الثورة العربية ، وهزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الاولى ان تحررت الامة العربية من النير العثماني ، ولكن الروح الاستعمارية التي لا تفرق بين حليف وعدو ، وعدم احترام المعاهدات والحقوق منعت الامة العربية من تحقيق ذاتها واستقلالها ، ومثلما قسمت الدول الكبرى بلغاريا ، اعادت الكرة في بلادنا ، وتقاسمت كل من بريطانيا وفرنسا وايطاليا استعمار معظم البلاد العربية وشعوبها ، بالاضافة الى قيام حكومة الاستعمار البريطاني بزرع الحركة الصهيونية فوق الارض الفلسطينية ، لتبدأ مرحلة جديدة من النضال العربي ضد الاستعمار الجديد الذي لا يقل بشاعة وتفرقة عنصرية عن الاحتلال العثماني .



هوامش

- ١ - موسى سليمان مصدر سابق ص ١١
- ٢ - المصدر نفسه ص ١٢
- ٣ - البرغوثي عمر الصبيح وطوطح خليل : تاريخ فلسطين - اصدار مطبعة القدس ١٩٧٣ ص ٢٦٣ - ٢٦٨
- ٤ - موسى سليمان : مصدر سابق ص ١٤
- ٥ - المصدر نفسه : ص ١٣
- ٦ - بونداريفسكي : سياستان اراء العالم العربي - سلسلة الاشتراكية والعالم الثالث - اصدار دار التقدم - موسكو ١٩٧٥ الصفحات ١١ - ١٢ - ١٣
- ٧ - المهتم بالتفاصيل يمكن مراجعة : بونداريفسكي - مصدر سابق من ص ١٣ الى ص ٢١
- ٨ - مدرسة العشائر الامبراطورية : موسوعة ، ميدان لاروس ، اصدار دار المعارف التركية (باللغة التركية) الجزء الاول ص ٧٨٥
- ٩ - داغر اسعد : مصدر سابق ص ٥٢
- ١٠ - داغر اسعد : مصدر سابق ص ٥١ - ٥٢ - ١١٥
- ١١ - موسى سليمان : مصدر سابق ص ٥٨ - ٥٩
- ١٢ - دروزة محمد عزت : نشأة الحركة العربية الحديثة - دمشق ١٩٧١
- ١٣ - محي الدين د . جهاد محمد (جامعة البصرة ، : المقاومة العربية في بلاد الشام وجمال باشا (دراسة) في كتاب - المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام - الجزء الثاني جامعة دمشق - كلية الآداب - ص ٣٧٠
- نقلًا عن : جمال باشا - مذكرات جمال باشا السفاح - تعريب احمد شكري - بغداد ١٩٦٣ ص ٢٤٣
- ١٤ - محي الدين د . جهاد محمد : مصدر سابق ص ٢٧١ - ٢٧٢
- عن : الحكيم يوسف - بيروت ولبنان في عهد آل عثمان - بيروت ١٩٦٤ ص ٢٣٤
- ١٥ - المصدر نفسه ٢٧٢
- ١٦ - المصدر نفسه ٢٧٢
- ١٧ - المصدر نفسه ٢٧٩ - ٢٨٠

١٨ - سعيد مين : الثورة العربية الكبرى - الجزء الاول - القاهرة ص ٧٣ .
* اي قبل تأسيس الحركة الصهيونية رسمياً اثر انعقاد مؤتمر بال في سويسرا بسنة .

١٩ - الحوت بيان نويهض : القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين (١٩١٧ - ١٩٤٨) اصدار مؤسسة الدراسات الفلسطينية (م . ت . ف) بيروت - الطبعة الاولى ١٩٨١ ص ١٣

** نلاحظ من هذه الرسالة الملاحظات التالية :

- ١ - يعتبر السلطان ان فلسطين ارض تركية ، وليست عربية او حتى عثمانية ، عندما يقول انها ملك للشعب التركي .
- ٢ - يعترف السلطان بالمقاومة العنيفة التي لاقاها الجيش التركي عند احتلاله لفلسطين ، وهذه الحقيقة تدحض الافتراء الاول .
- ٣ - من الواضح ان السلطان لا يريد قطع علاقته مع هرتزل فوجه رسالته على شكل نصيحة وعن طريق طرف ثالث .

ملاحظة : المقصود بالاسرائيليين - الطائفة الاسرائيلية - اي اليهود) .

٢٠ - صايغ انيس : يوميات هرتزل - اصدار - مركز الابحاث (م ت ف) بيروت ١٩٦٨ - ص ٣٥ .

* نلاحظ في هذا القانون ما يلي :

١ - ان السلطان عبد الحميد يلقي اللوم والمسؤولية على بعض الموظفين ، لكنه وهو الدكتاتور المتصلب لم يقم بمعاقبة اي موظف على مخالفته لقضية اساسية مثل هذه القضية .

٢ - في الواقع ان سبب اصدار هذا القانون ليس فقط شكوى متصرف القدس ، بل عرائض الاحتجاج من وجهاء القدس وفلسطين المتابعة التي كانوا يطالبون الباب العالي فيها باتخاذ إجراءات لمنع الهجرة ، وكانت اول عريضة قد قدمت عام ١٨٩١ .

٣ - ورغم كل ذلك فقد سمح بالزيارة الجماعية ، ومن المعروف لدى السلطان طالما ان صديقة هرتزل قد عرض عليه علناً شراء فلسطين ، ان مثل هذه الزيارات تنظمها الحركة الصهيونية بهدف الاستيطان وليس الزيارة .

- ٢١ - الدجاني احمد صدقي : عبد الحميد في التاريخ (مخطوطة لم تنشر) ص ٩٨ - ٩٩ (نقلا عن وثيقة بالتركية في دار المحفوظات التاريخية بطرابلس الغرب)
كما ورد في كتاب :
- الحوت بيان نويهض : مصدر سابق ص ١٥
- ٢٢ - صايغ انيس : مصدر سابق ص ٣٥
- ٢٣ - مفتاح احمد : معبد افرديوته المقدس وسكين الجزائر التركي (دراسة) صحيفة ١٤ اكتوبر اليمنية الديمقراطية - العدد ١٩٨٦/٦٨٢١
- ٢٤ - Ben Holpern - the idea of Jewish State Masses - Chusettes 1961 p - 105
- ٢٥ - الدجاني احمد صدقي : مصدر سابق ص ١٠٦ - ١٠٧
- ٢٦ - المهتم في هذا الموضوع يمكنه مراجعة : -
- الحوت بيان نويهض : مصدر سابق الصفحات من ٤٠ الى ٤٤
- ٢٧ - النحال د . محمد سلامة : سياسة الانتداب البريطاني حول اراضي فلسطين العربية - منشورات فلسطين المحتلة (حركة فتح) الطبعة الثانية - بيروت ١٩٨١ ص ١٩ .
- * الاراضي المدورة : وهي الاراضي التي كانت تخص السلطات سابقاً - واستولت عليها الحكومة العثمانية كاملاك دولة - وتسمى هذه الاراضي بالمدورة او المنقلة ، لانها انتقلت من ملكية السلطان الخاصة الى ملكية بيت المال بعد الثورة التركية عام ١٩٠٨ م .
- (النحال د . محمد سلامة : مصدر سابق ص ٤٧ - ٤٨)
- ٢٨ - الدباغ مصطفى : بلادنا فلسطين - الجزء الاول - الجزء الاول - دار الطليعة بيروت ١٩٦٥
- ٢٩ - عوض د . عبد العزيز : مصدر سابق ص ٧٨
- ٣٠ - كوثراني وجيه : الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي (١٨٦٠ - ١٩٢٠) بيروت ١٩٧٠ ص ٩٩
- ٣١ - موسى سليمان : مصدر سابق ص ٢٢ - ٢٣
- ٣٢ - موسى سليمان : المصدر نفسه ص ٢٣ - ٢٤
- ٣٣ - الأعظمي احمد عزت : مصدر سابق ص ٤٨ - ٥٠

- ٣٤ - موسى سليمان : مصدر سابق ص ٣٢ - ٣٣ .
٣٥ - الاعظمي احمد عزت : القضية العربية - بغداد (١٩٣١ - ١٩٣٤) الجزء الثالث - ص ٣ .

P.R.O., F.O. 371 / 2087

٣٦

انظر بهذا الشأن :

موسى سليمان : مصدر سابق ص ٢٧ - ٢٨

Zelino, N : Arab - Turkish Relations P . 132

- كما ورد في دراسة : محي الدين د . جهاد محمد - مصدر سابق ص ٣٨٧
٣٨ - داغر اسعد : مذكراتي على هامش القضية العربية - إصدار القاهرة - دار القاهرة للطباعة ١٩٥٩ ص ٦٩
٣٩ - الدجاني حسن صدقي : تفصيل ظلامة فلسطين - إصدار القدس المطبعة التجارية ١٩٣٦ ص ٢٢ - ٢٣ .

القسم الثالث

بلغاريا :

من الاحتلال العثماني الى الاشتراكية

البلقان تحت نير الاحتلال العثماني

شهدت منطقة البلقان ، منذ بداية القرن الثالث عشر ، صراعات وانقسامات دامية بين دولها من ناحية ، وبين أمرائها المتنازعين على السلطة من ناحية ثانية ، خاصة بعد سقوط الامبراطورية البيزنطية عام ١٢٠٤ م . امام الحملة الصليبية الرابعة . وقيام الامبراطورية اللاتينية الشرقية .

وقد استمرت هذه التناقضات تعصف في منطقة البلقان ، كنتيجة مباشرة لتدخل الامبراطوريات الاوروبية الكبرى ، واطماعها . فمنذ عام ١٢٣٠ تعرضت بلغاريا للتجزئة ، فسُلخت عنها « مكدونيا » لصالح ملك الصرب (١٢٣١ - ١٢٥٥) ونتيجة لذلك بدأت التناحرات بين الامراء البلغار خاصة ، وامراء البلقان عموماً ، وراح كل واحد يستقل باماراته . دون ان يفتنوا الى الخطر الذي يتهددهم .

« على ان عام ١٢٥٢ يستدعي التوقف عنده بحدث ذي اهمية حقيقية لم يفهمها مؤرخو العصر : فقد تغلغل الاتراك عميقاً في شبه الجزيرة البلقانية واحتلوا قلعة « تزمبي » وبعد ذلك بعامين ، حصلوا على نقطة ارتكاز ثانية هي حصن « غاليبولي » .. وفي عام ١٢٧١ كانت معركة « تشيرنومين » - وهي قرية على نهر « ماريتسا » في تراقيا الشرقية . وبعد الانتصار العثماني توالى سقوط المقاطعات البلغارية في شمال - شرقي تراقيا ، وفي عام ١٢٨٢ استسلمت « صوفيا » بعد حصار طويل ، وفي عام ١٢٨٩ سُحق الصربيون رغم مقاومتهم في معركة « كوسوفوبولي » واخضعت بلادهم للحكم التركي ، وفي عام ١٢٩٢ وبعد حصار دام ثلاثة اشهر سقطت العاصمة البلغارية « ترنوفو » وفي عام ١٢٩٦ سقطت مملكة « فيدين » آخر معاقل البلغار ، وبذلك اصبحت جميع الاراضي البلغارية تحت نير الحكم العثماني (١) .

لقد واجهت هذه الاحتلالات مقاومات عنيفة من قبل الشعوب البلقانية ، الا ان العنف والارهاب والتدمير الذي مارسه الجيش العثماني بالمقابل ، كان الى حد لا يمكن وصفه ، وكان السلاطين والقادة العسكريون يقصدون من هذا العنف ، ارهاب ابناء هذه الشعوب ، وتدمير جذور المقاومة في اعماقهم ، لمنعهم من

التفكير بمستقبلهم المستقل ، فاحترقت المدن ، والقري ، وقتل الشيوخ والاطفال والنساء ، برغبة صادقة في التدمير . والمجلدات لا تتسع لشرح ما سببه الاحتلال العثماني لبلغاريا من آلام ومأس . ويكفي ان نستشهد بما كتبه المؤرخ البلغاري « نيكولاي تودورف » حول احتلال الجيش التركي للعاصمة « ترنوفو » :

« ... هاجم الملك « بايزيد » مدينة « ترنوفو » على حين غرة ، وحاصرها من جميع الجهات ، كان المتوحشون قد وسعوا رقعة انتشارهم ، وكان البربري في حالة هيجان شديد فكان يهدد باحراق السكان ويتمزيقهم ارباً ارباً ، او اي نوع من الموت العنيف (..) اذا اصروا على عدم الاستسلام . وقد بلغ هدفه ، ودخل المدينة ، ودعا العسكري الذي يحكم المدينة بأمر من السلطان الرجال الذين كانوا يفوقون الآخرين مكانة ونبلاً ومزايا ، ليتشاور معهم حول بعض القضايا ذات النفع العام ، وقد انطلقت الحيلة عليهم ، فساروا وراء المتسلط الضاري كالخراف وراء جزارها ، كل يحمل دمه متعجبلاً وضع نفسه تحت رحمة الخدع القاتلة ، ولما وجدهم الوحش الدموي دين يديه ذبحهم في صحن الكنيسة وترك السكاكين تنفرز في اعناقهم .. ولما خرج الناس كان المنظر يبكي حتى الحجارة الصماء في هذه المدينة ، ذلك لان الاطفال كانوا يفصلون عن آبائهم ، والاقارب عن اخوتهم ، اذا لم يكونوا منفيين الى نفس المكان .. كانوا ينفون هؤلاء الذين يتميزون عن الآخرين بنسبهم او غناهم ، او جمال وجههم ، بينما يترك الآخرون ، كانت ايام بكاء ، فاي شيء امر من النفي ، واصعب من فراق الاهل ، عندما تخترق القلب ذكرى الوطن والاقارب ؟ لقد كانوا يتعانقون ، ويتودعون ، وتمتليء جوانب الامكنة باصداء نحيبهم ، (٢) .

هذا المشهد الجماعي بالاضافة الى تدمير وحرق المنازل ، وسبي النساء ، واعداد الشباب ، كان يتكرر حيثما وصلت الجيوش العثمانية من قرى ومدن في جميع انحاء البلقان .

وفي تحليلنا لدوافع هذه السياسة الدموية التي مارسها العثمانيون ضد شعوب البلقان ، لا يمكننا الاكتفاء بالاعتقاد ان ذلك عائد فقط الى كون القبائل التركية متخلفة ، ومن الطبيعي ان تمارس هذا الاسلوب عندما تسيطر على شعوب

أكثر حضارة ورقياً ، ومع تأكيدنا على أهمية هذا الدافع ، إلا أن هناك دوافع سياسية ، لا تقل أهمية عنه ، وإذا ما تتبعنا الأحداث فيما بعد يمكننا إجمال الدوافع بما يلي :

١ - موقع دولة البلقان ، الذي يجعل حدود الدولة العثمانية على تماس مع الدول الأوروبية الكبرى ، خاصة (روسيا ، ألمانيا وبيزنطة) .

٢ - نتيجة لذلك أراد العثمانيون تدمير المقومات الشخصية لإنسان هذه الشعوب ، لانتزاع إية نزعة للتمرد أو العصيان في المستقبل .

٣ - تهيئة هذه الشعوب نفسياً عن طريق « الرعب » وإخضاعها للسياسة العثمانية اللاحقة (اعتناق الإسلام ، والتتريك) وذلك عن طريق تدمير وتذويب الهوية القومية لهذه الشعوب .

٤ - إرهاب الشعوب والأقوام الأخرى ، في أوروبا والشرق ، لجعلها نفسياً تستسلم للقوات العثمانية الزاحفة .

٥ - الحقن القومي على الأقوام غير التركية ، مترافق مع نزعة دينية لتزعم العالم الإسلامي ، واقتناص الخلافة ، عن طريق نشر الإسلام بقوة السيف في المناطق غير المسلمة .

هذه الدوافع قد بصمت السياسة العثمانية ، ليس فقط ضد شعوب البلقان بل شملت جميع الشعوب والأقوام التي بسطت دولتهم نفوذها عليها ، إلا أن العامل الجغرافي والديني ، زاد من بؤس الشعوب البلقانية ، وهكذا خضعت هذه الشعوب لثلاثة أنماط رئيسية من الاضطهاد (حسب السياسة الاجتماعية العثمانية) اضطهاد طبقي على أيدي الولاة الأتراك ، والشوربجيين ، وجباة الضرائب ، والأقطاعيين ، واضطهاد قومي في إطار السياسة العنصرية التركية لسلطين وقادة الدولة العثمانية ، واضطهاد ديني (خارج عن أصول التعاليم الدينية الإسلامية) .

وعلى الرغم من تفكك دول البلقان وصراعاتها ، إلا أن الاحتلال العثماني ، وما رافقه من اضطهاد وتدمير ، قد ولد لدى شعوبها شعور الاعتزاز القومي ، والتعاضد فيما بينها أمام هذا الخطر الداهم ، الذي يستهدفها جميعها ، فقامت الثورات والانتفاضات الشعبية المتعددة في كل منطقة ، بالإضافة إلى

الانتفاضات والثورات المشتركة ، التي شارك فيها مقاتلون من مختلف الشعوب البلقانية للتخلص من نير الاحتلال العثماني ، ولتتمكن في نهاية الامر من انتزاع حريتها واستقلالها . بعد ان قدمت مئات الآلاف من الضحايا ، واضعة بذلك حداً لمسلسل الآلام الدموية التي كانت تمارسها الدولة العثمانية ضد هذه الشعوب ضمن سياستها « الطورانية » العنصرية الحاقدة .

هذه الآلام الدموية التي سببتها السياسة العثمانية ، قد وقعت على كاهل شعوب البلقان دون استثناء . الا اننا في هذا الفصل سوف نتعرض بالتفصيل الى انعكاسات هذه السياسة على الشعب البلغاري ، لسببين رئيسيين :

الاول : حجم الآلام التي لحقت بالشعب البلغاري نتيجة الاحتلال العثماني ، انطلاقاً من موقع بلغاريا الاقرب الى عاصمة الدولة العثمانية واعتبارها امتداداً جغرافياً لتركيا . اي ان العثمانيين كانوا يفكرون باحتلال دائم لبلغاريا ، مهما كلف الامر .

الثاني : لالقاء الضوء على اهداف الحملة السياسية التي تقوم بها الدول الامبريالية بقيادة الولايات المتحدة الاميركية اليوم ضد بلغاريا ، عبر تركيا ، مستغلة الجذور التاريخية للنزعة « الطورانية » العنصرية لدى الطبقة التركية الحاكمة ضد الشعب البلغاري .

فمنذ بداية احتلال العثمانيين لبلغاريا ، ادخلوا تغييرات كبيرة على تركيب المجتمع البلغاري ، لرسمه حسب تركيب المجتمع التركي نفسه ، واخضعوه بالتالي لكل قوانين الدولة النافذة ، من ضرائب مختلفة وغيرها ، وهكذا سيطر الحزن على نفوس البلغار ، وهم يشاهدون بام اعينهم ان احتلالاً ثقيلاً وطويلاً سيجثم على صدورهم ، وان ممارسة عنيفة قد بدأت ، لتذويب شخصيتهم ، وهويتهم القومية (سياسة التتريك) . وقد استخدم الاتراك مختلف الوسائل واكثر الاساليب « فاشية » في حملتهم لتتريك الشعب البلغاري ، وتدمير شخصيته القومية مثل : الحملات العنيفة لحمل البلغار على اعتناق الاسلام وفرض ضريبة الدم ، وتفريق الاسر البلغارية عن طريق النفي المستمر . وزيادة الضرائب لحمل الفلاحين على ترك اراضيهم ، بالاضافة الى اغلاق المدارس البلغارية ، والاستعاضة عنها بالمدارس التركية المتخلفة على اساس المناهج

التعليمية العثمانية ، ومنع التخاطب إلا باللغة التركية في الولايات والسناجق البلغارية ، بالإضافة الى تدمير المرافق الثقافية ، والكنائس ، ومنع الاحتفالات والمراسم المرتبطة بالتراث القومي البلغاري .. الخ .

غير ان سياسة التتريك هذه القائمة على العنف والارهاب ، لم تسرف في الطريق الذي رسمته السياسة العثمانية .. بل على العكس من ذلك خلقت ردة فعل عند السكان البلغار . واصبحت محرضا دائما لهم لاعلان التمرد والعصيان .

«لذا وجد الاحتلال التركي نفسه امام مقاومة ضارية شملت انحاء البلاد

البلغارية كلها ، رفعت شعارات الحرية والتحرر باشكال مختلفة ، فانتشر رجال « الهايدوت » (٥) في الجبال والغابات ، وراحوا يغيرون بتشكيلات قتالية على مواقع العثمانيين ويوقعون فيهم الخسائر معاقبين اياهم على جرائمهم ، وبالإضافة الى ظاهرة « الهايدوت » ، وقبلها فقد جرت انتفاضات كبرى قام بها الشعب البلغاري ضد العثمانيين في الاعوام (١٤٠٣ ، ١٤٤٣ ، ١٩٤٤ ، ١٥٩٢ ، ١٥٩٨ ، ١٦٨٢ ، ١٦٨٦ ، ١٦٨٨) لكن متبوع هذه الانتفاضات يرى : انها لم تقم نتيجة لنضوج الظرف الذاتي ، بل كانت مرافقة للحروب التي كانت تشنها روسيا والنمسا وهنغاريا ضد الدولة العثمانية ، فكانت الآمال تتفجر في نفوس البلغار فيثورون على مضطهديهم ومحتلي اراضيهم ، الا ان هذه الانتفاضات كانت تفشل مع فشل الحملات نفسها امام الاتراك ، مع مزيد من المهاجرين والضحايا البلغار (٦) .

« ونستطيع القول ، ان اهم الانتفاضات والمقاومة التي قام بها البلغار هي تلك التي رافقت الحرب الروسية - التركية بمرحلتها (١٧٦٨ - ١٧٧٤) و (١٧٨٧ - ١٧٩١) حيث ساد البلغار شعور جامع نحو الحرية ، يحدوه أمل بانتصار روسيا على العثمانيين ، فتدفق آلاف المتطوعين البلغار وشكلوا الوحدات المقاتلة ، بالإضافة الى ازدياد اعداد « الهايدوت » المدعومين من السكان المحليين ، واستمر هذا الشعور ، واتسعت المشاركة في المقاومة حتى نهاية الحرب الروسية - التركية » (٧) .

وعلى الرغم من فشل هذه الانتفاضات الا انها قد خلقت القاعدة الاساسية لتنامي وتبلور الشعور القومي .. لانها خلقت عملية مترابطة ومستمرة من الفعل

ورد الفعل ، فالانتفاضات كانت تجعل العثمانيين يقومون بحملة قتل وتدمير جديدة ، والنتيجة بالنسبة للبلغار مزيد من التمرد والعصيان والتوق الى التحرر .. ونتيجة للاجراءات القمعية المتصاعدة التي كان يقوم بها الولاة والاقطاعيون ، كان الفلاحون نتيجة اوضاعهم الصعبة ، يغادرون ارضهم ، لا للعمل كعبيد عند الاقطاعيين ، بل الى « الهایدوت » .

« فالفلاحون الذين يرهنون اسناد ملكيتهم لقاء مائة قرش تغدو الفأ خلال سنوات ، فكانوا يفكرون بصورة مغايرة ، كانت احمال التين العشرة تسجل من قبل محصلي الضرائب خمسة عشرة وذلك لخدمة الحكام ، والعشر اغنام تسجل خمسة عشرة من قبل جامعي ضرائب الاغنام ، كان اولئك الفلاحون في وضع صعب حتى انك حينما تتكلم اليهم عن اي نوع من انواع الثورة يطيعونك ويسيرون معك الى حيث تقودهم على امل الخلاص من هذا الشر » (٥) .

ومنذ منتصف القرن السابع عشر بدأت سمات الضعف تعتري الحكم العثماني ، وقد ساهمت في هذا الضعف عدة عوامل : تواصل الحملات والصدامات العسكرية مع كل من روسيا والنمسا وهنغاريا ، وازدياد الصراع والتنافس بين رجال الدولة والاقطاعيين وكبار التجار والقادة العسكريين . وتمردات الولاة ، والعمل على تكديس الثروة بعيداً عن مصلحة الدولة ، وتدرجات وانتفاضات الشعوب المتعددة في الدولة العثمانية .

هذا الضعف خلق وضعاً صعباً بالنسبة لبلغاريا وشعبها :

١ - لجأ الولاة الى ارغام الفلاحين على العمل في اراضيهم محددين لهم ما يجب زرعه مقابل اسعار زهيدة .

٢ - ازدياد الهجرة الى الاراضي البلغارية من الاقوام الاخرى داخل الدولة العثمانية ، وقيامهم بالاستيلاء على الاراضي بالقوة ، خاصة القبائل التركمانية .

٣ - قيام الزمر العسكرية ، ونتيجة للانحلال والتفكك الذي اصاب الجيش بالاعتداء والنهب ، وخطف النساء والاطفال ، وقتل الرجال والشيوخ من المواطنين البلغار .

٤ - انتشار عصابات قطاع الطرق الاتراك ، من الجنود الهاربين والخارجين عن القانون والمطلوبين للدولة وقيامهم بالاعمال الارهابية ضد السكان البلغار .

كل هذه التطورات بالاضافة الى سياسة الدولة العامة التي تميزت بالقمع الداخلي بعد كل هزيمة على الجبهة العسكرية ، او انتفاضة جماهيرية خلقت اوضاعاً في غاية الصعوبة والآلام بالنسبة للشعب البلغاري ، لكنها في الوقت نفسه شكلت أيضاً حافزاً قوياً للثورة ، فتعاقبت الانتفاضات القوية والمؤثرة انتفاضة « بيرون » ، ١٨٣٦ ، وه بيريكوفيتسا ، ١٨٣٧ ونيش ١٨٤١ ، وفيدين ١٨٥٠ .

ويعود الفضل لهذه الانتفاضات في بث الشعور القومي في نفوس ابناء الشعب البلغاري ، وتبلور النضج السياسي لدى قادته ومناضليه فيما بعد .

النهضة القومية البلغارية :

ان الاحداث والظروف التي مربها الشعب البلغاري تحت نير الاحتلال العثماني قد تركت أثراً بالغ المرارة في نفسه ، ولعل التعبير الأكثر وضوحاً ، هو ان « الاغنيات الشعبية في بلغاريا بأسرها لم تكن تتكلم عن الحب الفتي وافراح الحياة العادية واتراحها وحسب ، بل عن المخاوف التي تروى ببساطة متناهية تجعل الدماء تتجلد والقلب ينعصر حتى يومنا هذا . انها تتحدث عن فتيات ينتزعن من بيوتهن ويختطفن من اطفالهن ويتم سوقهن بعيداً مكبلات باغلال الاسترقاق ، عن الحبيبات المخطوفات ، عن ارغام قهري لاعتناق الاسلام ، عن العذابات والاستجابات . عن السجن والشنق » (٦) .

« وفي مراجعتنا لكتب الادب البلغاري ، من شعر ، وشعر شعبي ، وقصص وروايات ، التي تحدثت عن تلك المرحلة ، نعاين حجم الرعب الذي كان يتركه العثمانيون في نفوس ابناء الشعب البلغاري ومدى الوحشية والهمجية التي مورست ضده » (٧) .

الا ان هذه الآلام والمصائب التي حلت بابناء الشعب البلغاري بالمقابل ، قد ساهمت مساهمة فعالة في استنهاض الشعور القومي لديه ، ويرتبط هذا النضج بانتصار التيار الثوري الديمقراطي في حركة التحرر القومي ، الذي كان الفضل يعود فيه الى « جيورجي راكوفسكي » (١٨٢١ - ١٨٦٧) الذي يعتبر اول قائد

ومنظر أيديولوجي للثورة القومية البلغارية ، حيث اعد خطة لتحرير بلغاريا عن طريق الكفاح المسلح ، واستثمار العوامل الخارجية التي كانت تعصف بالبلقان عموماً ، فانشأ الوحدات المسلحة التي عرفت باسم « الشتا » وراحت تقوم بعمليات عسكرية خاطفة بحماسة وجراءة .

وبعد وفاة « راكوفسكي » جاء « لوبين كاراهيلوف » و« فاسيل ليفسكي » فوضعا بدايات مرحلة جديدة لتطوير حركة التحرر القومي ، وكتبوا العديد من المقالات التثويرية التحريضية في الصحف والمجلات والنشرات ، وقام « ليفسكي » بتنظيم البلغار بجهد كبير في خلايا ثورية .. في هذه المرحلة تم التوفيق لأول مرة بين الافكار الثورية والممارسة النضالية للتحرر من نير الاحتلال ، ونستطيع القول ان هذه المرحلة هي بداية المسيرة الفعلية والصحيحة باتجاه التحرر ، وانجاز الثورة الديمقراطية فيما بعد .

وعلى الرغم من اعدام « ليفسكي » (١٨٧٢) الا ان المسيرة استمرت لانها كانت قد بدأت بشكل عميق وراسخ ، فجاء الشاعر « خريستوبوتيف » الذي بدأ يعد لانتفاضة بلغارية شاملة ضد الاحتلال ، بشعارات قومية ضخمة « ما من سلطة على الرأس المستعد ان ينفصل عن منكبه من اجل الحرية وسعادة الانسانية جمعاء » (٥) لقد الهب هذا الشاعر وغيره مشاعر المناضلين البلغار ، فكانت انتفاضة نيسان ١٨٧٦ ذروة العداء للاحتلال العثماني في مسيرة حركة التحرر البلغارية خلال القرن التاسع عشر . وعلى الرغم من ان العثمانيين قد انهوا هذه الانتفاضة بشكل وحشي ودموي ، الا انها تظل علامة بارزة في مسيرة الشعب البلغاري نحو التحرر واثبات ذاته القومية .

ولقد تميزت هذه المرحلة من الناحية الفكرية والنضالية بانضمام غالبية الكتاب والفنانين الى النضال ، ليس فقط بنتائجهم الابداعية ، بل وبانخراطهم الفعلي في صفوف المناضلين المقاتلين ، فكانت الغالبية العظمى من ابطال بلغاريا الوطنيين والشخصيات التاريخية الاكثرو قاراً رجالاً من رجال النهضة الثوريين ، اما الرهبان والمعلمون والفنانون والمهندسون فقد احتسبوا من بين هؤلاء ذلك ان النهضة لم تكن مجرد عصر من الاضطرابات واراقة الدماء وحسب ، بل كانت ايضاً عصراً للجمال والعلم ورمز اليها بصورة متساوية بين

اطفال المدارس الذين ينشدون الترانيم لمبدعي الابداعية السلافية والفقير
الذين يتدلون من حبال المشانق» (٨) .

« لقد كان » البطل « في الادب البلغاري - من شعرونثر - هوذلك الانسان
الذي يناضل ضد العثمانيين الذين يحتلون بلاده ، بدوافع قومية بالدرجة
الاولى ، ويتوق شوقاً الى رؤية اليوم الذي ترفرف فيه في سماء بلاده راية
الاستقلال والحرية ، دون ان ينسى الظروف القاسية التي يعيشها السواد
الاعظم من امة من فاقة وحرمان ، بسبب خضوع بلاده للباشوات الاجانب الذين
كانوا يسرقون قوت الناس بالتعاون مع « الشوربجين » اي الاقطاعيين المحليين
المرتبطين بالمحتلين » (٩) .

لقد لعبت الثقافة والمثقفون دوراً بارزاً في وضع القاعدة الفكرية الصلبة
لانبعث الفكر القومي البلغاري الجديد ، وقد انطلقت هذه الثقافة اساساً من
التمسك باللغة السلافية (البلغارية) فانشأ المعلمون المدارس وقام الكتاب
بوضع المناهج مركزين على جماليات هذه اللغة ، وعلى الرغم من ان هذه النهضة
القومية ، والثقافية كانت متأخرة عن ثقافة ونهضة شعوب اوربا الغربية ، الا
انها تبقى موضع اعتزاز وفخر بالنسبة للشعب البلغاري ، لان تلك الشعوب لم تكن
تعرض للاحتلال وسياسة التتريك وتدمير الحضارة ، كما كان يحدث في
بلغاريا .. وهذا هو مغزى صرخة « جيورجي ديمتروف » امام الفاشيين الالمان
في « محكمة لايبزغ » بعد اتهمه بحريق « الرايخستاغ » ليسمع من كان في
القاعة وعلى رأسهم النازيون :

« ... صحيح ان الفاشية البلغارية متوحشة وبربرية ، لكن العمال والفلاحين
البلغاريين لكن المثقفين البلغار ليسوا متوحشين ولا برابرة ، واعترف ديمتروف ان
ثقافة البلقانيين التعليمية هي الآن ادنى مستوى من ثقافة باقي البلدان
الاوربية الاخرى ، لكن ثقافة الجماهير البلغارية ليست ادنى مستوى لا
سياسياً ولا روحياً ، من ثقافة الجماهير الاوربية ، فأردف : في زمن موغل في
القدم وقبل ان يقول الامبراطور الالمانى « كارل » انه لا يكلم بالالمانية سوى
جواده ، وحين كانت الحاشية والمتعلمون يكتبون باللاتينية في المانيا ويخجلون
من لغتهم الالمانية ، كان الراهبان « كيرل » و« ميثودي » قد وضعوا ونشروا في

بلغاريا - الكتابة البلغارية القديمة - ومضى ديمتروف قائلاً : انا فخور كل الفخر
باني ابن هذا الشعب الذي عاش ٥٠٠ سنة تحت حكم اجنبي ، دون ان يفقد لغته
وقوميته ، (١٠) .

وحسب دراستنا لتاريخ تلك المرحلة ، وتحليلنا لمعطياتها ، فان انبعث اليقظة
القومية ، وانطلاق الثقافة القومية البلغارية الجديدة قد بدأ فعلياً اعتباراً من
النصف الثاني للقرن الثامن عشر ، حيث بدأت المرحلة الاولى من التطور
الاجتماعي - الاقتصادي للشعب البلغاري ، وشواهد هذه اليقظة هي التالية :
١ - بدء مرحلة الانتقال من عصر الاقطاع الى عصر راس المال ، وما رافقها
من تطور مضطرد في الصناعة ، والزراعة والتجارة مما جعل ثورة الشعب
البلغاري في تلك المرحلة : ثورة برجوازية وطنية ديمقراطية معادية للاقطاع
والسيطرة والاحتلال الاجنبي من اجل التحرر الوطني والاستقلال السياسي
والسيادة الوطنية .

٢ - ظهور التضامن البلقاني ، ضد الاحتلال العثماني ، وارتباط انتفاضات
شعوب دول البلقان مع بعضها ، ومشاركة مناضلين من دول بلقانية متعددة في
انتفاضة شعب بلقاني آخر .

٣ - نضال من اجل التعليم العلماني المستقل ، بعيداً عن المدارس الدينية
التي لعبت دورها كمدارس للتعليم طوال فترة طويلة من نير الاحتلال العثماني في
مواجهة المدارس التعليمية اليونانية التي كانت تجتذب عدداً كبيراً من الفتيان
البلغار ، فأقيمت اول مدرسة علمانية بلغارية عام ١٨٣٥ في مدينة « غابروفو » ،
وبعد مدة لم يعد هناك اي تجمع سكاني بلغاري في جميع انحاء بلغاريا بدون
مدرسة علمانية .

٤ - تطور الادب والصحافة الدورية الذي ارتبط ارتباطاً وثيقاً بتطور الاعمال
التربوية ، مما خلق الارضية الموضوعية لانتشار الثقافة القومية فبلغ عدد الكتب
التي نشرت في بلغاريا ما بين الاعوام ١٨٠٦ - ١٨٦٩ (١٨٧١) كتاباً مختلفاً
باللغة البلغارية .

كما بلغ عدد الدوريات الصحفية ما بين الاعوام ١٨٢٨ - ١٨٧٨ (١١٠)
دورية صحافية مختلفة .

٥ - النضال من اجل كنيسة قومية مستقلة .. حيث كانت الكنيسة اليونانية هي المسيطرة على الكنيسة البلغارية ، وقد قام بهذا النضال الرهبان البلغار ، ورجال الفكر والمثقفون ، وخلفهم الشعب البلغاري بأسره ، وقد تكلم هذا النضال بالنجاح : ففي عام ١٨٤٨ شيدت في القسطنطينية الكنيسة البلغارية الاولى ، والتي غدت منذ ذلك التاريخ مركز نضال مستمر في سبيل كنيسة مستقلة ، والاعتراف بالقومية البلغارية .

٦ - نضال ثوري مسلح ، على قاعدة استنهاض الشعور القومي البلغاري من اجل التحرر والسيادة القومية (كما سبق واشرنا) .
هذا النهوض القومي ، كان قد وضع فعلاً البدايات الحقيقية لرحيل الاحتلال العثماني ، بكل ما سببه من آلام ومجازر وحشية دامية (*) .

بلغاريا والمصالح الامبريالية

« الحرية والاستقلال » كانا أمل الشعب البلغاري الدائم منذ اليوم الاول لاحتلال العثماني ، وقد عبر ابناء الشعب البلغاري عن التطلع اليها بمختلف الاشكال والوسائل ، ابتداء من تصاعد الشعور القومي المعادي للمحتلين ، وحتى الكفاح المسلح ، والتضحية الالامحدودة للتخلص من هذا الاحتلال ، لكن القوة العثمانية المتعاضمة كانت دائماً تحول دون تحقيق هذا الامل ، بل وتفرض بدلاً عنه مزيداً من القتل والتدمير والتتريك والتهجير ، لذا كان البلغار دائماً ، وعبر قواهم الثورية يتطلعون الى بروز ظرف موضوعي يساعدهم على تحرير بلادهم ، وكما اشرنا سابقاً فاننا نلاحظ ان غالبية الانتفاضات التي قام بها ابناء الشعب البلغاري ترافقت مع الحرب الروسية ، والنمساوية ، والهنغارية ضد الامبراطورية العثمانية .

الا ان الشعب البلغاري كان يركز رهانه دائماً على روسيا ، وهذا الشعور يعود اساساً الى اواصر الصداقة التي تربط بين الشعبين الروسي والبلغاري عبر التاريخ والجذور الثقافية العميقة (اللغة السلافية ، ومواجهة الغزوات الهمجية .. الخ) لقد كانت روسيا في ذلك الوقت قوة كبيرة ، تهابها

الامبراطوريات الاخرى ، لذا فان غالبية القوى الثورية كانت تطالب بعلاقات متميزة مع الروس .

لهذا السبب فقد استقبل الشعب البلغاري بحماسة جنونية خبر اعلان الحرب الروسية - التركية (١٨٧٧ - ١٨٧٨) على اعتبار انها الامل القوي والممكن لتحرير بلغاريا ، بغض النظر عن اهداف القيصريّة الروسية السياسية من تلك الحرب . لقد رأى البلغار ثلاثة ركائز لهذا الامل الجديد :

١ - ضعف القوة التركية ، نتيجة الخلافات الداخلية ، والتفسخ الاجتماعي داخل الامبراطورية .

٢ - تزايد القوة العسكرية الروسية ، وتأثيرها السياسي على مسرح اوربا السياسي .

٣ - نضوج الظروف التاريخي للحركة التحررية الوطنية البلغارية ، وامتلاكها القدرة على المساهمة بفعالية في هذه الحرب .

اندفع المناضلون البلغار الى التطوع ، وتشكيل القوات العسكرية البلغارية للمشاركة في القتال جنبا الى جنب مع القوات الروسية ، وقد اضطرت الحكومة العثمانية تحت ضغط الضربات العسكرية التي واجهتها الى طلب الصلح في معاهدة « سان ستيفان » بتاريخ ١٢ آذار ١٨٧٨ ، حيث نصت المعاهدة على انشاء دولة بلغارية حرة .

نتيجة لذلك عمت الفرحة كافة انحاء البلاد البلغارية ، واقامت الاحتفالات والمهرجانات ، وارتفعت الاعلام والزينات ، وخرج ابناء الشعب البلغاري عن بكرة ابيهم الى الساحات العامة ، متشابكي الايدي في رقصة « الهورو » (*) . الا ان هذه الفرحة لم تدم ، ولكن هذه المرة ليس من قبل الاحتلال العثماني المباشر ، بل من قبل الدول الامبريالية الغربية ، وخاصة بريطانيا التي رفضت الاعتراف بهذه المعاهدة ، وفي مؤتمر برلين ، الذي انعقد لبحث المسألة البلقانية بتاريخ ١٢ نيسان ١٨٧٨ ، ونتيجة لتفرد الموقف الروسي ، وتكالب الامبراطوريات الاخرى عليه ، عدلت الاتفاقية بحيث قسمت بلغاريا الى ثلاثة اجزاء :

١ - بلغاريا - امارة خاضعة للباب العالي .

٢ - روميليا الشرقية - منطقة مستقلة ادارياً تحت سيطرة السلطان .

٣ - يعاد ضم الاراضي الاخرى الى الامبراطورية العثمانية .

« ومن المهم التنويه في تلك الفترة الى انه في سياسة فرنسا وبريطانيا المتعلقة ببلغاريا والعلاقة بينهما وبين روسيا ، كان للدولتين سياسة ذات وجهين فبرغم ان فرنسا وبريطانيا كانتا متحالفتين مع روسيا الا ان الدولتين كانتا تمهدان لابقاء بلغاريا بعيدة عن روسيا ، وبناء على ذلك عملتا على ابعادها لقناعتهما انه حتى لو انضمت بلغاريا الى معسكرهما فان التأثير المباشر عليها سيكون لروسيا . وفي هذه الحالة سيكون بمقدور روسيا من خلال بلغاريا الوصول الى الممرات المائية ، مما يعطيها امكانية ودوراً مؤثراً في البحر الابيض المتوسط ، وبذلك تشكل روسيا تهديداً للمصالح الفرنسية والبريطانية ، (١١) .

ومنذ هذا التاريخ بدأ التطور المستقل لبلغاريا ، ووضع لها اول دستور عام ١٨٧٩ وبالمقابل اصبحت بلغاريا محط انظار الدول الكبرى ، ومجالاً رئيسياً لتنافسها السياسي والعسكري والاقتصادي ، خاصة وانها تدرك ان حرباً عالمية اصبحت على الابواب . وعلى الرغم من ذلك فقد حصلت تطورات مؤقتة كانت في صالح الشعب البلغاري .

وعندما قامت ثورة « تركيا الفتاة » عام ١٩٠٨ ، رافق هذا الحدث اضراب عام لعمال الشركة الشرقية لتحديد خط سكة حديد جنوب بلغاريا ، وكذلك قامت وزارة الخارجية التركية بتنظيم حفل كبير للسلك الدبلوماسي ، ولم تدع الممثل السياسي البلغاري ، ورداً على هذه الخطوات ، اجرت الدولة البلغارية تقافهاً سريعاً مع الدولة النمساوية ، فاستولت على الشركة الشرقية ، وقدمت مذكرة احتجاج لوزارة الخارجية التركية على عدم دعوة ممثلها ، معتبرة ذلك اهانة لا يمكن السكوت عليها ، وبالفعل اعلنت الدولة البغارية استقلال بلادها في ٢٢ ايلول ١٩٠٨ .

وقد تميزت هذه الفترة من التاريخ بالنسبة لبلغاريا بالميزات التالية :

١ - تطور اقتصادي سريع ، رافق الحرب الروسية - التركية ، قضى على العلاقات الاقطاعية لصالح التطور الرأسمالي ، كان من نتيجته ان اصبحت بلغاريا سوقاً للمنافسة الاوروبية .

٢ - أدى هذا التطور الى نمو البرجوازية الوطنية البلغارية ، وكذلك اتساع قطاع وفعالية الطبقة العاملة في المجتمع .

٣ - نضال من اجل التوحيد الوطني ، والتخلص من نتائج معاهدة « برلين » ، وإعادة توحيد بلغاريا .

٤ - بروز قضية البلقان ، واهمية توحيد شعوبها للتحرر من نير الاحتلال العثماني كضرورة سياسية بالرغم من الاختلافات فيما بينها التي رسختها الدول الكبرى .

٥ - بروز الاحزاب السياسية الاكثر ثورية وديمقراطية ، خاصة حزبي : الاشتراكية الديمقراطي (الذي تأسس عام ١٨٨٢ ، والذي تحول فيما بعد الى الحزب الشيوعي) وحزب الاتحاد الزراعي (الذي تأسس عام ١٩٠٠ والذي بدأ نشاطه كمنقابة ، ثم تحول الى حزب سياسي) .

وقد لعب هذان الحزبان دوراً بارزاً ومتميزاً واساسياً في رسم مستقبل الشعب البلغاري ، منذ تلك الفترة وحتى يومنا هذا .

٦ - على الرغم من الشعور باهمية التوحيد الوطني ، فقد ازدادت التناقضات الى حد كبير داخل الدولة البلغارية نفسها . وبين بلغاريا ودول البلقان وقد لعبت الدول الكبرى دوراً بارزاً في تأجيج هذه التناقضات .

ونلاحظ ان تطور الاحداث على الصعيد السياسي العسكري ، وعلى الصعيد الاجتماعي كان سريعاً ، ولكن نتيجته وقعت على كاهل الشعب البلغاري ، فبعد اعلان الاستقلال ، ووضع اول دستور ، انتخاب ، الكسندربا تنبرغ « اميراً على البلاد » ، ثم وقع اول انقلاب عسكري اطاح بالامير المنتخب ، بزعامة (ستيفان ستامبولوف) واختير (فرديناندي غوتا) اميراً لبلغاريا .

اما على الصعيد الآخر ، فقد تميزت هذه المرحلة - كما اسلفنا - بتنامي الشعور البلقاني وبضرورة تحالف هذه الدول ضد الحكم العثماني ، الا ان التناقضات قد ازدادت بينها وكان اخطرها ما قام به ملك بلغاريا (فرديناندي) من مغامرة طائشة حيث بدأ حربه غرباً وجنوباً وانقض على بلاد الصرب واليونان ، ضارباً بعرض الحائط مصالح بلغاريا - ونتيجة لفشله على الجبهتين تحملت بلغاريا نتائج كارثية فقد اقتطعت بعض اراضيها حسب معاهدة

« بوخارست » مما أدى الى سخط شعبي بلغاري واسع النطاق . فقام الجنود بانتفاضة ، رفضوا معها القتال على الجبهات ووجهوا سلاحهم نحو السلطة فاطاحوا بالملك واعوانه ، واعلنوا جمهورية الجنود التي دامت اربعة ايام ، ثم قمعت بوحشية لم يسبق لها مثيل ، لكن الملك بعدها اضطر للتنازل لابنة « بوريس » عن العرش ، وارغم ابنه ان يكلف زعيم حزب الاتحاد الزراعي لتشكيل الحكومة .

لقد بدأت حكومة الاتحاد الزراعي بتحالف مع الحزب الشيوعي البلغاري ، ثم انتهت الى خلاف عنيف معه ، الامر الذي سرع الاحداث البلغارية وخلق الفرصة المناسبة للقوى اليمينية ، والضباط المفامرين ، ذوي النزعة الفاشية للانقضاض على السلطة ، ناقلين بلغاريا الى مرحلة جديدة في غاية الخطورة والتعقيد . الا ان القرار الاخطر الذي اتخذته الدولة في تلك الفترة ، هو الدخول في الحرب البلقانية عام ١٩١٢ ، ومن ثم الدخول في الحرب العالمية الاولى عام ١٩١٤ انصياعاً لرغبة الدول العظمى ، التي كانت قد شكلت معسكرين رئيسيين (الحلف الثلاثي ، والوفاق الثلاثي) . فقد كان هدف دول الوفاق (روسيا ، بريطانيا ، فرنسا) اقامة سد مانع من دول البلقان بين المانيا وتركيا ، في حين كانت دول الحلف الثلاثي (المانيا ، تركيا ، النمسا) تريد تشكيل جبهة عسكرية واحدة و مترابطة من تركيا الى المانيا . لكن السلطة الفاشية في النهاية اختارت الوقوف الى جانب الحلف الثلاثي في الحرب على الرغم من المعارضة الشديدة لابناء الشعب البلغاري .

« ان الوثائق الدبلوماسية والتاريخية على اختلافها تؤكد ، ان فقدان السياسة والدبلوماسية المرنة الواسعة الافق في ذلك الوقت من قبل حكومة رئيس مجلس الوزراء - فاسيل رادوسلاف - ومن قبل الامير « فرديناندي » شخصياً هي التي كانت العامل الرئيسي في عدم تحقيق حياد بلغاريا في الحرب ، مما عجل في انضمامها الى دول الحلف المركزية ، ويكمن خلف هذا الدافع ظمناً البرجوازية البلغارية الى الثأر لهزيمتها القومية ، في حرب البلقان ، (١٢) .

وعلى الرغم من هزيمة تركيا في الحرب العالمية الاولى ، وانتهاء احتلالها لبلغاريا ، الا ان بلغاريا نفسها اصبحت اسيرة المصالح الامبريالية المتعددة

الاضراف والاوجه ، واسيرة التخييط والاستغلال الذي مارسه البرجوازية البلغارية التي تحولت الى فاشية سوداء حملت الشعب البلغاري مزيداً من الآلام والفواجع .. والتي لم تتوقف الا عند انتصار الثورة الاشتراكية بقيادة الحزب الشيوعي البلغاري ، واعلان الدولة الاشتراكية الشعبية بقيادة « جيورجي ديمتروف » رئيس الحزب ، وقائد الثورة ومنظرها ..

نضال الشعب البلغاري في تركيا الاوروبية :

حسب معاهدة برلين ، فان مقدونيا وراقيا قد اعيدتا الى الاحتلال العثماني لكن ومنذ ذلك التاريخ ، وعلى الرغم من التطورات غير المواتية في الوطن البلغاري الام ، فان ابناء الشعب البلغاري في ذلك الجزء رفض الانصياع لهذا الضم القسري ، وكان حلمه الدائم هو التحرر ، والالتحاق مجدداً بوطنه وشعبه . ففي عام ١٨٩٢ تأسست منظمة الثورة ، التي راحت تعمل على تعبئة واستنهاض الشعور القومي لسكان تلك المنطقة ، وراحت تعد العدة لانتفاضة شاملة للتحرر من الاحتلال العثماني ، الى ان وجد قادتها المجربون الفرصة السانحة فاعلنوا انتفاضتهم الشاملة ، التي عرفت باسم « انتفاضة ايليندينسلو » (*)

« انطلقت الانتفاضة الثورية في ٢ آب عام ١٩٠٣ وامت كافة المدن والقرى في مقدونيا ، وتمكن الثوار من هزيمة الحاميات التركية ، وتم نسف الخطوط الحديدية وقطع الخطوط البرقية والهاتفية ، واحراق ثكنات الجيش التركي والسيطرة على التجهيزات العسكرية ، وتحرير مدن وقري باكملها ، واعلن النظام الجمهوري في « كروشيفو » وجرث تحولات ثورية بقيادة الاشتراكي « نيقولا كاريف » . وقام السكان بانتخاب حكومة مؤقتة ، واطلق على المناطق المحررة اسم « كومونة استرانجا » لكن الحكومة السلطانية وجهت جيشاً جراراً يعد ٣٠٠ ألف جندي لمواجهة ٢٦ ألف ثائر .

لم يقف رد فعل السلطة العثمانية عند حد قمع الانتفاضة والتنكيل بالثوار ، بل صارت النتائج الى مصائب فادحة وقعت على كاهل الامة البلغارية في « مقدونيا

واردينسكو ، عملت يد العسكرية الانكشارية بابشع اشكال القمع في المدن والقرى البلغارية ، وضد المواطنين البلغار في مقدونيا - فقد احرقت ٢٠١ قرية بشكل تام و ١٢٤٤٠ منزلاً في هذه المدن والقرى تحولت الى رماد ، كما ان ٤٦٤٤ شخصاً قد قتلوا ، وقسماً كبيراً منهم احرقوا احياء ، كذلك ٢١٢٢ امرأة وصبياً اعتدي عليهن و ١٧٦ امرأة وفقاة اخذن كسبايا و ٧٠٨٣ انساناً ترك في العراء و ٢٠٠٠ شردوا من مقدونيا الى بقية انحاء بلغاريا ، (١٣) .

« حتى ان هذه المصائب التي حلت في المنطقة نتيجة القمع الوحشي العثماني لانتفاضة الشعب البلغاري ، لم تنل المواطنين البلغار وحدثهم بل امتدت نتائجها الى بعض المواطنين والاملاك التركية في ذات المناطق ، (١٤) .

لقد اثارت هذه المذابح موجة عارمة من الاستنكار العالمي ، حتى داخل المعسكر الامبريالي نفسه ، وخاصة بريطانيا ، وكان من الممكن الاستفادة الى ابعد الحدود من هذا الاستنكار لصالح الشعب البلغاري ووحدته القومية ، الا ان التطورات ومواقف الدولة البلغارية نفسها لم تكن على مستوى طموح ابنائها القومي والتحرري ، فكان على ابناء هذه المنطقة ان يتحملوا اعباء عنصرية الحكم التركي ، ومصالح الدول الكبرى ، وتخلي البورجوازية البلغارية عنهم .

من هم المسلمون في بلغاريا ؟

تحاول تركيا الاستفادة من الراي الخاطيء الذي كان منتشراً في اوربا المسيحية ، في اواخر عهد الدولة العثمانية (والبعض ما زال متمسكاً بهذا الراي بهدف توظيفه لاغراض سياسية) ومفاده بان المسلمين في اوربا يجب ان يذهبوا الى آسيا التي جاؤوا منها ، لكي تبقى اوربا مسيحية .

وبصدد ذلك يقول المؤرخ والباحث الفرنسي « آميبيو » الذي قام بثلاث رحلات استكشافية في شبه جزيرة البلقان لاجراء دراسات ميدانية شاملة حول « اصل المسلمين » فيها :

« ... ان الاوروبيين ينسون دائماً ان اكثرية المسلمين في تركيا الاوربية هم من السلاف ، او الالبان ، الذين ينتمون الى هذه الاراضي منذ قديم الزمان

مثل بقية المسيحيين من قوميتهم ، وجنسياتهم وان الاتراك من آسيا يشكلون جزءاً صغيراً من الـ « ٣٥ - ٤ » ملايين من المسلمين ، (١٥) .
ويمضي « اميبوية » مؤكداً :

« .. ان الاكثرية الساحقة من المسلمين في بلغاريا الشرقية هم من المسلمين البلغار » (١٦) .

ليس فقط « اميبوية » هو الذي دحض هذا الرأي الخاطيء ، بل ان جميع الوثائق الموجودة في وزارة الخارجية ، والمتاحف البلغارية ، التي اصبحت بمتناول المهتمين بهذا الموضوع ، من باحثين وصحافيين .. الخ ، تؤكد ذلك ، والاهم هو شعور المسلمين البلغار ، واعتزازهم بقوميتهم ، ورفضهم الربط بين اعتناقهم الاسلام ، والانسلاخ عن جذورهم القومية .

هذه الحقيقة الماثلة في بلغاريا اليوم ، والتي يؤكدھا المسلمون هناك ، في كل يوم بقودنا الى سؤال : كيف اعتنق هؤلاء البلغار الدين الاسلامي ؟
لقد وصل المبشرون بالدين الاسلامي الى شبه جزيرة البلقان منذ نهاية القرن الثالث عشر وبداية القرن الرابع عشر الميلادي ، واستطاع هؤلاء المبشرون ان يجدوا لدعوتهم صدى في بلغاريا ، واعتنق عدد قليل من البلغار الدين الاسلامي ، وغالبيتهم من انصار الحركة « البوغوميلية » ، وكان من الممكن ان يستمر ذلك ، بهذه الطريقة المعروفة في نشر الدعوة الاسلامية التي تعتمد على الحديث النبوي « لا اكراه في الدين » الا ان عام ١٣٩٦ قلب الامور رأساً على عقب .

في هذا العام اصبحت بلغاريا المسيحية (ارثوذكسية) بكاملها تحت الاحتلال العثماني (المسلم) واخذت عملية اعتناق الاسلام من قبل المسيحيين البلغار منحى آخر . فانطلاقاً من سياسة التتريك « الرسمية » العثمانية ضد الشعوب الواقعة تحت احتلالها القسري . بدأت عملية ارغام السكان البلغار على اعتناق الدين الاسلامي . كخطوة اولى لتتريكهم ، وسلخهم عن جذورهم القومية ، تمهيداً لدمجهم في المجتمع « الطوراني » التركي (٥) .
وقد ادرك الاتراك منذ البداية ان وصولهم لهذه الغاية لا يمكن ان يتم الا عن طريق العنف ، وازهاب الناس ، واغلاق منافذ الحياة والحرية امامهم ، وابقاء منفذ

اعتناق الاسلام فقط مفتوحاً امامهم حتى يحصلوا على بعض حقوقهم .
وقد استخدم الاتراك طريقتين اساسيتين في حمل البلغار على اعتناق
الاسلام :

الاولى : عن طريق ضريبة الدم .. حيث كانوا يأخذون من كل عائلة اجمل
واقوى اطفالها وفتيانها ، ويسوقونهم الى مدارس تركية ويعدونهم اعداداً
« طورانياً » ، يبدأ من تلقينهم الدروس الدينية وينتهي بانتماثلهم الى السياسة
العثمانية ، الحاقدة على الشعوب غير التركية . وكان هؤلاء من اشرس جنود
الانكشارية ، بعد ان يسنوا انتماءهم القومي والديني ، وقد ضم الجيش
الانكشاري خلال ٢٠٠ سنة ولغاية حله عام ١٨٢٦ اكثر من ٥٠٠.٠٠٠ من
الاطفال والشباب المسيحيين .

الثانية : قيام الولاة ، والفرق الانكشارية ، بحملات واسعة ، عنيفة لارغام
الناس على اعتناق الاسلام ، حتى ان الوثائق التركية نفسها تذكر ان الوالي
« محمد احجي » قد حول اثناء قيامة برحلة صيد ٢٦٠ شخصاً الى الاسلام .
ولقد ابتكر الولاة ، وقادة الفرق الانكشارية عدة وسائل لحمل البلغار على
اعتناق الاسلام :

١ - ضريبة الجزية : التي كان الولاة يأخذونها من السكان المسيحيين
باعنف الوسائل ، ويرفعونها حسب رغبتهم بحيث تصبح في غير مقدور
المواطن .. فكان عدد من السكان يدخلون الاسلام لكي لا يدفعوا الجزية .

٢ - التمييز بين المسيحيين والمسلمين في مختلف اوجه الحياة ، حتى انه
كان لا يسمح للمواطن المسيحي ان يبني بيتاً بنفس مساحة بيت المسلم ، وكانت
قرارات المحاكم دائماً الى جانب المسلمين في المشاجرات والاختلافات على
الاملاك وغيرها .

٣ - تشجيع المسلمين على حمل المسيحيين على اعتناق الاسلام ، على
اعتبار ان هذا الامر واجب ديني مقدس .

٤ - عدم تأمين الحماية والامن للمواطنين البلغار المسيحيين ، بحيث يظل
هؤلاء عرضة للقتل ، والنهب ، وتدمير بيوتهم .

« يقول المؤرخ التركي « يو . ل . باركان » ان احد اهم اسباب التتريك هو

حالة الفوضى التي كانت منتشرة في اراضي الامبراطورية العثمانية ، وانتشار العصابات والقراصنة ، فكان الناس يلجأون الى الاسلام احتماً من هذه العصابات وكذلك انتشار الفرق الاسلامية المتصوفة ، مثل فرقة الدراويش ، وكذلك انتشار الانتفاضات والتمردات بين الشعوب الخاضعة للامبراطورية خاصة في القرنين السادس عشر والسابع عشر ، (١٧) .

ومما زاد في حالة الفوضى هذه ، لجوء الدولة العثمانية كجزء من سياسة « التتريك » ولمنع الترابط القومي ، وتششت العائلات واضعافها ، وكرد على التمردات والعصيان ، الى نفي اعداد كبيرة من العائلات من اماكنها التاريخية الى ولايات بعيدة مختلفة قومياً عنها ، وان « اخطر ما واجهته بلغاريا هو الرعاى الذين هاجروا من بلادهم ورفضوا الاقامة في الاناضول فذهبوا الى بلغاريا ، ومارسوا الاعتداءات والسلب والنهب ، بهدف الاستيلاء على المناطق الافضل ، خصوصاً أولئك الذين كانوا قد تركوا من قبل ، مثل - التركمان » (١٨) .

لقد استخدم العثمانيون الاتراك كل الوسائل التي تبتكرها همجيتهم لحمل الناس في بلغاريا على اعتناق الاسلام ، بما يشكل ابتعاداً حقيقياً عن جوهر الاسلام واساليب الدعوة اليه التي تقوم على مبدأ « لا إكراه في الدين » وعلى مبدأ المساواة بين المواطنين المسيحيين الذين يدفعون « الجزية » مع المواطنين المسلمين في الحقوق والواجبات ، وعلى تحريم الاعتداء على حياة وممتلكات واعراض المسيحيين ضمن الدولة الاسلامية .. وهذا هو الفارق الحضاري والديني بين الفتوحات الاسلامية العربية ، وبين الفتوحات العثمانية .

لقد استخدم العرب الاسلام ، « كاساس للعدل والمساواة والتطور ، في حين رفعه الاتراك العثمانيون شعاراً لارهاب الشعوب والتمييز بينهم . وقد رافقت حملات ارغام المسيحيين على اعتناق الاسلام في بلغاريا وغيرها خلافات داخل دوائر الحكم العثماني ، ويعود هذا الخلاف الى ان بعض القائمين على التخطيط الاقتصادي كانوا يرون ان تزايد تحول المسيحيين الى مسلمين يعقبه تناقص في « ضريبة الجزية » مما شيترك أثراً سيئاً على الاقتصاد العثماني المتدهور ، يقول المؤرخ التركي « ش . س . ايديمير : انه في عهد السلطان

سليمان القانوني ، اضطر شيخ الاسلام « ابو السعود افندي » الى تقديم اقتراحات حول اجراءات لتحديد وايقاف عملية تحويل السكان المسيحيين المحليين الى الدين الاسلامي ، وذلك خشية من ان يقل عدد الذين يدفعون ضريبة - الجزية - ، (١٩) .

غير ان هذه الاصوات كانت تخنقها السياسة العامة للدولة التي تقوم على « التتريك » وتذويب القوميات المختلفة وصهرها في القومية التركية .
لم يكتف الاثراك العثمانيون بارغام بعض السكان البلغار على اعتناق الاسلام بل راحوا في مرحلة لاحقة يرغمونهم على تبديل اسمائهم البلغارية باسماء اسلامية « عربية » ، كخطوة اخرى على طريق اجتثاث الارتباط القومي للسكان البلغار .

وحتى بداية القرن السادس عشر لا يوجد في سجلات القرى والمدن البلغارية اسماء « عربية » ، على الرغم من ان بعض سكانها مسلمون ، بل ان مواليد الاسر المسلمة الجدد كانوا يعطون اسماء بلغارية ، كتلك التي يحملها آباؤهم واجدادهم الا ان الاثراك العثمانيين شنوا في مرحلة لاحقة حملة جديدة ضد المسلمين انفسهم لحملهم على تغيير اسمائهم الى الاسماء الاسلامية « العربية » وارغموهم على اختيار اسم عربي لكل مولود جديد لكي يسجل في السجلات المدنية ، فاصبح الانسان المسلم يحمل اسماً مزدوجاً ، الاول عربي ، واسم الوالد والعائلة بلغاريان . فحملت شواهد القبور اسماء مثل : محمد بوكاروف ، او علي بن ايفان جورجيف .. وهكذا . ليست فقط المقابر تحمل شواهدا هذه الاسماء المختلطة ، بل وايضاً السجلات المدنية في القرى والمدن ، والناس انفسهم الذين ما زالوا احياء كانت اسمائهم وكذلك اسماء آبائهم عربية ، بينما عائلاتهم تحمل اسماء بلغارية .. هذا الوضع الشاذ لم يكن ليذكر المسلمين البلغار بدينهم فقط ، بل كان يؤكد لهم انتمائهم القومي ويعمق شعورهم البلغاري ، بمعنى انهم كانوا يفرقون بين الدين الذي اختاروه بانفسهم سواء بقناعة منهم ، او تحت وطأة الارهاب والخوف ، وبين انتمائهم القومي . فاحتفظوا بعاداتهم وتقاليدهم ، حتى ان الكثير من المعابد مقدسة عند المسلمين والمسيحيين ويمارسون فيها طقوساً مشتركة .

وهكذا نرى ان الدين الاسلامي الذي اعتنقه بعض البلغار لم يجدوا فيه سبباً يدعوهم الى الابتعاد عن قوميتهم ، بل على العكس من ذلك شارك المسلمون البلغار في النضال ضد الاحتلال العثماني جنباً الى جنب مع باقي اخوانهم من مسيحيين وغيرهم ، فشكّلوا منظماتهم الخاصة للنضال والتحرر من الاحتلال العثماني ، واحياناً كانت هذه المنظمات تندمج مع المنظمات البلغارية المسيحية ، كتعبير عن وحدة الشعب في مواجهة المحتل . ولقد رفع الثوريون الديمقراطيون البلغار امثال « فاسيل ليفسكي » و « خريستوبوتيف » وغيرهم شعار الحفاظ على القومية والهوية البلغارية « ... يا بلغاري لا تنسى جيشك ووطنك ، لانك بلغاري قبل كل شيء » فكانوا يوجهون النداءات ، ويشكلون المنظمات من المسيحيين والمسلمين على حد سواء ، فانتشر - حسب المناطق - رجال العصابات المسيحيين والمسلمين ، ضمن تحالف واحد ، وهدف واحد ، واحياناً تكون هذه المنظمات واحدة . حتى ان « فاسيل ليفسكي » كان يدعو المسلمين الاتراك وغيرهم للمشاركة في الثورة ضد الطغمة العثمانية الحاكمة ، فوزع بياناً باللغتين البلغارية والتركية في نيسان ١٨٦٩ ، من ضمن ما جاء فيه :

« ... وانتم ايها الاخوة في العقيدة الاسلامية ، اين هي الحقوق التي تتقيأون ظلالتها ؟ اين هي الاملاك التي تملكون ؟ ماذا جنيتكم من اراقتكم الدماء على الدوام ؟ انتم ، ايضاً ، اخوة مسحقون بالاقدام ، خدعوكم مثلما خدعونا . كل ما كنتم تملكون مرة تلاشى في هذه الدولة التي لا تعرف العدالة ، حيث يسود البطش والعنف ، وتحكم الرهبة والقرارات بدلاً من الحق والعدل ، وهما البداية لكل فهم صحيح .

« الله خلقكم وخلقنا ، ولا نرى فيكم غير اخوة عاشوا معنا طوال ما يزيد عن اربعة قرون في الوطن ذاته ، وقاسوا معنا العذابات ذاتها ، نحن البلغاريين نمد اليكم يد الاخوة ، لا نريد ان نتشاجر معكم بخصوص الدين ، مباركون اولئك الذين هم سعداء في ايمانهم ، اذهبوا ، ايها الاخوة ، الى مساجدكم وفق عاداتكم ، وارفعوا صلواتكم الى الله بطريقتكم الخاصة .

« ايها الاخوة المسلمون : في بلغاريا الحرة متسع لنا جميعاً . واولئك الذين

يظعنون صدوركم وصدور نساتنا واطفالنا بسلاح قاتل هم اعداؤنا واعدائكم ، هم يريدون السيطرة علينا لامتصاص دماءكم ودمائنا . هيا - انهضوا معنا في سبيل حريتكم وحريتنا ، (٢٠) .

لقد كتب الكثير من الرحالة ، والباحثة ، والسياسيين عن اصل المسلمين الذين يعيشون في بلغاريا ، واكدوا ان غالبيتهم العظمى من البلغار اعتنقوا الدين الاسلامي تحت وطأة الاحتلال العثماني .

ويكفي ان نستشهد هنا بما كتبه « مدحت باشا » رئيس وزراء الدولة التركية نفسها في مجلة « لا ريفيو سيانتيك دي لافرانس لاترانجيه » بتاريخ ٨ حزيران ١٨٧٨ م :

« ... ينبغي النظر بعين الاعتبار الى ان هناك بين البلغار الذين هم موضع مثل هذا الاهتمام الكبير ، زهاء مليون مسلم ، ولم يجيء هؤلاء المسلمون من آسيا للاقامة في بلغاريا كما يعتقد في كل مكان . اذ انهم ورثة اولئك البلغار الذين جرى تقريتهم ، واعتنقوا الاسلام ابان الفتح وما بعده ، انهم ابناء هذا البلد ونفس الشعب ، وينحدرون من نفس السلالة ، ومن بينهم من لا يتكلمون الا البلغارية ، واذا ما رغب انسان في انتزاع هؤلاء من ديارهم والحكم عليهم بطردهم خارجها ، فان ذلك يعني حسب رأي ارتكاب ابشع عمل لانساني بحقهم » (٢١) .

واذا كان الرأي العام الخارجي هو الذي بحاجة الى تأكيد مثل هذه الحقيقة من قبل رئيس الوزراء التركي ، فان مسلمي الشعب البلغاري يؤكدونها عبر حياتهم اليومية المنخرطة تماماً في حياة وامل الشعب البلغاري عامة .

فتاريخ الثورة البلغارية ضد الاحتلال العثماني يحتفظ باسماء آلاف المناضلين المسلمين الذي لم يُعَقِّمُ الدين المشترك مع الاتراك عن مقاتلتهم على انهم اعداء قوميتهم ومحتلوا اراضيهم ، مثلما لم يُعَقِّمُ المسلمين العرب ايضاً الذين قاتلوا الدولة التركية في سبيل انتزاع حريتهم ، والدفاع عن انتماهم القومي .



المسلمون البلغار في عهدي الحكومات البورجوازية والفاشية

بعد رحيل الاحتلال العثماني عن الاراضي البلغارية ، عمت الفرحة جميع ابناء الشعب بمسيحية ومسلمية ، الا ان المسلمين ، وكذلك حكومة الدولة البلغارية الجديدة قد وجدوا انفسهم امام مشكلة معقدة فيما يتعلق بوضع المسلمين .

١ - على الرغم من ان غالبية المسلمين فوق الاراضي البلغارية ، هم من الاصل البلغاري ، وعلى الرغم من ان عدداً كبيراً من الاتراك الذين كانوا يقطنون الاراضي البلغارية كانوا قد رحلوا مع رحيل الاحتلال العثماني .. الا ان مشكلة اجتماعية مزدوجة كانت قد برزت بشكل واضح .

فمن ناحية بقي عدد ليس بالقليل من الاتراك ومواطني القوميات الاخرى الذين كانوا قد استقروا في الاراضي البلغارية في ظل الدولة العثمانية الواحدة ، اما عن طريق نقل مصالحهم الاقتصادية اليها ، او عن طريق المصاهرة مع الاسر البلغارية ، ومن ناحية اخرى كان هناك ايضاً عدد ليس قليلاً من المواطنين البلغار قد استقروا داخل تركيا نفسها لاسباب مماثلة .

٢ - نتيجة الاحتلال العثماني الطويل (حوالي ٥٠٠ سنة) واضطرار بعض البلغار الى اعتناق الاسلام ، فان عدداً كبيراً من البلغار والاتراك قد تصاهروا (رجال اتراك تزوجوا من نساء بلغاريات ، اورجال بلغار تزوجوا من نساء تركيات) . واذا كانت هذه العملية مفيدة ومنسجمة مع سياسة « التتريك » في ظل الدولة العثمانية الواحدة ، الا انها في غاية التعقيد والخطورة الاجتماعية في ظل دولتين منفصلتين سياسياً واجتماعياً ، بل وتكون الواحدة للآخرى العداء التاريخي الناجم عن ظروف الاحتلال العثماني ، فوجد المسلمون البلغار انفسهم ضمن اسر مشتتة بين بلغاريا ، وتركيا ، حتى ان الاشقاء ، بعضهم يسكن بلغاريا ، والبعض الآخر يسكن تركيا ، وكذلك الامر بالنسبة لبعض الاسر التركية .

٣ - ولقد زاد في تفاقم هذه المشكلة انث عدد كبيراً من الاتراك المرتبطين

باسرهم البلغارية رفضوا العودة الى تركيا ، وأثروا البقاء عند عائلاتهم وضمن الحياة البلغارية التي تعودوا واحبوها من ناحية ، ومن ناحية ثانية لخوفهم من المصير المجهول الذي تتجه نحوه الدولة العثمانية التي اصبحت اسيرة مصالح الدول الكبرى وصراعاتها . وغدت مثل جزيرة محاطة بالاعداء .

هذه المشكلة الاجتماعية ، من الطبيعي ان تقود الى مشكلة سياسية اكثر تعقيداً بين الدولتين البلغارية ، والتركية .

فمن ناحية لم تكن تركيا قد تخلت عن سياسة الاحتلال ، والاستعمار على الرغم من الانهيار الذي تعاني منه في جميع المجالات ، فلجأت الى استغلال هذه المشكلة ، لادامة مبررات التدخل في الشؤون البلغارية . ومن ناحية ثانية ، فان الحكومات البورجوازية (١٩٠٨ - ١٩٢٣) والفاشية (١٩٢٣ - ١٩٤٤) ارادت هي الاخرى ، التخلص من هذه المشكلة باي ثمن ، حتى ولو كان على حساب البلغار المسلمين انفسهم .

ونتيجة لتعصب الحكومات البورجوازية والفاشية القومي ، والديني ، اندفعت لممارسة عمليات الضغط على السكان المسلمين ، لحملهم على ترك اسمائهم العربية ، والعودة لاعتناق الدين المسيحي .

اما بالنسبة للمسلمين ، فقد كانوا يفصلون بين اسمائهم « العربية » التي كانوا يشعرون انها ثقل عليهم ، تساهم في تجزئة « شجرة عائلاتهم » البلغارية ، ويفضلون التخلي عنها ، وبين اعتناقهم الدين الاسلامي الذي كان قد تعمق في نفوسهم . خاصة عند العائلات التي اعتنقت الاسلام في مراحل مبكرة .

وهكذا ، فان سياسة الحكومات البورجوازية والفاشية قد ساهمت بشكل فعال في تأخير عملية انصهار المسلمين في المجتمع البلغاري ، وحالت دون استعادة المسلمين البلغار لاسماء عائلاتهم الاصلية ، لانها كانت تربط بين الدين والاسم ، لذا ظلت ترفض طلبات المسلمين البلغار المتكررة لاستعادة اسمائهم . وهكذا وجد المسلمون البلغار انفسهم في وضع صعب ومعقد ، فبالاضافة الى تدني مستواهم الاجتماعي (نسبة الاميين كانت قد وصلت الى ٩٩٪) فقد كانت الحكومات البورجوازية والفاشية ، والشرائح الاجتماعية المرتبطة بها تعتبرهم خارج القومية البلغارية ، طالما انهم يدينون بالدين الاسلامي ، مما كان

يترك الالم والمرارة في نفوسهم .

وعلى الرغم من هذه المرارة ، الا ان المسلمين ، كانوا يدركون من خلال شعورهم القومي العفوي ، انهم ابناء هذا الشعب (البلغاري) وقد ساهم في تعمق هذا الشعور عاملان في غاية الهمية :

الاول : عدم انصياع رجال الدين والمواطنين المسيحيين لسياسة حكوماتهم تجاه المسلمين .

الثاني : سياسة القمع والارهاب التي مارستها الحكومات البورجوازية والفاشية ضد المواطنين البلغار المعارضين لها ، سواء كانوا مسيحيين او مسلمين .

هذان العاملان ، قد تركا أثرا كبيرا على وحدة الشعب البلغاري وفئاته التحتية في نضالها ضد اشكال الظلم والاستعباد ، خاصة في عهد الحكم الفاشي ، وساهما في تكتيل ابناء الشعب البلغاري بأسره (مسيحييه ، ومسلميه وغيرهم) خلف الحزب الشيوعي ، وحزب الاتحاد الزراعي في النضال من اجل اسقاط الحكم الفاشي ، وقامت المنظمات الثورية التي تمارس الكفاح المسلح على امتداد الاراضي البلغارية ، وتدفق عشرات الآلاف من المتطوعين ، واصبحت قضية النضال ضد الفاشية بالنسبة لهم مسألة حياة او موت .

ازاء ذلك ، كان موقف المسلمين البلغار يقع في سياق الموقف الشعبي العام ضد الحكم الفاشي ، وفي النضال الثوري المسلح من اجل اسقاطه ، وبناء المجتمع الجديد الذي تنتفي فيه كل اشكال الظلم الاجتماعي ، والديني ، والعنصري (٥) .

ونتيجة لهذا الشعور ، فقد قام المسلمون بانفسهم في عام ١٩٢٧ بتأسيس اندية وجمعيات باسم « الوطن » ، وتقدموا بطلبات يصرون فيها على تغيير اسمائهم ، مع الاحتفاظ بالدين ، وتخلوا عن بعض العادات التي اكتسبوها او ارغموا على اتباعها ابان الحكم التركي . وهذه اول مرة تم فيها التفريق بين الدين ، والاسم ، وتم فيها تأكيد الهوية القومية .

الحياة الداخلية للمسلمين البلغار في ظل الاشتراكية :

بعد نضال مسلح مرير ، استطاع الشعب البلغاري بقيادة الحزب الشيوعي وبمساعدة الجيش الاحمر السوفياتي ان يهزم نظام الحكم الفاشي الذي هيمن على بلغاريا فترة من الزمن ، كانت من افظع صفحات تاريخه التي لا تختلف كثيراً عن فترة الاحتلال العثماني ، بل على العكس ، كانت اشد ايلاماً ، من حيث كون العثمانيين محتلين خارجيين ، اما الحكم الفاشي ، فانه هو اذواته من ابناء الشعب البلغاري الذين تنكروا لمصلحة شعبهم ، فأذاقوه اشكال الظلم والاستعباد وربطوا مصالحهم بمصالح الدول الاستعمارية الرجعية والفاشية .

لقد عمل نظام الحكم الفاشي بكل جهد على زرع التفرقة بين ابناء الشعب البلغاري وتحريض فئة على فئة على قاعدة « فرق تسد » ، الا ان النتيجة التي لاقاها كانت عكسية تماماً فتوحد ابناء الشعب الواحد بغض النظر عن معتقداتهم الديني ، وانتمائهم الطبقي (ما عدا فئة البورجوازية الكبيرة التي كانت قد ارتبطت نهائياً مع مصالح رأس المال الامبريالي) خلف ثورتهم المسلحة التي غطت طول البلاد وعرضها ، حتى اذا جاء التاسع من ايلول عام ١٩٤٤ كانت قيادة الثورة تعلن بيانها عبر محطة « خريستوبوتيف » الاذاعية « السرية » ، بسقوط نظام الحكم الفاشي ، وقيام سلطة الثورة الشعبية البلغارية بقيادة الحزب الشيوعي المتحالف مع حزب الاتحاد الزراعي وتوليها زمام ادارة البلاد ، على قاعدة البرنامج الاشتراكي الذي كان قد اعلن عنه « والذي تحول الى وثيقة ميدانية ديمقراطية وطنية عامة ، بهدف تحرير البلد من الفاشية وتخليصها من القوات الالمانية الهتلرية ، والحرب العالمية الثانية ، (*) .

فوق هذا فقد قام برنامج الجبهة على اساس المساواة التامة بين افراد الشعب البلغاري في الحقوق والواجبات بغض النظر عن الانتماء الديني ، ولضمان ذلك فقد اعلن رسمياً عن الفصل التام والنهائي بين الدين (**) والدولة . وهكذا وجد المسلمون انفسهم منذ تحرير بلغاريا من الاحتلال العثماني يتمتعون

بحق المواطنة الكاملة ، دون ان يطلب منهم التخلي عن دينهم ، ووجدوا الفرصة مناسبة للبدء بتحويل اسمائهم طالما ان الدولة لا تشترط عليهم التحول الديني . لقد وجدت الدولة الاشتراكية نفسها منذ انتصار ثورة التاسع من ايلول امام وضع صعب فيما يتعلق بالمسلمين البلغار ، فيما يلي ابرز مقوماته :

١ - وضع اجتماعي متخلف جداً (نسبة الاميين ٩٩٪) بالاضافة الى الفقر المدقع ، بفعل اهمال الدولة - التاريخي - لهم واضطهادها اياهم في عهد الحكومات البرجوازية والقاشية ، التي كانت تعاقب المسلمين (من منطلق ديني) وتعتبرهم تابعين ، وايضاً ، نقص كبير بالمدارس والمرافق الحيوية الاجتماعية الاخرى .

٢ - نتيجة لهذا الاهمال بقي المسلمون على وضعهم القديم ، وكانت اللغة التركية التي فرضت عليهم خلال ٥٠٠ سنة هي لغة التخاطب بينهم .

٣ - تشتت العائلات البلغارية المسلمة بين بلغاريا وتركيا - كما سبق واشرنا - بما يستتبع ذلك من آثار اجتماعية سلبية على تطور حياتهم الطبيعي . امام هذا الوضع وجدت الدولة الاشتراكية نفسها امام مهمة تاريخية ملحة ، فالى جانب الغاء العلاقات الاقتصادية القديمة ، توجهت بكل ثقلها لرفع المستوى الثقافي لدى ابناء الشعب ، خاصة في المناطق الاكثر تخلفاً ، وفي مقدمتها ، مناطق المسلمين ، ففتحت المدارس ، واعدت البرامج القائمة على العلمانية ، وتعميق الشعور القومي البلغاري ، وكذلك ومنذ انتصار الثورة الاشتراكية ، صدرت عدة مطبوعات دورية ، مركزية او على مستوى المناطق ، توجه بعضها الى المسلمين ، لتعميق الوعي عندهم ، ورفع مستواهم الثقافي ، وابرز هذه الدوريات هي جريدة « النور الجديد » (*) التي تصدر مركزياً عن اللجنة المركزية للحزب الشيوعي البلغاري - منذ شهر ايار ١٩٤٥ ، والموجهة اساساً الى المسلمين البلغار . وقد لعبت هذه الصحيفة دوراً بالغ الاهمية بين البلغار المسلمين ، بهدف : تنمية الشعور القومي ، والتربية الوطنية والايديولوجية الصحيحة ، ورفع مستوى المعرفة والتعليم والثقافة للقارئ . بالاضافة الى توجيه التربية الدينية نحو رفض التعصب الديني بما عليه « الدستور » والقوانين البلغارية السارية .

وفي عام ١٩٤٧ أقر ممثلو الشعب البلغاري أول دستور اشتراكي في بلادهم ، وقد أعطيت المسألة الدينية جانباً من الأهمية ، سواء ما يتعلق بالمسيحيين او المسلمين . وفي عام ١٩٧١ عندما جرى تطوير الدستور بما يتلاءم مع مستجدات التطور داخل المجتمع البلغاري ، وعلى مستوى العلاقات الدولية ، جرى أيضاً التأكيد على المسألة الدينية في عدة فقرات :

- الفصل الثالث :-

● المادة ٣٥ - الفقرة ٢ :

« لا يسمح بأي امتيازات تقوم على أساس تقييد الحقوق ، او تقوم على أساس القومية والاصل والدين والجنس والعرق والتعليم والوضع الاجتماعي والمادي ،

● المادة ٣٥ - الفقرة ٤ :

« ان كل دعوة للكراهية ، او اذلال الانسان بسبب من الانتماء العرقي والقومي والديني محظورة ويعاقب عليها ،

● المادة ٥٣ ، الفقرة ١ :

« إن حرية الضمير والاعتقاد الديني مضمونة للمواطنين . وفي مقدورهم ممارسة الشعائر الدينية والقيام بالدعاية المناهضة للدين ايضاً ،

● المادة ٥٣ ، الفقرة ٢ :

« الكنيسة منفصلة عن الدولة ،

● المادة ٥٣ ، الفقرة ٥ :

« لا يمكن للدين ان يصبح اساساً لرفض تأدية الواجبات المنصوص عليها في الدستور او القوانين ،

● المادة ١٦٤ :

« يعاقب بالسجن لمدة تصل الى ٢ سنوات كل من يدعو الى البغضاء على اساس ديني عن طريق الكلام والصحافة ، والأنشطة ، وكل وسائل أخرى .

● المادة ١٦٥ :

« يعاقب بالسجن لمدة تصل الى عام كل من يمنع بالقوة والتهديد المواطنين من ممارسة اعتقادهم او من اجراء مراسيمهم وشعائهم الدينية^(٢٢) ،

واستنادا الى فقرات الدستور الآتية الذكر ، فان للمواطنين حق ممارسة شعائرهم الدينية . بما لا يتعارض مع واجبات المواطنة البلغارية ، وبما يضمن وحدة الشعب ، وعدم التناحر على اساس ديني .

وعلى هذا الاساس ايضا يقوم المسلمون بتنظيم حياتهم الدينية ، بما يتعلق بالشعائر والمراسيم ، ضمن هيئات منتخبة تشرف على ديمومة وتأطير الممارسة اليومية لهذه الشعائر .

في ظل هذه الهيئات التنظيمية ، وتحت إشرافها - يقوم المسلمون بممارسة شعائرهم الدينية كاملة في جميع اماكن تواجدهم على الأراضي البلغارية . اما فيما يتعلق بالمساجد ، فالدولة هي المسؤولة عن الترميمات اللازمة لها ، وتأمين الاخصائيين والبنائين والمواد اللازمة لذلك حسب الاولويات التي يقررها المفتي العام ، ففي بلغاريا ، يوجد (٨٠٠) ثمانمائة مسجد ، وأغلبية هذه المساجد بنيت بعد رحيل الأتراك - وخاصة في ظل النظام الاشتراكي - وقد اعلن رسميا في بلغاريا ان (١٠٠) من هذه المساجد معلنة كآثار تاريخية وثقافية . وهذا يعني ان الدولة مسؤولة عن المحافظة عليها للأجيال القادمة الى جانب الشعائر الدينية التي تقام فيها .

إن حجم ، ومساحة ، وبناء هذه الجوامع يختلف من مكان لآخر ، بما يتناسب مع عدد المسلمين ، والظروف التاريخية لبنائه ، فبعض الجوامع كبيرة وذات بناء فني ورفيع المستوى ، وبعضها متواضع .

وفي عام ١٩٥١ أقر قانون النظام الأساسي لقانون العبادات في بلغاريا ، وفيما يتعلق بالمسلمين ، فالنظام الحالي يختلف جذريا من حيث الروح عن مثيله القديم الذي أقر عام ١٩١٩ ، ففي النظام القديم كان يجري تعيين معظم رجال الدين المسلمين بمن فيهم المفتي العام من قبل أجهزة الدولة ، كما كان يترتب عليهم الخضوع لتلك الأجهزة ، وتتمثل اهم ميزة للنظام الاساسي الجديد في ديمقراطيته المستمدة من روح الاسلام^(٢٢) .

وقد ساوى هذا القانون بين المسلمين والمسيحيين ، والاديان الاخرى بشكل كامل ، واصبحت الدولة تدفع ميزانية خاصة لدائرة الافتاء ، بالاضافة الى

الرواتب للأئمة ، بما في ذلك رواتب التقاعد ، الامر الذي ساهم في تعميق الشعور القومي لدى المسلمين البلغار .

وبالاضافة الى المتغيرات الاساسية التي سبق واشيرنا اليها ، فان هناك عاملين ، ساهما في تبلور الشخصية البلغارية للمسلمين الذي كانوا عرضة للصراع السياسي المتعلق بقوميتهم ، وجذورهم التاريخية .

العامل الأول : ارتفاع المستوى الثقافي - ففي حين كانت نسبة الاميين المسلمين عند انتصار الثورة تبلغ ٩٩ ٪ ، اصبحت الآن نسبة خريجي المدارس الاعدادية الذين يواصلون تعليمهم الى الثانوية تصل الى ٩٥ ٪ ، وهذا الانقلاب الكبير الذي تم خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً (اربعة عقود) . يعتبر انجازاً كبيراً وضع القاعدة الصلبة لانبعث الشخصية البلغارية عند المسلمين . فاصبحت حياتهم الخاصة لا تنفصل عن حياة وحركة تطور المجتمع بشكل عام ، وصار منهم ، الشعراء والفنانون ، والكتاب ، والاطباء ، واعضاء بارزون في الحزب الشيوعي ، وحزب اتحاد الزراعيين ، ونواب الخ . اي ان الانتماء الديني قد ذاب في الشعور القومي ، على اعتبار ان الانتماء الديني هو مسألة شخصية محضة .

العامل الثاني : المساواة الشاملة بين المواطنين بغض النظر عن الانتماء الديني ، مما اتاح للمسلمين ولأول مرة ان يحولوا اسماءهم الى البلغارية ، دون ان يطلب منهم تغيير دينهم الاسلامي او انكاره ، فاخذت هذه العملية وضعا طبيعياً ، وغدا المسلمون (برضا الدولة ، وتشجيعها) يقومون بتحويل اسمائهم ، كلما غيرت البطاقات الشخصية بين فترة ، واخرى - حسب القانون البلغاري - الى ان انتهت هذه العملية بشكل كامل ونهائي عام ١٩٨٥ .

ازاء ذلك ، فانه لا يمكن فصل حياة المسلمين البلغار الدينية ، عن مجمل تطور حياتهم العام في ظل النظام الاشتراكي . وعن سياق تطور حياة الانسان البلغاري عموماً ، الاجتماعي ، والاقتصادي ، والثقافي .



المسلمون البلغار والعلاقات البلغارية التركية

لم يتوقف تأثير وضع العائلات البلغارية المجزأة بين تركيا وبلغاريا ، على الوضع الاجتماعي الداخلي للمسلمين البلغار ، كما سبق واشرنا ، بل ظل هذا الوضع مدار خلافات سياسية حادة بين الدولتين ... في حين كانت بلغاريا ترغب دائماً : بتسوية نهائية لوضع عائلاتها المسلمة ، بل وتقدم تنازلات كبيرة في هذا المجال ، كانت تركيا لا تريد مثل هذه التسوية ، بل تريد لها مشكلة سياسية دائمة مع بلغاريا ... خاصة بعد انضمام تركيا بشكل نهائي الى المعسكر الغربي الامبريالي بقيادة الولايات المتحدة الاميركية ، وانضمامها الى حلف شمال الأطلسي ، وضلوع تركيا بدور امبريالي متقدم في المنطقة .

واعتبرت تركيا ، تنفيذاً للرغبة الامبريالية الاميركية ، ان بقاء هذه المشكلة قائمة هي اساس توتير العلاقات الدولية متى رغبت ، على اعتبار ان بلغاريا هي الاخرى ، عضواً مؤثراً في منظمة حلف وارسو بقيادة الاتحاد السوفياتي ومحور الموقف التركي ، هو اعتبار ان الغالبية العظمى للمسلمين البلغار هم من اصول تركية ، او حتى اعتبار مجرد اعتناقهم للاسلام دليل كاف على جذورهم التركية . وبتشجيع من الولايات المتحدة الاميركية ، رفضت تركيا اية تسوية لهذه المشكلة على الرغم من رفض المسلمين البلغار انفسهم لهذا المنطق التركي ، والوقوف في وجهة في جميع المجالات ، وعلى مختلف الاصعدة ، ، ففي عام ١٩١٢ وقعت كل من بلغاريا وتركيا معاهدة « استانبول » السلمية ، والتي نصت بعض موادها ، على انه ولمدة اربع سنوات يمكن للمسلمين الذين يعيشون في بلغاريا الهجرة الى الامبراطورية العثمانية اذا رغبوا في ذلك^(٢٤) ،

إلا ان اياً من العائلات البلغارية المسلمة لم يغادر بلغاريا . حتى بعض العائلات التركية ، والأقوام غير البلغارية الاخرى ، وذلك لأن تركيا كانت على شفير الانهيار ، والمصالح الاستعمارية تتجاذبها في مختلف الاتجاهات ، وتركيا نفسها لم تكن جادة في هذا الأمر ، لأنها كانت قد قررت الاشتراك في الحرب العالمية الأولى .

وبعد استقرار الجمهورية التركية (على ما هي عليه الآن) بعد حربها مع اليونان وتوقيع معاهدة لوزان عام ١٩٢٢ عادت الى اللعب على الخبال القديمة انسياقاً وراء عنصريتها الشوفينية الجديدة ، ذات الجذور العثمانية . ونظراً لكون الحكومة البلغارية البرجوازية هي الأخرى قد وضعت نفسها في الموقع السياسي غير الصحيح ، وجعلت بلغاريا (مثل تركيا) عرضة لتجاذب المصالح بين الدول الاستعمارية الكبرى ، فقد جرى في عام ١٩٢٥ توقيع معاهدة صداقة وتعاون بينهما ، وفيما يتعلق بوضع المسلمين البلغار : جاء في مواد بروتوكول التعاون - الملحق بالمعاهدة - ما يلي : -

(الفقرة الأولى) : -

« ان الحكومتين تتعهدان بضمان حقوق الأقليات المسلمة في بلغاريا ، وتطبيق قرارات حماية الأقليات التي نصت عليها معاهدة « نوي » وبصدد الأقليات البلغارية في تركيا ، تطبق توصيات حماية الأقليات المتفق عليها في معاهدة « لوزان » .

وان تركيا وبلغاريا ، تعترفان بجميع النصوص المتعلقة بالأقليات التي نصت عليها معاهدتا « نوي » و « لوزان » .

ملاحظة : - الأشخاص المسيحيون الذين لغتهم الأم هي البلغارية ، ولهم جنسية تركية يعتبرون من الأقلية البلغارية الموجودة في تركيا .

(الفقرة الثانية) : -

« تعترف الحكومة التركية بصفة المواطنة البلغارية لجميع البلغار الذين ولدوا في الأراضي التركية بعد سنة ١٩١٢ ، وهاجروا الى بلغاريا قبل توقيع هذا البرتوكول . وحصلوا على الجنسية البلغارية على اساس القوانين والتشريعات الداخلية السارية في المملكة البلغارية ،

« وتعترف الحكومة البلغارية بصفة المواطنة التركية لجميع المسلمين الذين ولدوا في الأراضي البلغارية بعد سنة ١٩١٢ ، وهاجروا الى تركيا ، قبل توقيع هذا البرتوكول ، وحصلوا على الجنسية التركية على اساس القوانين والتشريعات الداخلية السارية في الجمهورية التركية » .

« اذا رغب بعض البلغار الذين ولدوا في القسم الأوروبي من تركيا باستثناء -

محافظة استانبول - والذين هاجروا الى بلغاريا في العودة الى مسقط رأسهم في تركيا، فللحكومة التركية الحق الكامل في قبولهم او عدم قبولهم «
« وللحكومة البلغارية نفس الحق بشأن المسلمين الذين ولدوا في الأراضي البلغارية التي ألحقت ببلغاريا في سنة ١٩١٢ وهاجروا الى تركيا ويريدون العودة الى مسقط رأسهم^(٢٥) »

ان ما يلفت النظر في هذه الاتفاقية : -

١ - انها تعتبر المسيحيين الذين لهم جنسية تركية ، ولغتهم الأم هي البلغارية ، من الأقلية البلغارية في تركيا ، في حين لا تعتبر المسلمين الذين لغتهم الأم هي التركية ، ويحملون الجنسية البلغارية ضمن الأقلية التركية الموجودة في بلغاريا ... علماً بأن أغلبية المسلمين في بلغاريا يتكلمون التركية افضل من البلغارية نفسها بسبب من سياسة التتريك .

٢ - ان روح الاتفاقية تتعامل مع غالبية المسلمين في بلغاريا على اعتبار انهم من اصل بلغاري .

٣ - ان رغبة الذين يريدون الهجرة من بلغاريا الى تركيا بموافقة الحكومة التركية أو عدمه ، لا يعني ان الحكومة تتعامل مع هؤلاء الراغبين في الهجرة على اعتبار انهم رعايا اترك ، بل انها لا تريد لهم العودة لتبقى المشكلة السياسية قائمة بين البلدين .

أما نتائج هذه الاتفاقية فكانت عودة اعداد كبيرة من البلغار الى بلغاريا ، في حين لم يغادر بلغاريا سوى عدد قليل من الأسر من اجل لم شمل أسرهم .

« وفي عام ١٩٥٠ تم تجديد هذه الاتفاقية ، بعدما طرحت مسألة الهجرة من جديد ، لكن وزارة الخارجية التركية أرسلت للحكومة البلغارية مذكرتين .. لقد ناقشنا موضوع الهجرة ، ولكن ليس الجماعية^(٢٦) »

وفي عام ١٩٦٤ طرح بين البلدين موضوع لم شمل الأسر المتفرقة ، وقد تم التوصل الى اتفاقية بين البلدين ، وقعت في انقرة من قبل وزيرى خارجية البلدين بتاريخ ٢٢ آذار ١٩٦٨^(٢٧) . ومدة صلاحية هذه الاتفاقية حسب بنودها الاساسية عشر سنوات اعتباراً من تاريخ التوقيع . ومما يلفت النظر في هذه

لاتفاقية ، انها لم تات على ذكر « المسلمين » في بلغاريا كما كانت تتحدث تركيا في وسائل اعلامها ، بل تحدثت عن مواطنين بلغار من أصل تركي ،

أما نتيجة هذه الاتفاقية فكانت : هجرة عدد قليل من العائلات الى تركيا على عكس ما كانت تتوقع او تدعي السلطات التركية ، على الرغم من الحملات الاعلامية التي شنتها لتشجيع هذه العملية ، فحتى العائلات المتحدرة من أصل تركي (وهي قليلة) أثرت الاستقرار في بلغاريا الاشتراكية على العودة الى المجهول التركي الذي يتهدها ، خاصة وانها كانت على علم بالأوضاع التي تسيطر على الحياة الداخلية التركية اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا عن طريق الأقارب والزيارات المتبادلة .

وعلى الرغم من « صدور تصريحات رسمية عن الدولتين ، تؤكد ان موضوع الهجرة بين تركيا وبلغاريا قد سوي نهائياً^(٢٨) » ، وعلى الرغم من ان الجدل حول وجود سكان اترك في بلغاريا قد توقف فترة طويلة ، وان حجتة القانونية قد سقطت نهائياً بانتهاء مفعول الاتفاقية المشار اليها . إلا ان الجنرالات الذين وصلوا الى حكم تركيا عن طريق انقلاب ١٢ ايلول ١٩٨٠ ، وانسجاماً مع السياسة الأميركية في مواجهة دول المنظومة الاشتراكية ، عادوا للحديث عن « مشكلة اترك في بلغاريا » ، وسط استهجان الرأي العام العالمي ، مستخدمين ادعاءات غير مبررة - وهذه النقطة سنتناولها في القسم السادس من الكتاب .



الهوامش

- ١ - تودروف بروفيسور نيكولاي : موجز تاريخ بلغاريا (ترجمة د . احمد سليمان الاحمد) اصدار دار الثقافة - دمشق ١٩٨١ .
الصفحات ٥٣ - ٥٨ .
- ٢ - المصدر نفسه : ص ٦٠ - ٦١
- ٣ - الهايدوت : هذه الظاهرة انتشرت في جميع انحاء بلغاريا خلال القرن الثامن عشر ، فقد كان الرجال يصعدون الى الجبال ويختبئون في الغابات ، ومن هناك يقومون باعمال التصفية للمسؤولين الاتراك وعمالهم المحليين ، وقد تميزت هذه الظاهرة بالعفوية . وعدم التنظيم في البداية (كل مقاتل يعمل لوحده) إلا انها اتخذت جانبا من القوة فيما بعد ، عندما راح رجال الهايدوت يعملون على شكل جماعات ، إلا انها لم تشكل قوة فعلية لعدم وجود تنظيم سياسي خلفها . وعلى الرغم من ذلك فقد شكلت ازعاجا كبيرا للاحتلال العثماني ، مثلما شكلت حافزا لليقظة الثورية عند البلغار
- ٣ - صالح جهاد : ربيع مزهر .. وتاريخ مكتوب بالدم (دراسة) - مجلة نضال الشعب ، العدد ٤١٤ تاريخ ١٦ ايلول ١٩٨٥ ص ٢٥
- ٤ - المصدر نفسه : ص ٢٥
- ٥ - مكديرموت ميرسيا : رسول الحرية (فاسيل ليفسكي : البطل الاسطوي في بلغاريا القرن التاسع عشر) اصدار دار طلاس / دمشق ١٩٨٦ ، ترجمة المحامي سهيل ايوب . ص ٦٢٣ .
- (مكديرموت ، كاتبة وباحثة بريطانية ، لغتت نظرها شخصية القائد الثوري البلغاري ، فاسيل ليفسكي ، فقررت اعداد كتاب شامل عن تطور حياته ، وافكاره ، فاصدرت هذا الكتاب باللغة الانكليزية عام ١٩٧٩) .
- ٦ - المصدر نفسه : ص ٢٨ - ٢٩
- ٧ - صالح جهاد : مصدر سابق ص ٢٤
- ٨ - من اقوال - خريستو بوتيف ، الشعبية الماثورة الذي اصبح يردده كل مناضل بلغاري ، سواء في مرحلة النضال ضد الاحتلال العثماني ، وسواء في مرحلة النضال ضد الفاشية .

- ٨ - مكديموت ميرسيا : مصدر سابق ص ١٨
- ٩ - راجي حسين : الادب البلغاري (آراء ونماذج) منشورات دار الثقافة / دمشق ١٩٨٢ ص ١٥ - ١٦ .
- ١٠ - سيمكون ميلين : ديمتروف ومحاكمة لايبزغ - اصدار دار بن خلدون بيروت ١٩٨٢ (ترجمة ميخائيل عيد) ص ١٨٩ - ١٩٠
- * لقد اعتمدت في هذا التحليل ، واستخلاص سمات تلك المرحلة (مرحلة اليقظة القومية البلغارية) على اساس الوقائع التاريخية الواردة في كتاب : -
تودوروف نيكولاي : مصدر سابق - الصفحات من ٧٩ - ١٠٨
- * الهورو : رقصة شعبية بلغارية ، يشارك فيها الرجال والنساء معاً (رجل وامرأة ... وهكذا) وهي شبيهة الى حد كبير بالدبكة الفلسطينية . حبل مودع . .
- ١١ - الشريف عبد الكريم : صفحات من كفاح الشعب البلغاري / انتفاضة ايليندينسكو / اصدار دمشق ١٩٨٣ ص ٥٩ .
- ١٢ - المصدر نفسه : ص ٥٨ - ٥٩
- * نسبة الى يوم القديس . ايليا . - المؤلف .
- ١٣ - المصدر نفسه : ص ١٠٢ - ١٠٣
- ١٤ - المصدر نفسه : ص ١٣١ .
- ١٥ - بيتروف بروفيسور بيقتر (د . علم التاريخ في جامعة صوفيا) : البلغار قبل قرن ونصف / ماذا تقول الوثائق (دراسة) - جريدة الجبهة الوطنية (باللغة البلغارية) العدد ١٢٢١١ - تاريخ ٢٩ آب ١٩٨٥
- ١٦ - المصدر نفسه
- * البوغوميلية : نسبة الى مؤسسها الكاهن . بوغوميل ، وهي اول حركة فكرية ظهرت في الكنيسة البلغارية بطابع ديني تبشيري تدعو الى المساواة بين الناس ، وتنادي باصلاح الكنيسة . ودعت الفلاحين الى النضال ضد كل اشكال الظلم والسخرة التي يمارسها رجال السلطة والكنيسة ، وحرضت الفلاحين على عدم دفع الضرائب ، والوقوف ضد الحروب العدوانية وسفك الدماء وقد انتشرت هذه الحركة بسرعة مذهلة داخل بلغاريا وخارجها ، وتحولت الى منظمة جماهيرية لعبت دوراً بارزاً في توعيه الفلاحية لمصالحهم ، إلا ان هذه الحركة قد ضربت بقسوة في منتصف القرن السابع عشر .

• انطلاقاً من ان الدين المشترك ، هو من مقومات القومية ، بالاضافة الى اللغة ، والتاريخ المشترك ، والاقتصاد الموحد ... الخ .

١٧ - زاغوروف اورلين : التاريخ التركي - عن سياسة التذويب للمحتل التركي ، / الماضي والوقت الراهن (دراسة) / مجلة - الازمنة - تصدر عن جمعية المؤرخين في بلغاريا (باللغة البلغارية) العدد ٦ / ١٩٨٥ .

١٨ - المصدر نفسه

١٩ - المصدر نفسه

٢٠ • - وردت هذه الوثيقة في كتاب :

ماكديموت ميرسيا : مصدر سابق - ص ٢٤٧ - ٢٤٨

وهي بيان شامل باسم ، الحكومة المؤقتة في البلقان ،

٢١ - من يقلق بشأن المسلمين في بلغاريا ، ولماذا ؟ مصدر سابق - ص ٩

• ان زيارة واحدة لبعض المتاحف البلغارية التي تحتفظ بصور واسماء ابطال التحرر البلغار ضد حكم الاستبداد والقهر الفاشي ، تعطي صورة واضحة وكافية عن مشاركة المسلمين البلغار في النضال ضد الفاشية ، فعلى سبيل المثال لا الحصر : تتصدر متحف قرية « غورسكو سليفوفو » ، في محافظة « لوفيتش » ، صور ابطال النضال ضد الفاشية ، وهم التالية اسمائهم : خريستو كرياتسيف ، دراغومير بينسكوفسكي ، ياسين سليمانوف موتكوف ، ديتسو ديمتروف التونوف ، تيردور كونوف ، فاسيلين فاتسيف ، دانكا مينوفا ، فاسيلين كراييف ، جيورجي مينوف ، يوردان ميتسيف ، جيورجي بيلازوف ، ايفان بوشكوف ، تودور ميتوف ، مارين دوموزوف ، محمد تشافداروف ، احمد سليمانوف كراسانوف ، ابراهيم كويليف ، محمد اسماعيل مolasانوف ، محمد علي محمدوف مolasانوف ، ياسين اسماعينوف ، (ولديه : ابراهيم ، ومحمد) تودور ديتسيف .

ويمكن ملاحظة ، اختلاط اسماء بعض هؤلاء الابطال المسلمين ، حيث تبدأ الاسماء ، عربية ، بينما العائلات واسماء الجدود بلغارية صرفة . وهذا بسبب سياسة التتريك العثمانية التي كان تغيير الاسماء أحد اشكالها الرئيسية بعد تغيير الدين .

• كان القيصر البلغاري « بوريس » ، وحكومته قد اعلن عن انضمام بلغاريا الى دول المحور الفاشي بزعامة ألمانيا الهتلرية ، وسط استياء شعبي عام . وفي نفس الوقت اعلن الحزب الشيوعي البلغاري عن رفضه العنيف لهذا الانضمام واعلن

عن تشكيل ، جيش انقاذ بلغاريا) لاسقاط النظام
** بالاضافة الى المسيحية (الارثوذكسية) والمسلمين في بلغاريا ، فانه
يوجد عدد من الطوائف المسيحية المختلفة ، وينطبق عليها نفس الحقوق
والواجبات ، فالمذهب البروتستانتي ، فانه ممثل من قبل كنيسة جماعة العنصره
وجماعة المستقلين (اي من قبل كنيسة المجموع) والكنائس المعمدانية
والميثودية والسبئية ، ويوجد في بلغاريا ٣٠ قس من هذه الجماعة
وللكاثوليك اسقفيتان شرقيتان في بلوفديف ونيكوبول ، ويشرف على الاسقفية
الرسولية رجل دين بدرجة اسقف .

وعلى خلاف ما كان عليه الامر في الماضي (كان هناك عدد كبير من المعابد)
يوجد في بلغاريا معبدان فقط لليهود في صوفيا وبلوفديف ، ويتولى الاشراف على
الدين اليهودي مجلس كهنوتي مركزي (في السابق كان اليهود يتمتعون بامتيازات
كبيرة جداً ، وكانوا من اشد انصار الحكومات البرجوازية والفاشية وعندما
انتصرت الثورة الاشتراكية هاجر عدد كبير منهم الى فلسطين المحتلة - ملاحظة
المؤلف) .

وكذلك يوجد عدد كبير من الارمن اتباع الرسول ، بولص ، ولهم سبع كنائس
يتولى الاشراف عليها مجلس كهنوتي .

(من يقلق بشأن المسلمين في بلغاريا ولماذا : مصدر سابق ص ٢١ - ٢٢)
* ، النور الجديد ، جريدة مركزية - تصدر عن اللجنة المركزية للحزب
الشيوعي البلغاري وهي واسعة الانتشار في بلغاريا ، خاصة ضمن مناطق
المسلمين ، وتصدر ثلاثة مرات في الاسبوع ، بنسخ يبلغ عددها ٦٠ - ٧٠ الف
نسخة

٢٢ - دستور جمهورية بلغاريا الشعبية : إصدار صوفيا برس ١٩٧١ (باللغة
العربية) الصفحات : ١٤ - ١٩

٢٣ - توبتشيف ميران (مفتي عام المسلمين في بلغاريا) : مقابلة صحيفة
اجرتها صوفيا برس - ١٩٨٥ - كتيب خاص - ص ٢٢ .

٢٤ - زاغوروف اورلين : (مقابلة) الشوفينية التركية المعاصرة ، وعملية
استعادة الاسماء جريدة - خاسكومنسكا تريبونا - البلغارية - بتاريخ
١٩/٦/١٩٨٦ م .

٢٥ - نص المعاهدة - كما ورد في الجريدة الرسمية البلغارية - العدد ١١٠ ص
٢ - ٩ (باللغة البلغارية) .

- ٢٦ - زاغوروف اورلين - مصدر سابق : -
حسب وثائق وزارة الخارجية البلغارية .
٢٧ - الاتفاقية كما وردت في مجلة TURKISH REVIEW الصفحات ١٤٨ - ١٥١
(باللغة الانجليزية)
٢٨ - زاغوروف اورلين - مصدر سابق .



القسم الرابع

قضايا الاقليات القومية في الدولة التركية

القضية الكردية :

تعتبر القضية الكردية من اكثر القضايا تعقيداً ، فعلى الرغم من تبلور الشخصية الكردية القومية ، وتنامي مقوماتها ، الا انها كانت وما زالت محرومة من ان يكون لها وطن مستقل ، وعلى الرغم من ان الاكراد يعيشون في مناطقهم القومية التاريخية ، الا انهم موزعون مع تلك المناطق على اربع دول : تركيا ، العراق ، ايران ، الاتحاد السوفياتي ، وباستثناء اكراد الاتحاد السوفياتي الذين يمارسون حريتهم القومية (اللغة - الثقافة - الخ) ضمن اتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية ، فان الاكراد يعانون من اضطهاد قومي في الدول الثلاثة الاخرى ، وخاصة في تركيا ، منذ العهد العثماني وحتى يومنا هذا . يبلغ عدد الاكراد في تركيا حوالي عشرة ملايين نسمة ، يشكلون بالنسبة لمجموع السكان في تركيا نسبة ٢٣,٨ ٪ ، اي انهم القومية الثانية بعد التركية ، والغالبية العظمى من الاكراد هم مسلمون (سنة) وحوالي ربعهم من المسلمين الشيعة .

وعند العودة الى جذور القضية الكردية ، وعلاقتها بالعنصرية التركية ، نجد الاكراد دائماً في مقدمة المضطهدين في ملف الاضطهاد الشوفيني التركي . فمنذ تشكيل الامارة العثمانية وضع سلاطينها نصب اعينهم دائماً السيطرة على الاكراد واخضاعهم لسياستهم الداخلية والخارجية . وذلك للأسباب الجوهرية التالية : -

- ١ - ان الطبيعة الجغرافية للمناطق التي يعيش فيها الاكراد ، قد جعلت منهم مقاتلين اشداء ، وقادرين على تحمل الصعاب ، والصبر على الآلام ، فارادت الدولة العثمانية الاستفادة منهم وتجنيدهم في فتوحاتها ضد الشعوب الاخرى .
- ٢ - الموقع الهام لمناطق الاكراد كفاصل يفصلهم عن بلاد فارس ، فاراد العثمانيون جعل هذه المنطقة بمثابة حاجز جغرافي وبشري في وجه الغزوات الفارسية ، وفي نفس الوقت استخدموها نقطة انطلاق للغزوات العثمانية ، وقد ازدادت اهمية الاكراد ومناطقهم عندما بدأ تنافس بين العثمانيين والامبراطورية الروسية .

٣ - الاكراد ، بغالبيتهم ، مسلمون ، واستثارة الناحية الدينية فيهم تجعلهم يقاتلون بقوة من اجل سياسة الدولة الاسلامية العثمانية ، خاصة في مواجهة الدول والاقوام غير المسلمة .

٤ - ان الطبيعة القبلية التي كانت تسود الحياة الكردية في ذلك الوقت قد وزعت الاكراد الى قبائل وعشائر متناحرة ، والى مدن وقرى تقيم العداء والغزوات بعضها ضد بعض ، وهذا ما جعل مهمة السلاطين العثمانيين اكثر سهولة واقل مقاومة ، خاصة في البدايات الاولى من تأسيس الدولة العثمانية .

٥ - تعرض المناطق الكردية للكثير من المجازر الوحشية نتيجة غزوات الفرس واطماع ملوكهم ، وتدمير القرى والمدن ، وقتل الآلاف من الرجال والشيوخ وسبي النساء ، كل هذه المجازر جعلت الكثير من القبائل الكردية تتجه نحو الدولة العثمانية لتأمين حمايتها .

وبالفعل كان للدفاع الديني - لدى الاكراد - دوراً في قبولهم الدولة العثمانية على انها الحامي لهم ، باعتبارها الدولة الاسلامية الاقوى ، وكانوا يأملون في ان القتال مع العثمانيين يؤمن امبراطورية اسلامية عظمى ، ترفع شأن المسلمين ، وتحمي ديارهم ، وهذا بحد ذاته اعتبره الاكراد - بعد تأثرهم بحملة التعبئة والدعاية العثمانية - واجباً دينياً مقدساً - . خاصة وان السلاطين العثمانيين استخدموا الوعود ، ومنح الامتيازات والالقب الفخمة ، لزعماء العشائر الكردية ورجالاتها المهمين . لاستمالتهم للسياسية العثمانية ، ووقوفهم الى جانبها ، وبالفعل منح سلاطين العثمانيين الحكم الذاتي للمناطق الكردية . الامر الذي اثار حمية وتعاطف الاكراد . فاندفعوا للتطوع في صفوف القوات العثمانية ، حتى ان زعماء العشائر كانوا يتنافسون في تجنيد الاعداد الكبيرة من رجال عشائرهم الكردية للمشاركة في غزوات وفتوحات القوات العثمانية . وهكذا نجد ان الدولة العثمانية قد حققت ما ربتها كاملة ، عن طريق إثارة الحمية الدينية عند الاكراد ، واستمالة زعمائهم . لتجنيدهم . كمحاربين اشداء في الجيوش العثمانية .

من هنا ، فان الخاصية التي يجب النظر اليها بدقة ، هي اتخاذ الاتراك العثمانيين الاكراد سنداً قوياً لهم ، سواء في دك القوة السياسية لایران ، اوفي دك القوة السياسية للعرب (هزيمة المماليك في حلب ومصر ، والسيطرة على الدول

العربية) . اذ اعطوا ادواراً هامة للاكراد في صفوف جيشهم الغازي ، وان كانت الامبراطورية العثمانية قد منحت الحكم الذاتي لعمالها من الباكوات الاكراد ، الا انها ضيقت اطار هذا الحكم باستمرار لتصل الى درجة خطيرة جداً ، بحيث ولدت فئة كردية عميلة لها ، لعبت ادواراً لا يستهان بها في سحق مقاومة الشعوب المجاورة وفي عمليات الغزو الهادفة الى قهر هذه الشعوب ،^(١)

ولقد ادرك الاكراد انفسهم انهم وقعوا ضحية السياسة الدموية العثمانية ضد الشعوب الاخرى ، فانقلبت هذه السياسة ضدهم ، فبعد ان استقرت الدولة العثمانية كامبراطورية عظمى في الشرق والغرب ، وانسجماً مع جوهر سياستها العنصرية ، انتقلت حاجتها الى استمالة زعماء الاكراد ، فجيوشها اصبحت لا تقاوم ، والجنود الاكراد تم ربطهم جيداً بالمؤسسة العسكرية العثمانية ، فلم يعودوا خاضعين لمشينة زعماء العشائر ، بل لقادة وحداتهم ، لذا شرعت الدولة العثمانية في سياسة التتريك ضد الشعب الكردي ، فالفت نظام الحكم الذاتي للمناطق ، وعينت ولاة اتراكاً محل الولاة الاكراد ، وفرضت اللغة التركية في المدارس ومعاملات الدولة ، ومنعت تدريس اللغة الكردية ، وكل ما يساهم في اظهار مقومات القومية الكردية . وهكذا ادرك الاكراد الطبيعة العنصرية - للدولة العثمانية ، وان الدين الاسلامي لم يكن سوى الوسيلة لتكريس هذه السياسة ضد الشعوب الاسلامية الاخرى ، وضد الشعوب غير الاسلامية .

وتعبيراً عن الطبيعة العنصرية التركية ، ومنذ بداية ظهور التملل والعصيان لدى الاكراد ، قرر السلاطين العثمانيين استخدام الوجه الآخر لسياستهم - بل الوجه الحقيقي - فجهزوا الحملات لاختضاع الاكراد بشكل نهائي ، والسيطرة على مناطقهم بالقوة العسكرية ، وليس بالتنظيمات الادارية وارتكبوا الفظائع ، والمجازر بسبب اوبدون سبب ، لان هدف الحملات الاساسي هو خلق الرعب والخوف عند الاكراد لتشكيل الارضية الصالحة لتتريكهم .

« فالدور الذي لعبته هجمات الابادة الفتاكة والمذابح التي شنتها الاقوام التركية الهمجية - لم تكن مختلفة من ناحية التطور التاريخي - بالنسبة للشعب الكردي ، عما هي عليه بالنسبة للشعوب المستقرة التي واجهتها اثناء انتشارها في الشرق الاوسط - عند مداخل الاناضول ، فهذه الاقوام التركية الهمجية

اتجهت الى كردستان باطلاق العنان لهجماتها ، ولكن حصل في فترة السيطرة الاقطاعية التي دامت سنوات طويلاً ، استمرت العشائر الكردية في المقاومة كشكل لا يمكن التخلي عنه للبقاء ، ضد غزوات الاقوام التركية ، جغرافية كردستان الملائمة ، وتمتعها بجبال وعرة شاهقة لا يمكن التحكم فيها على مدى التاريخ^(٢) .

لقد وقفت جغرافية كردستان ، وجبالها الوعرة الشاهقة ، ومقاتلوها الاشداء ، عقبة في وجه حملات الاتراك في البداية ، الا ان طبيعة الحياة القبلية قد قدمت لهم خدمة تاريخية لا تقدر بثمن . فكان من جراء الشقاق الداخلي ، والتحاسد القومي الكردي ، ان قضت الدولة العثمانية بالقوات والجنود الاكراد انفسهم ، على الانتفاضات الكردية ، مثل انتفاضة الامير « بدرجان » الشهيرة^(٣) .



بشكل عام استطاعت القوات العثمانية السيطرة على غالبية الاراضي الكردية ، واخضعتها لسلطانها ، وولاتها الذين مارسوا كل اشكال الفظائع والارهاب والقمع ، فاخضعوا الفلاحين لضرائب جائرة كانت تؤدي في الغالب بفقر الفلاحين الى بيع اراضيهم لكبار الملاك (وهم مرتبطون بالسياسة العثمانية) وتقودهم حاجتهم ، اما للعمل كعبيد عند الولاة والاقطاعيين ، او للرحيل الى المدن الكبرى ليعملوا عبيدا عند ارباب العمل الصناعيين ، او يتطوعوا في الجيش . هذه الخيارات الثلاثة التي لا رابعة لها (غالبية السكان الاكراد هم من الفلاحين) كانت تفرض على اسرهم الجوع والحرمان والفقر المدقع ، وشيئاً فشيئاً كانوا يتحولون الى عبيد يؤمرون فيطيعون ، حيث يصبحون لقمة سائغة لسياسة التتريك .

الا ان هذه الصورة ، وهذا الواقع الذي استطاعت الدولة العثمانية ان تفرضه على الشعب الكردي (الاكثر حضارة من الاتراك انفسهم) لم يكن قدرياً فتوالت الانتفاضات ضد الدولة العثمانية ، واظهر الاكراد رفضهم العنيف للسياسة العثمانية ، واعلنوا عن تمسكهم بقوميتهم ، فكان ما ان يسري خبر الانتفاضة حتى تتوسع رقعة انتشارها في مناطق كردية مختلفة ، وخلال المرحلة الاخيرة من السيطرة العثمانية قامت الانتفاضات التالية (باسماء قادتها) :

- ١ - انتفاضة عبد الرحمن باشا البابان ١٧٨٨
- ٢ - محمد باشا الراوندزي ١٨٢٦
- ٣ - اسماعيل باشا البهادياني ١٨٣٥
- ٤ - احمد باشا الباباني
- ٥ - بدرخان باشا (١٨١٢ - ١٨٤٩)
- ٦ - انتفاضة البدرخانين بعد الامير بدرخان : عثمان بدرخان ١٨٧٩ - امين عالي بك ، ومدحت بك ، أنجال الامير بدرخان الكبير (١٨٨٩ .
- ٧ - عز الدين شير البوتاني ١٨٦٤
- ٨ - الشيخ عبيد الله النقشبندي ١٨٨٠ - ١٨٨٣ .
- ٩ - ابراهيم باشا الملي ١٩٠٨
- ١٠ - ثورة بدليس / بزعامة الشيخ سليم - قبيل الحرب العظمى الاولى بفترة وجيزة - (٤) .



وفي تحليلنا لهذه الانتفاضات ، نرى انها اظهرت بشكل واضح وجهي الصراع ، وجوهر مواقف طرفيه : فمن ناحية اظهرت صلابة المقاتلين الاكراد ، ورفض سياسة التتريك ، والانصهار في المجتمع العثماني العنصري ، والتمسك بالهوية القومية ، ورفض الانصياح للشعار الزائف ، وغير الصحيح الذي رفعه السلاطين العثمانيون ، والداعي الى انصهار القوميات المسلمة ، وتقبل السيادة المطلقة للاتراك على اعتبار ان الخلافة الاسلامية بيدهم ، اي التسليم القومي بدافع ديني . فكانت غالبية الانتفاضات يقودها او يرفدها رجال الدين الاكراد كتعبير عن رفض المنطق العثماني .

ومن ناحية اخرى اظهرت الانتفاضات من خلال الطريقة التي قمعت بها ، والوسائل الوحشية من مجازر ، وقتل ، وتدمير ، وحرق للمدن والقري ، وسبي النساء ، واعدامات في الساحات العامة لرجال الانتفاضات البارزين كل هذه الوسائل اظهرت همجية العنصرية التركية العثمانية ، وبعدها - في الجوهر - عن تعاليم الاسلام الصحيحة ... وكما اسلفنا اسهمت الاختلافات والتناحرات

القبلية في افشال غالبية هذه الانتفاضات ، فبعض القبائل لم تكتف بعدم تأييد بعض الانتفاضات ، بل ناصبتها العداء بتشجيع من السلطات العثمانية.

واسهاماً منها في سياسة اضعاف القوميات المختلفة داخل الامبراطورية العثمانية لتسهيل السيطرة المطلقة عليها فقد ، اوجدت الدولة العثمانية شيئاً كثيراً من الشقاق والاحقاد بين هؤلاء الكرد الارمن من ابناء الوطن الواحد ، وادت هذه الاحقاد فيما بعد الى سلسلة من الوقائع والاحداث الدامية ، فمن ذلك انه في صيف سنة ١٨٩٤ قامت ثورات كبيرة، ووقعت حوادث دامية بين الكرد والارمن في منطقة « صاصون » ، اصيب من جرائمها الطرفان بكثير من الاضرار في الاموال والارواح ، ودمرت قرى أهلة بالسكان تدميراً تاماً ، ثم صارت هذه الواقعة مقدمة لحوادث دامية اخرى جرت بين العنصرين (٥) .

وعندما وقعت ثورة « تركيا الفتاة » عام ١٩٠٨ استقبل الاكراد شعارها « حرية ، عدالة ، مساواة ، بفرح عارم ، شمل المدن ، والقرى ، والارياف ، وشكلوا جمعيات الاخاء الكردي ، التركي . الا انهم اصابوا بخيبة امل كبيرة - شأنهم في ذلك القوميات الاخرى في البلاد العثمانية - عندما انقلبت سلطة الجمهورية التركية ، الى السياسة « الطورانية » التي تهدف الى التذويب انسري للقوميات الاخرى ضمن القومية التركية ، فعمت الانتفاضات للغاضبة جميع المناطق الكردية « الا ان البورجوازية التركية لم تكتف بسحق الانتفاضات التي عمت كردستان في اولى سنوات الجمهورية ، وذلك بقتل مئات الآلاف ، بل تم اخضاع الباقي لعمليات الاسكان الاجبارية ، واقتلاع الشعب من طبيعته التي تعتبر بالنسبة له المصدر الوحيد لقوة وامكانيات المقاومة ، ونقله الى بنية قومية غريبة ، وتركه للصهر . واسكنت بالقوة العشائر المقاومة في الاماكن المختارة للتمركز في تركيا ... وفرضت سياسة صهر نشيطة ، وبأساليب متنوعة من اجل خلق قومية واحدة ضمن « الميثاق - العلي (٦) » .

وعلى الرغم من هذه المصائب التي تعرض لها الشعب الكردي على يد العنصرية العثمانية التركية ، فقد كان عليه ان يتحمل مصيبة اخرى اشد وطأة . وكان عليه ان يدفع ثمن كونه شعباً مسلماً خاضعاً لدولة اسلامية ، شكل ابناءؤه - في جيشها قوة كبيرة من الجنود ، ومن خلال تعرض مناطقهم لحروب طاحنة ، فلقد

اصيب الشعب الكردي بويلات عظيمة في الاموال والانفس اثناء الحرب العظمى ، حيث لا تقدر خسائره المادية لضخامتها ، ولا يقل مقدار خسائره في الارواح عن نصف مليون نسمة (٧) .

وبعد انتهاء الحرب العالمية الاولى ، وهزيمة الدولة العثمانية ، وعلى الرغم من المصائب والالام التي حلت بالشعب الكردي نتيجة لهذه الحرب ، فقد انتابه شعور الغبطة ، وتجدد امله بالتححرر والاستقلال وتقرير مصيره بنفسه ، وبدأ يعد نفسه مغموراً بالفرح والامل لهذه المهمة التاريخية . وفي عام ١٩٢٠ عقدت معاهدة « سيفر » في باريس ، بمشاركة وفد كردي ، ونصت المواد ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤ على منح الشعب الكردي نوعاً من الحكم الذاتي ، لكن ذلك لم يدم طويلاً ، لان ما حققته معاهدة « سيفر » من مكاسب للشعب الكردي ، الفته معاهدة « لوزان » في تموز عام ١٩٢٣ (٨) ، بعد ان تمكنت تركيا من التقاط انفاسها بعد هزيمة اليونان ، وبعد ان بدلت دول الوفاق مواقفها السياسية خاصة - بريطاني . وهكذا كتب على الشعب الكردي مرة اخرى ان يظل اسير الظلم والعنصرية ، ولكن هذه المرة بفعل صراع المصالح للدول الامبريالية الكبرى خاصة بريطانيا وفرنسا ، فرفضت معاهدة لوزان خارطة الاراضي الكردية السياسية على ما هي عليه الآن .

« وفي عام ١٩٢٥ قامت ثورة كردية ضد الاتراك في منطقة « ديار بكر » بقيادة الشيخ « سعيد بيران » ، تم قمعها بقسوة شديدة واعدى الشيخ في احدى ساحات المدينة ، وفي عام ١٩٢٧ - ١٩٢١ قامت انتفاضة اخرى بقيادة الجنرال « احسان يوري باشا » ، فقمعت هي الاخرى بقسوة (٩) . »

وهكذا نرى ان اختلاف الاتجاهات التي حكمت الجمهورية التركية ، لم تختلف من حيث الجوهر من حيث نظرتها الى قضية الشعب الكردي ، فالاسلاميون المتعصبون ، نظروا الى الاكراد من منطلق انهم مسلمون ولا يحق لهم الانفصال عن وطنهم ودولتهم (تركيا) . والعلمانيون (الكماليون) نظروا الى الاكراد من منطلق الحاجة الى قوة اليد العاملة اللازمة للتحديث والعصرنة ، والعسكريون نظروا اليهم كجنود في وحداتهم العسكرية ، واثبات حضورهم الجديد في حلف الناتو ، وتسخيرهم في الخارج (الاسواق الاوروبية) كعمال

لرفع الدخل القومي التركي من العملات الصعبة .

وعلى الرغم من هذه الخدمات التي يقدمها الاكراد (في تركيا) بملايينهم الثمانية ، فان ذلك لم يغير من احوالهم نحو الافضل « فهم لم يحصلوا على اي شيء » ، وبقي وضعهم كما كان سابقاً دون اي تطور ، بالاضافة الى ذلك حرم عليهم الظهور بملابسهم الوطنية ، ومنعوا من ان يدرسوا بلغتهم الكردية ، او طبع المنشورات الادبية بها ، وحسب المراسيم الشوفينية ، غالباً ما يسمون بـ (اترك الجبل) ويقمع اي نشاط سياسي لهم ، ويكفي ان تضرب مثلاً عن اوضاعهم المعيشية السيئة للغاية ففي عام ١٩٧٠ كان يوجد طبيب واحد لكل (١٠,٠٠٠) نسمة كردية ، يقابله (٤,٣) طبيب لنفس العدد من السكان الاتراك (١٠) .

ولكن ... هذه الازعاج التي يعيشها الاكراد في تركيا ، كنتيجة لسياسة القهر والاستغلال والتذويب القومي التي تمارسها البورجوازية التركية وحكوماتها المختلفة ، خاصة حكومة الاحكام العرفية بقيادة الجنرال « ايفرين » انصياً لرغبة الامبريالية الاميركية ، ودول حلف شمال الاطلسي ، واشباعاً لنهم وعنصرية وفاشية ارباب الرأسمال التركي ، لم تثن الاكراد عن التمسك بهويتهم القومية بمختلف الاشكال والوسائل ، وقد بدأت قواهم الاكثريورية في ممارسة الكفاح المسلح ضد العنصرية التركية ، وتتطور هذه المسيرة النضالية باستمرار على الرغم من اجراءات القمع والتنكيل والاعدامات .



القضية الأرمنية :

ما تعرض له الشعب الارمني من مذابح ، فاقت فظائعها القدرة على الوصف ، لهو من اكثر الصفحات سواداً ووحشية في تاريخ العنصرية الحاقدة ، والتي نفذتها الطبقات التركية الحاكمة ضد الشعوب ، رغم كل الخدمات العظيمة التي قدمها الشعب الارمني للمجتمع العثماني ، منذ وقوعه تحت نير عبوديته عام ١٥٢٠ ، فمنهم الفنانون ، والمحامون ، والكتاب ، والصحافيون ، والصناعيون والحرفيون المهرة ، بل ان هذا التمايز الحضاري لابناء الشعب الارمني هو احد الاسباب الرئيسية التي دفعت بالحسد والحقد العنصري القومي التركي لارتكاب المجازر المتتالية ضد هذا الشعب .

فالشعب الارمني من اقدم الشعوب التي قطنت منطقة الشرق الاوسط ، ومن اكثرها عراقاً وحضارة ، وهو تاريخياً موجود على ارضه منذ ٢٥٠٠ سنة قبل الميلاد ، وفي القرن السادس عشر قبل الميلاد ، اسس اول دولة ارمنية مستقلة باسم « دولة ارارادو الملكية » - نسبة لجبل « ارارات » الموجود حالياً تحت السيطرة التركية ، وكان مركز هذه الدولة مدينة « فان » الموجودة ايضاً تحت السيطرة التركية . وعلى الرغم من الغزوات المتكررة التي تعرض لها من قبل الرومان ، والمنغوليين ، والعرب ، واخيراً العثمانيين الاتراك ، بقي الشعب الارمني مقيماً فوق ارضه ، والتطورات التاريخية تؤكد ان الشعب الارمني الذي هو من اصل « هندو - اوروبي » قد جاء وتكون عبر التاريخ وشروط تكون موجودة ايضاً ، فكان لهذا الشعب العريق حضارته الزاهرة التي احتلت مكانة في تاريخ المنطقة ، وله ثقافته الزاخرة المتمثلة بأدبه المتطور والرفيع^(١١) .

« وفي عام ٣٠١ بعد الميلاد ، تأسست الكنيسة الارمنية ، وبعد هذا التاريخ بمئة عام ، ونتيجة لتطورات المنطقة في ذلك العهد ، اوجد الارمن الابجدية الارمنية - وهي الابجدية الخاصة به كشعب ، وقد لعبت هذه الابجدية دوراً تاريخياً هاماً ، وميزت القومية الارمنية عن القوميات الاخرى^(١٢) » .

« وبحلول عام ١٥٢٠ بسط السلطان العثماني - سليم - نفوذه على معظم مناطق ارمينيا . وعلى مدى ثلاثة قرون ، أي خلال الفترة الواقعة بين القرنين

السادس عشر والثامن عشر ، كانت ارمينيا بؤرة للتوتر ، ومسرحاً للصدامات والصراعات والحروب التوسعية العدوانية (الحرب التركية - الفارسية . والروسية الفارسية . والروسية - التركية) التي عانى منها الشعب الارمني الكثير من المحن والمصائب ، وجلبت له الدمار والخراب خصوصاً تلك الحروب التي جرت بين الدولتين الصفوية الفارسية ، والعثمانية .

وفي عام ١٦٣٩ قسمت ارمينيا نهائياً حيث الحق الجزء الشرقي منها بالدولة الفارسية الصفوية ، ثم آل هذا الجزء من ارمينيا ودخل في حوزة روسيا القيصرية بموجب معاهدة (تركمان جاي) ، التي عقدت عام ١٨٢٨ نتيجة هزيمة الفرس في حروبهم مع الروس ، خلال الاعوام (١٨٢٦ - ١٨٢٨) (١٣) .

اما القسم الباقي من الاراضي والشعب الارمني ، فقد بقي تحت نير الحكم العثماني ، وفي البداية حاول العثمانيون استمالة الارمن للاستفادة من مواهبهم وخبراتهم ، ولكسب ولائهم ، وما ان استقرت امور الدولة العثمانية ، حتى انقلب سلاطينها وساستها ، والمتنفذون فيها رأساً على عقب انقلاباً يتناسب مع طبيعتهم الوحشية ، وسياستهم العنصرية الهمجية .

فذاق الشعب الارمني على ايدي الحكم العثماني ، ثلاثة انواع من الاضطهادات - شأنهم في ذلك شأن الاقوام المسيحية الاخرى ضمن الدولة العثمانية - واضطهاد قومي واضطهاد ديني .

وعندما بدأ العثمانيون سياسة « التتريك » ضد الارمن ، ادركوا منذ البداية صعوبة هذه المهمة ، نظراً للفارق الحضاري بين القوميتين الارمنية والتركية ، إذ ليس سهلاً ان ينصهر شعب متحضر ضمن شعب اقل تحضراً ، ومن ناحية اخرى وجدوا ان الارمن شديداً التمسك والتعصب لقوميتهم ودينهم . لذا تفتقت العقلية العنصرية لحكام الدولة العثمانية عن ابشع اساليب الارهاب والتنكيل ونفي الاسر ، ومصادرة الاراضي تحت وطأة الضرائب الباهظة ووسائل جمعها وسلبوا الاطفال الارمن باسم « ضريبة الدم » وفرضوا عليهم اللغة التركية . الخ .

ومقابل سياسة التنكيل والقتل التي استخدمها الحكام العثمانيون وولاتهم

وفرقهم الانكشارية ، وكردة فعل طبيعية «فقد قامت عدة حركات شعبية عبّرت عن اصرار الجماهير الارمنية على رفض كافة اشكال الهيمنة والاستعباد وتمثلت بتلك الثورات والانتفاضات الفلاحية المسلمة في مناطق عديدة يسكنها الارمن وذلك في الاعوام (١٨٦٢ و ١٨٧٨ و ١٨٨٤ و ١٨٨٦) . الا ان كل هذه الثورات كان يتم اخمادها وقمعها بكل قسوة^(١٤) .

ولقد بلغت المجازر الدموية التي مورست ضد الارمن على يد السلطات العثمانية اوجها ، في عهد السلطان المستبد ، المتعصب دينياً ، عبد الحميد الثاني ، فاطلق يد الكتائب الحميدية تارة ، والقوات العسكرية تارة اخرى ، وازلام الولاة تارة ثالثة ، وعمد الى اثارة النعرات الدينية والقومية بين الاكراد والارمن تارة رابعة (كحوادث منطقة صاصون الدامية وغيرها) . وقد راح ضحية هذه المجازر خلال عامي ١٨٩٤ - ١٨٩٥ ما يقارب الـ ٣٠٠ الف مواطن ارمني . وأخضع الباقون لظروف معيشية قاسية ، من الخوف ، والجوع والتشرد ، وتشقت العائلات والاسر .

لذا كان الارمن من اكثر الشعوب ارتياحاً واستبشاراً بعد عزل السلطان عبد الحميد ، واستقبلوا ثورة « تركيا الفتاة » ، بارتياح كبير ، اسوة بباقي الشعوب من رعايا الامبراطورية ، وشكلوا جمعيات « الاخاء الارمني التركي » ، عام ١٩٠٨ غير ان انقلاب سياسة الاتحاديين عن شعاراتهم في العدل ، والحرية ، والمساواة ، وكشفهم عن نواياهم العنصرية تجاه الشعوب غير التركية ، قد خيّب آمال الارمن ، الذين كانوا اول الشعوب التي استهدفتها سياسة الاتحاديين الاجرامية التي تميزت بالوحشية والهمجية التي لا حدود لها . « فارتكب الاتحاديون مذبحه جديدة في نيسان عام ١٩٠٩ ذهب ضحيتها ٣٠ ألف ارمني^(١٥) » ،

وفي عام ١٩١٥ ارتكب الاتحاديون افظع مجزرة عرفها التاريخ بحق الشعب الارمني ، كاشفين عن وجههم الاجرامي الوحشي . وسياستهم العنصرية المعادية للجنس البشري بشكل عام .

وقبل الدخول في تفاصيل هذه المجزرة ، تجدر الاشارة الى ان تطورات في غاية الاهمية قد حدثت منذ استلام الاتحاديين الحكم وحتى الشروع في تنفيذها ، وهذه التطورات شكلت الدوافع الذرائعية لارتكابها : -

- ١ - في ٢٢ ايلول عام ١٩٠٨ وبعد انقلاب تركيا الفتاة مباشرة ، اعلنت بلغاريا استقلالها وانفصالها عن الامبراطورية العثمانية .
- ٢ - في ايلول عام ١٩١٢ حشدت دول البلقان الثلاثة (بلغاريا ، وصربيا واليونان) قواتها على الحدود التركية ، وطلبت من تركيا منح السكان المسيحيين الحق في الحكم الذاتي .
- ٣ - في ٥ تشرين الاول عام ١٩١٢ ونتيجة لرفض تركيا انذار الدول الثلاث المشار اليه ، زحفت قوات هذه الدول ، وتوغلت في عمق اراضي تركيا مجبرة إياها على توقيع معاهدة « لندن » في ١٧ ايار ١٩١٣ والتي فرضت على تركيا منح الحكم الاداري للمسيحيين ضمن اراضيها .
- ٤ - في عام ١٩١٣ بدأت الحرب البلقانية بين الدول الثلاث بتشجيع من الدول الامبريالية الكبرى .
- ٥ - في عام ١٩١٤ بدأت الحرب العالمية الاولى ، واعلنت تركيا انضمامها الى دول الحلف المركزي (المانيا - النمسا - ايطاليا) .
- ٦ - في نفس العام اخترقت القوات الروسية الاراضي التركية .



هذه التطورات ، بالاضافة الى ان الارمن انفسهم استبشروا من نتائج الحرب واستقبلوا القوات الروسية المتقدمة بفرح ، وهم يرون انهيار وتراجع القوات التركية . اتاحت الفرصة السانحة امام السلطة التركية للتخلص نهائياً من احدى مشاكلها الداخلية المزمنة « مشكلة الارمن » .

لذا « لم تكن القضية قضية ذبح شعب » على الهوية ، فحسب ، بل كانت ايضاً وبصفة خاصة تخلصاً ونهائياً منه بحيث لا يعود قادراً على الرجوع ، ولا حتى رغباً فيه ، من هنا الفظائع التي ارتكبت قصداً وعمداً^(١٦) .

« في ٢٤ نيسان ١٩١٥ القي القبض في استانبول على حوالي ٢٥٠ شخصية ارمنية ، والذين اعتقلوا كانوا صحافيين ومحامين ورجال دين وكتاباً ورجال اعمال دohمت منازلهم ، وابعدوا عن العاصمة ، ثم تم اعدام اكثرهم دون محاكمة^(١٧) » .

« وفي اليوم التالي القي القبض على ٨٠٠ شخص ارمني تمت تصفيتهم

جميعاً وهم في الطريق الى الاناضول ، وهكذا توالى حملات الاعتقال والابادة في استانبول ، حيث شملت جميع المواطنين الارمن الذين كان يبلغ تعدادهم آنذاك ١٥٠ ألف أرمني .

وفي الشهر التالي ، ١٥ أيار ، بدأت حملات التهجير والابادة الجماعية في عدد من الولايات (كارين - طرابزون - سيواز - خاربيرد - ديار بكر) وغيرها من الولايات الواقعة شرقي الاناضول^(١٨) .

« وتواصلت هذه المجازر الجماعية البشرية الرهيبة لتخلف في النهاية مليوناً ونصف المليون قتيل من أبناء هذا الشعب من الرجال والشباب والشيوخ ، وحتى الاطفال الذين كان يتم ذبحهم امام أعين امهاتهم ، والنساء الحوامل اللاتي كان يجري بقربطونهن ، والصغار الرضع ، بحقد اسود دفين ، ودون أدنى رحمة او شفقة ، ورافقت حملات الابادة الجماعية هذه عمليات تهجير وتشريد مكثفة خارج الوطن الى العمق التركي ، ومناطق اخرى ، بهدف اقتلاع جذور الشعب الارمني ، وادت الى إخلاء ارمينيا من سكانها نتيجة هروب مئات الألوف الى الاقاليم المجاورة طلباً للنجاة^(١٩) ،

اما طلب النجاة هذا فلم يكن متوفراً الا لعدد قليل ، فلقد ، « فقد في هذه الهجرات آلاف الناس حياتهم نتيجة المرض والجوع والتعرض للهجمات^(٢٠) .

وامعاناً في جريمة التقتيل والذبح والمجازر ضد هذا الشعب ، « ارسل طلعت باشا - بصفته وزيراً للداخلية - وقد اقترن اسمه بالمذابح الارمنية - برقية عاجلة وجهها بتاريخ ١٥ ايلول ١٩١٥ الى والي حلب شدد فيها على وجوب : إبادة العنصر الارمني الذي يسعى منذ قرون الى تقويض اسس الامبراطورية العثمانية ، وأردف : كذلك نطلب منكم ان تعملوا جاهدين للقضاء عليهم ولمحو الاسم الارمني بالذات ...^(٢١) »

« لقد بدأ الشتات الارمني والنزوح الجماعي ، نحو اجزاء اخرى من العالم عقب مذبحة ١٩١٥ ، إلا ان الارمن تشبثوا بتقاليدهم للاحتفاظ بروابطهم مع الوطن .

وان قمم ارارات* ، المغطاة بالثلوج والمطلة على عاصمة ارمينيا القديمة «يريفان» هي ملهمة الغضب الارمني على تركيا ، وبؤرة للمشاعر الوطنية ، لا

سيما وانها تذكرهم بصورة دائمة بأهوال المذبحة^(٢٢) ،

ومما تجدر الإشارة اليه ، انه بعد انتصار ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى في روسيا عام ١٩١٧ ، وما أعقبها من اعلان لحقوق شعوب المستعمرات التابعة لروسيا القيصرية ، اقيمت فوق جزء من « ارمينيا الشرقية » - جمهورية ارمينيا السوفياتية - وتبلغ مساحة هذه الجمهورية ٢٩٨٠٠ كيلومتر مربع ، وعدد سكانها ثلاثة ملايين ارمني ، وعاصمتها «يريفان» . .

« اما في المهجر فيبلغ عدد الارمن في كل انحاء العالم حوالي ثلاثة ملايين ، وكانت اكثريتهم ولغاية السبعينات موجودة في منطقة الشرق الاوسط ، ولكن بعد السبعينات تغير اتجاه الهجرة ، وأصبح اكبر تجمع للارمن في المهجر في الولايات المتحدة الاميركية ، اذ يبلغ تعدادهم فيها اليوم حوالي ٧٥٠,٠٠٠ نسمة^(٢٣) . .

ان تلك المذابح التي قام بها المتنفذون في الدولة التركية ، من رجال سلطة وأدواتهم ، ومن قوى فاشية ظلامية ، تنفيذاً لسياستهم العنصرية الحاقدة ، ضد شعب كان له دور هام في التطور الحضاري لمنطقة الشرق الاوسط ، وما أعقبها من تشتت وتشريد لمن تبقى في جميع انحاء العالم ، ستظل من احلك الصفحات سواداً في تاريخ العنصريين الأتراك .

فالشعب الارمني الذي ترك وراءه وطنه الذي هو اعظم قيمة لا يمكن للانسان ان ينخلّي عنها بسهولة ، لن ينسى هذه المذابح ، ولن يفقد آماله ، وهو بالفعل قد بدأ يقتص من جلاديه .



القضية التركمانية :

تنحدر القبائل التركمانية من نفس اصول القبائل التركية ، وهاجرت الى الاناضول في نفس الفترة التي سكنته القبائل التركية تقريباً ، لذا عندما بدأ الاتراك في تأسيس دولتهم ، كان التركمان هم اول من تعرضوا لحملات الغزو التركية ، حيث جرت أولى عمليات التتريك ضد الاقوام غير التركية ، مستفيدين من ثلاثة عوامل رئيسية هي : -

١ - ان التركمان هم من نفس الاصول التركية ، ويدينون بالاسلام ، ولم تكن لهم حضارة متميزة ، بل يشاركون القبائل التركية بتخلفهم ، ولم يكونوا قد استقروا في منطقة محددة بعد هجرتهم الى الاناضول ، بل كانوا متفرقين جغرافياً ، ومختلفين عشائرياً ، مما سهل عملية فرض الطاعة عليهم من قبل السلاطين العثمانيين .

٢ - ان الكثير من العائلات التركمانية رأت في قوة الاتراك ، قوة للدين الاسلامي ، لذا برزت خضوعها القومي بالواجب الديني . خاصة انها كانت ترى في توسع الدولة التركية ، استمراراً لاستقرارها وتزايد مصالحها ونفوذها ، على حساب القوميات الاخرى ، انطلاقاً من كونها القومية الاقرب الى القومية التركية .

٣ - اراد الاتراك من خلال إخضاع القبائل التركمانية بالقوة ، إرهاب القوميات الاخرى ، التي رفضت سياسة التتريك لذا لم تتأخر الطبقات الحاكمة التركية في التوجه الى الاقوام التركمانية ، فمع فرض طاعتها السياسية ، بدأت تغزو العشائر التركمانية ، وتركتها امام اختيارين ، إما الانسحاب الى الجبال وإما الفناء^(٢٤) ، اذا ما رفضت الخضوع المطلق للدولة التركية ، وتخليها عن قوميتها

، وتعتبر الاقوام التركمانية إحدى أكثر الاقوام التي تعرضت لأشرس الهجمات من السلاطين العثمانيين . مما دفع بقسم كبير منهم الى الهرب ، وكانت هجرتهم الى ايران تصل الى مئات الألوف (على اعتبار ان ايران كانت في

صراع مع العثمانيين) . وان مقطع الشعر الذي كان يردده التركمان في ذلك الوقت - افتحى ايتها الابواب لنذهب الى الشاه - هو افضل الامثلة على حقيقة ما كان يعانيه التركمان . وتركت حركة الالتجاء هذه ايضاً تأثيراتها على التركمان حتى يومنا هذا ، ومعروف انه أبيد الآلاف من الاشخاص خلال هذه الحركة الالتجائية^(٢٥) ،

أما العائلات التي فضلت الخضوع للدولة العثمانية ، فقد كانت أولى القوميات التي طبقت عليها سياسة التتريك ، وبذلك انخرطت في الحياة التركية - العثمانية . وشيئاً فشيئاً بدأت تفقد مميزاتها القومية حتى ذابت نهائياً في بعض جوانبها . وقد استخدمت هذه الاقوام من قبل السلاطين العثمانيين كقوة ضاربة في غزوات العثمانيين في البداية ، ثم في الاستقرار في الاماكن المفتوحة ، كجزء من سياسة التذويب القومي .

وقد لعب التركمان دوراً بارزاً في هذا المجال في جميع الاماكن التي وصلت اليها الفتوحات العثمانية ، خاصة في مناطق القوميات المسيحية (وتحديدأ في منطقة البلقان) عن طريق دفعهم للاستقرار في المناطق الصالحة للزراعة بعد تخليصها بالقوة من ايدي اصحابها الأصليين ، تحت قانون « سيادة المنقصرين » ، فاصبحت نظرة القوميات الاخرى اليهم - وبالتحديد القوميات غير المسلمة - لا تختلف عن نظرتهم الى الاتراك انفسهم ، نتيجة قيامهم بأبشع المجازر ، والاعتداءات ضد المواطنين ، واملاكهم ، طمعاً في انتقال هذه الاملاك الى ايديهم .

وكذلك فقد لعب التركمان دوراً بارزاً في حملات إرغام هذه القوميات على اعتناق الاسلام ، من خلال انخراطهم الكثيف في مجتمعات تلك الاقوام . وعلى الرغم من انتشار التركمان في جميع المناطق التي خضعت للدولة العثمانية ، فلم يكن لها نفس التأثير في المجتمعات ، بقدر تأثيرها في مناطق القوميات غير المسلمة . ففي الدول العربية ، استقر بعض التركمان في مناطق قريبة من المدن الرئيسية ، لكنهم ظلوا معزولين عن المشاركة في الحياة الاجتماعية بل ان الاغوات ، والولاة ، ورجال الاقطاع العرب ، استخدموهم كأيد عاملة رخيصة ، خاصة في مجال الزراعة . واذا كانوا قد استخدموا لقرض الاضطهاد القومي

والديني على الاقوام غير المسلمة ، فانهم في المناطق العربية وفي تركيا نفسها ، كانوا يتعرضون الى الاضطهاد الطبقي ، كون غالبيتهم العظمى من الفلاحين الفقراء ، والى اضطهاد قومي ، كونهم من قومية اكثر وضاعة .

وخلال فترة الحكم العثماني ، وحتى انهياره ، لم تتميز حياة التركمان ، بأكثر من ذلك داخل المجتمع العثماني . وبعد قيام الجمهورية التركية إثر إنقلاب « تركيا الفتاة » ، وبعدها ، حاول الاتراك الاستفادة من وضع التركمان وانتشارهم في بعض المناطق ، منها العراق وبلغاريا ، كأقلية قومية تابعة لتركيا ، في تلك الدول انطلاقاً من سياستهم الطورانية .

« لقد كانت سياسة « فرق تسد » هي القناة التي مرت عبرها سموم الطورانية ، لكي تستقر في بعض الرؤوس (...) ولقد فشلت هذه السياسة في اغلب جوانبها ، لان الاغلبية الساحقة من التركمان مارست حياة عادية مسالمة لا تعكرها أية نغمة عنصرية (خاصة في الدول العربية ، وتحديداً العراق) ولم تنظر هذه الاقلية الى مصالحها ومستقبلها ، إلا من خلال تأخيرها البديهي والطبيعي مع العرب والاكرد لذا انخرطوا في الحياة الاجتماعية بشكل كامل (٢٦) . »

ومع مجيء سياسة الشركات النفطية ضمن السياسة الاستعمارية العامة ، التفت سوية ، مع النزعات الطائفية والقومية التركية التي كان سلاطين آل عثمان قد زرعوها ، « فنجحت في احدى جوانبها في اثارة النغمة التركمانية ، فكانت احدى الثمرات المرة ، تلك الاحداث المؤلمة التي وقعت في صيف عام ١٩٥٩ في العراق ، وراح ضحيتها المئات من الطرفين (٢٧) . »

وتحاول السياسة التركية حتى اليوم الاستفادة من هذه الاقليات التركمانية في التأثير على استقرار المجتمعات الموجودة فيها ، بشتى الطرق ، ومختلف الوسائل ، الا انها فشلت لان التركمان انفسهم ربطوا مصيرهم بمصير تلك الدول .



هوامش

- (١) مجلة « صوت كردستان » ، الناطقة بالعربية : العدد ٣٠٢ ص ٤٣ (تاريخ نيسان - ايار ١٩٨٦) .
- (٢) آلان عبد الله أوج : مختارات ، ١ ، منشورات حزب العمال الكردستاني (PKK) ١٩٨٥ - ص ٢٩
- (٣) زكي بك محمد أمين : خلاصة تاريخ الكرد وكردستان (من أقدم العصور حتى الآن) (صدر عام ١٩٣١ باللغة الكردية ترجمه الى العربية - محمد علي عوني . اصدار لبنان ١٩٨٥ - ص ٢٤٧
- (٤) المصدر نفسه : الصفحات من ٢١٨ - ٢٥٧ .
- (٥) المصدر نفسه : ص ٢٥٤ - ٢٥٥
- (٦) آلان عبد الله أوج : مصدر سابق ص ٤١ .
- (٧) زكي بك محمد أمين : مصدر سابق ص ٢٦٤ .
- (٨) طه عامر : حركة التحرر الوطنية الكردية وأفاق المستقبل (دراسة) في صحيفة صوت الرافدين العراقية - تاريخ ١١/٢/١٩٨٥ العدد ٦٤ .
- (٩) المصدر نفسه : العدد ٦٥ .
- (١٠) لازيروف - البروفيسور في العلوم التاريخية السوفياتية : حول المسألة الكردية (دراسة) عن مجلة آسيا وأفريقيا : كما وردت في صحيفة صوت الرافدين العراقية العدد ٢٢ ترجمة مرتضى العلاك .
- (١١) انظر بهذا الشأن :
- طه عامر : القضية الارمنية تتبع تاريخي (دراسة) صحيفة صوت الرافدين العراقية - العدد ٧٤ تاريخ ٢٢/٤/٨٥ .
- صحيفة القاعدة الفلسطينية : العدد ١٢ تاريخ ١٠/٤/٨٥ - ص ٣٠ .
- (١٢) صحيفة القاعدة : مصدر سابق - ص ٣٠
- (١٣) طه عامر : مصدر سابق
- (١٤) المصدر نفسه .
- (١٥) المصدر نفسه .

(١٦) العلم حنا : الارمن مسألة قديمة (دراسة) مجلة الاسبوع العربي العدد

١١٦٣ تاريخ ١٩٨٢/١/٢٥ .

(١٧) المصدر نفسه .

(١٨) مجلة فتح : في الذكرى السبعين لمجزرة الشعب الارمني - العدد ٣٥ تاريخ

١٩٨٥/٤/٢٢ ص ٢٢ .

(١٩) طه عامر : مصدر سابق .

(٢٠) آلان عبد الله أوج : مصدر سابق ص ٣٩ .

(٢١) كالوستيان جوزف : الذكرى السبعون للمجزرة الارمنية الكبرى (دراسة)

جريدة ، السفير ، اللبنانية - العدد ٣٩٢٧ تاريخ ١٩٨٥/٤/٢٤) .

* جبال ارارات ، تعتبر مقدسة بالنسبة للارمن ، وقد تفازل عنها الاتحاد

السوفييتي لتركيا بموجب معاهدة ، كارس ، عام ١٩٢١ .

(٢٢) جريدة الشرق اللبنانية : الشعب الارمني لم يفسى مذبحه ١٩١٥ العدد

١٠٠٥٤ تاريخ ١٩٨٢/١١/٥ .

* هذه المساحة لا تشكل سوى ١٠٪ من مساحة الاراضي الارمنية التاريخية .

(٢٣) صحيفة القاعدة : مصدر سابق ص ١٢

(٢٤) آلان عبد الله أوج : مصدر سابق ص ٢٨

(٢٥) المصدر نفسه : ص ٢٨

(٢٦) الخالدي وسام : التركمانية لا تعني الطورانية (دراسة) صحيفة صوت

الرافدين - العدد ٢٦ تاريخ ١٩٨٤/٤/٣٠ .

(٢٧) المصدر نفسه .

القسم الخامس

تركيا من التحديث الى الفاشية

وجهان متناقضان :

ان البنى الاجتماعية لا يمكن ان تكون معلقة في الهواء ، انما هي بالضرورة ستكون مرتبطة بالظروف التي نشأت فيها ، وبالدوافع الداخلية والخارجية التي ساهمت في تبلورها .

من هنا فان البرجوازية التركية التي ولدت وترعرعت في ظل السياسة الطورانية العثمانية ، قد حملت في اعماقها اثقال هذه السياسة ، بل انها تصاعدت على هذا الأساس .

«ولقد اختارت البرجوازية التركية مع ولادتها سياسة السلاطين الموجهة ضد الشعوب ، والمنظمة خلال مرحلة معينة ، وواصلت الغزو والنهب الذي اختاره السلاطين نظام للدولة ، واتخذت بهدف خلق قومية واحدة ضمن - الميثاق المللي - العنف المكشوف كقاعدة لأساس تحركها ضد الشعوب»^(١) .

لقد راينا كيف انقلب الاتحاديون إثر انقلاب « تركيا الفتاة » على شعار « عدالة ، حرية ، مساواة » ، وأثبتوا أنهم من احدى الطبقات الماهرة في ممارسة الابادة والمذابح ضد الشعوب ، إلى درجة أدهشت حتى أكثر القوى بطشاً في التاريخ وفي نهاية ١٩١٨ وجدت البرجوازية التركية أنها وجهاً لوجه أمام مازرعتها يداها من ظلم وتفرقة بين الشعوب ، فوقفت هذه الشعوب ضد تركيا وأعلن الكثير منها انفصاله عنها ، أو رغبت الملحة بهذا الانفصال ، بالاضافة الى ان تركيا قد وجدت نفسها أيضاً نتيجة اشتراكها في الحرب العالمية الاولى - أنها أمام قانون المنتصرين الذين راحوا يقطعون الأراضي مما كان يسمى بالامبراطورية العثمانية ، حتى أصبح يهدد الكيان التركي برمته .

غير أن هذا الكيان عاد وأنقذ مرة اخرى بفعل ثلاثة عوامل رئيسية :

١ - التنافس بين بريطانيا وفرنسا على تقاسم المصالح والأراضي ، والانتداب على التركة العثمانية .

٢ - قيام ثورة اكتوبر الاشتراكية ، وتخوف الدول الغربية من تأثيراتها .

٣ - قيام ثورة « مصطفى كمال أتاتورك » ، الضابط الألباني الأصل الذي انتصر على اليونانيين سنة ١٩٢١ ، ١٩٢٢ وحصل على تكريس كيان تركيا

بواسطة معاهدة لوزان ، ٢٤ تموز ١٩٢٣

« لقد كان لانقلاب اتاتورك الأثر الكبير في عملية خلق تركيا المعاصرة ، إذ أدت الإصلاحات التي قام بها إلى تصليب بنيان الدولة الحديثة عبر التركيز على فكرة القومية التركية من منظور « علماني تحديثي » ومن خلال انتهاج خطة تنمية اقتصادية شاملة ، كان من نتائجها خلق قاعدة اقتصادية متماسكة ، وتركت هذه القاعدة إنعكاسها الواضح على الأنظمة التشريعية والإدارية التي شهدت بدورها عملية إصلاحات وتغييرات جذرية ، لتتوافق مع الاتجاه التحديثي للحكم الجمهوري الذي كرسه إنقلاب اتاتورك^(١) »

لقد أراد مصطفى كمال أن يصهر المجتمع التركي برمته ، وجعله أمة من الغرب الحديث ، إلا أن هذا الهدف قد اصطدم بقوة مع طبيعة البرجوازية التركية (المثقلة بتقاليد الماضي ، فالتحديث وتخفيف وطأة العنصرية التركية اصطدام بالجذور العميقة لتركمة السلاطين ، وطورانية البرجوازية التي كانت قد تحولت إلى أحط أنواع الفاشية ، فوق أن محاولة جعل تركيا أمة من الغرب (المسيحي) قد كبحتها ثقل الإسلام .

لذا « عندما أراد مصطفى كمال أن يجعل من التركي انسانا حرا (حسب المفهوم الأوروبي) ، كان في الوقت ذاته مضطرا لأن يجرده من حرية العبادة^(٢) » .

لذا أسس مصطفى كمال « حزب الشعب التركي » ليكون الأداة السياسية الفعلية في تغيير بنية المجتمع التركي ، إلا أن شخصية « مصطفى كمال » القوية كان لها الدور الأكبر ، إذ بعد مجيء خلفائه ، ازدادت حدة التناقضات الداخلية ، وبدأ تراجع الأفكار الكمالية ، نتيجة تساهل « عصمت اينونو » - الذي خلف اتاتورك - مع التقاليد القديمة ، مما أدى إلى ترك « حزب الشعب » الحكم لصالح « الحزب الديمقراطي » برئاسة جلال بايار وعدنان مندريس « عام : ١٩٥٠ . وقد امتدت فترة تولي الديمقراطيين منذ عام ١٩٥٠ - ولغاية ١٩٦٠ عندما قام الجيش بانقلاب عسكري ضد حكومة « عدنان مندريس » الذي قُدم إلى المحاكمة وأعدم .

ويمكننا أن نرصد التطورات الرئيسية التالية خلال هذه الفترة : -

أولاً : على الصعيد الخارجي : -

- ١ - في عام ١٩٥٢ انضمت تركيا الى دول حلف شمال الأطلسي انسجاماً مع سياسة التوجه نحو الغرب الرأسمالي ، وتحت شعار التخوف من الأطماع السوفياتية ، وللجم معارضة التيارات الاسلامية - انمعاذية اساساً للشيوعية .
- ٢ - لم تكن السياسة الخارجية قائمة على تشديد التحالف مع الغرب وإنما على الدعم الذي يجب تقديمه لقضية القبارصة الأتراك .
- ٣ - في عام ١٩٥٢ اعترفت الحكومة التركية بالكيان الصهيوني في فلسطين
- ٤ - وقفت تركيا موقفاً معادياً للاتحاد السوفياتي ودول المنظومة الاشتراكية ، واصبحت تركيا ساحة « ساخنة » للحرب الباردة .
- ٥ - وقفت موقفاً معادياً لمسألة تحرير شعوب آسيا وأفريقيا .
- ٦ - في عام ١٩٥٥ شاركت تركيا في حلف بغداد الذي كان يستهدف ضرب حركة التحرر العربية .

ثانياً : على الصعيد الداخلي :

- ١ - سيطرة التقاليد القديمة بوجهيها العنصري القومي ، والتعصب الديني « وحدث في عام ١٩٥٥ فورة من التعصب الديني كان ضحيتها الاقليات غير المسلمة في تركيا^(١) » ، واصبح الدين من جديد سلاحاً في التنافس السياسي .
- ٢ - بداية تبلور الرأسمال التركي المالي ، المرتبط بالرأسمال العالمي ، بعد ان استطاع توسيع قواعده في أرجاء الأرياف وسيطرته « وهكذا جرى تسليم اقتصاد تركيا الى احتكار الشركات ، وكان ٤٠ ألف جرار ، و ١٠٠ ألف سيارة ، وأعداد من محطات المحروقات عبارة عن مراسيم دخول تركيا تحت الانتداب الأميركي^(٥) » .
- ٣ - معارضة شديدة من قبل الأحزاب المعارضة ، ومن قبل الجماهير التركية لسياسة الحكومة المؤيد لسياسة الولايات المتحدة ، وما نتج عنها من دخول تركيا في أحلاف عسكرية في منطقة الشرق الأوسط .
- ٤ - ردة فعل حادة وواسعة النطاق ضد الاجراءات القمعية التي قامت بها الحكومة ضد الأحزاب غير الموالية ، وضد النقابات .

• - تردي الوضع الاقتصادي التركي ، نتيجة لسياسة النهب المزدوجة التي يمارسها ارباب الراسمال المالي ، والاقطاع التركي ، بالاضافة الى النهب الذي تتولاه الشركات الاحتكارية الاجنبية .



هذه التطورات الرئيسية على الصعيدين الخارجي والداخلي ، دفعت الجيش في ٢٧ ايلول ١٩٦٠ الى الاطاحة بالحكومة ، بالاضافة الى سبب جوهري آخر وهو « إحتواء أية محاولة تغيير جذري في المنطقة ، يؤدي الى تزايد نفوذ القوى الراديكالية (اليسارية - التلميح من عند المؤلف) في البلاد مما يعرض النظام القائم للخطر(٦) .

« لقد رفع انقلاب العسكريين من جديد شعار المبادئ الكمالية الكبرى ، وبخاصة العودة الى فصل دقيق بين الاسلام والدولة(٧) ،

« وفي شهر شباط عام ١٩٦١ دعت اللجنة العسكرية التي تتولى إدارة البلاد « مؤقتاً ، الى تشكيل جمعية تأسيسية لاعداد دستور جديد للبلاد . وبالفعل أعدت هذه الجمعية بتاريخ ٩ تموز من العام نفسه الدستور الجديد ، وقد أكد النص من جديد على مبدأ الفصل بين الاسلام والدولة ، معزراً الحواجز القانونية المخصصة لتجنب التعدي الفعلي على المبدأ ، فممارسة العبادة مسموح بها ، إلا انها لا ينبغي ان تعكر النظام العام : لذلك يحظر من جديد النشاط الخارجي للجمعيات الدينية ، ويلغى التعليم الديني الرسمي الموزع على اساتذة الديانة . غير ان المشروع يبدي في الوقت ذاته اهتمامه بالحؤول دون العودة الى اساليب فوضوية في المؤسسات الخاصة : ينبغي على هذه المؤسسات ان تكون مراقبة ومسموحاً بها من قبل الدولة ، وسيصار الى اغلاقها اذا كانت المواد التي تدرسها مخالفة للعلم في هذه الأيام . وأخيراً ، يحظر كل إستغلال للمشاعر الدينية لهدف سياسي ، كما تحظر كل دعاية تتناول نظام الدولة على أساس ديني(٨) .

ان نظرة سريعة الى هذا النص من الدستور تؤكد مدى احتداد الصراع السياسي على أساس ديني في المجتمع التركي .

كما ان الدستور لم يستطع أن يكبح جماح القوى المعارضة ، بل على العكس

من ذلك فقد وجدت هذه القوى مناخاً جماهيرياً أكثر اتساعاً خاصة بعد وصول حزب العدالة الى الحكم عام ١٩٦٥ .

ولقد شهدت الفترة الممتدة بين الاعلان عن الدستور ، وحدث الانقلاب العسكري بتاريخ ١٢ آذار ١٩٧٠ جملة تطورات في غاية الاهمية بالنسبة للحياة التركية .

فالى جانب الصراع بين القوى التقليدية المحافظة (الدينية والقومية) ، وبين قوى التحديث والتغريب ، ظهر صراع آخر لا يقل عنه أهمية وضروية ، وهو الصراع بين القوى الديمقراطية اليسارية ، وبين القوى المحافظة اليمينية ، وبرزت في اعماق هاتين المجموعتين من القوى تيارات (معتدلة ومتطرفة) ، ففي مقابل القوى المحافظة اليمينية (يسار الوسط في حزب الشعب - وغيرها) ظهرت القوى الديمقراطية اليسارية المعتدلة التي تسعى الى تحقيق مكاسبها عن طريق البرلمان ، والانتخابات الحرة ، والنقابات الشرعية . وفي مقابل القوى اليمينية المتطرفة (الدينية ، والقومية) ظهرت القوى اليسارية المتطرفة .

ففي هذه الفترة ، وعلى صعيد مواجهة القوى الديمقراطية ، اليسارية ، المتنامية ، « تم تأسيس حزب الحركة القومية ، وبذلك بدأت عملية تنظيم قوة ضاربة مدنية وعسكرية ضد اي تدخل قد يأتي من جهة غير خاضعة للسيطرة ، وللإشراف (مع خلق بديل لتدفق الشبيبة بشكل كثيف نحو الاشتراكية) ، وكذلك فقد تم اقسام عملاء المخابرات المركزية الأميركية وجواسيسها (تحت اقنعة الثورة والتقدم) بالتيار المعروف باسم « الجذري » لدى البعض ، والداعي الى توظيف تدخل الجيش لصالح القوى التقدمية (حسب الطريقة الناصرية - والبعثية - المؤلف) اما الاجراء الثالث فكان يتجسد في جعل ، حزب الشعب الجمهوري ، يطلق شعار « يسار الوسط » فالهدف من هذا الشعار كان منع تدفق الجماهير الكثيف الى مواقع تبني الاشتراكية^(١) ،

اما الجانب الآخر من الصراع السياسي فيتعلق بعلاقة تركيا مع الدول الغربية ، وخاصة الولايات المتحدة الأميركية ، وسياستها المعادية للشعوب ، فقد بدأت الكثير من القوى السياسية تطالب الحكومة بعدم الارتباط مع السياسة الاميركية . وانطلاقاً من قضية قبرص التي تفجرت عام ١٩٦٥ ، والاحداث

الدائمة بين الطائفتين اليونانية والتركية ، كانت هذه القوى ترى ضرورة التقارب مع مجموعة الدول الأفرى - آسيوية لكسب تأييدها ، وطالبت الحكومة باتخاذ مواقف أكثر انفتاحاً وتفهماً تجاه هذه الدول .

أما على الصعيد الاقتصادى ، فتركيا أصبحت فريسة للتضخم المالى - مما أدى الى انخفاض قيمة الليرة التركية بنسبة ٦٦ ٪ بتاريخ ١٠ آب ١٩٧٠ - والحمى الاجتماعية لم تكف عن التصاعد يغذيتها تصنيع فوضوى لا تفيد منه سوى أقلية من ذوي الامتيازات^(١٠) .

وتجدر الإشارة فى هذا المجال الى أن ما تميزت به هذه الفترة أيضاً هو ، زخم الجهود المبذولة من جانب رأس المال المالى لإقامة هيمنته وتكريسها ، ففي هذه الفترة نشهد العودة الى التخطيط ، وإلى تعاظم تدخل الدولة بصورة عامة . كما ظهر العديد من المؤسسات والمشاريع المشتركة على المسرح ، مشتركة بين رأس المال المالى و « العسكرية » . فالمؤسسة التعاونية العسكرية للجيش فى تركيا شريك مباشر فى هذا المجمع المشترك : بين الدولة والبنوك والصناعة والرأسمال الأجنبى . فمجموعة الضباط التى تحتل المواقع القيادية فى الجيش قد اندمجت وتوحدت مع رأس المال المالى^(١١) .

أن مجمل هذه التطورات قد أدت الى ردود فعل واسعة ، ففي شهر حزيران قامت التظاهرات العمالية التى تحولت الى هياج شعبى دام ، بالاضافة الى الضيق الفلاحى الذى لم ترد عليه حكومات أنقرة باصلاح زراعى حقيقى ، والغليان المتطرف فى الجامعات والمعاهد : كل شيء يبقى على جوف من التوتر فى المدن كما فى الأرياف . وبعد الانذارات التى أطلقها الجنرال « صوناي » رئيس الجمهورية تدخل الجيش بتاريخ ١٢ آذار ١٩٧١ ، ليقيل السيد ديميريل ، ويفرض على البرلمان رئيس دولة منتخب من العسكريين^(١٢) .

ومنذ هذا الانقلاب العسكرى ، ولغاية الانقلاب العسكرى الجديد الذى قام به الجيش بزعامة « الجنرال كنعان إيفرين » ، بتاريخ ١٢ أيلول ١٩٨٠ ، مرت تركيا بلحظات حرجة فى مختلف نواحي الحياة الداخلية ، والسياسية الخارجية ، وضعت مصير الشعب التركى ، فى كثير من الأحيان على مفترقات طرق ، صعبة الاختيار والمسالك . واتسمت الحياة فى هذه الفترة بالفوضى اللامتناهية .

١ - على الصعيد الاقتصادي : -

لقد تميزت هذه الفترة من الناحية الاقتصادية بالسيطرة الكاملة للاحتكارات المتزاوجة بين الشركات الأجنبية والراسمال الأجنبي ، وبين الدولة ، والبنوك ، وبما أن الدولة هي شريك أساسي في نظام الاحتكارات ، فإنها بالتالي سوف تخضع المجتمع برمته لسياسة النهب والاستلاب والفوضى الاقتصادية . وكذلك فإن رأس المال المالي وأرباب البنوك يصبحون شركاء أصليين في توجيه سياسة الدولة ، وتصبح الشركات الأجنبية هي التي تحدد المسار الاجتماعي والاقتصادي للدولة على أساس كمية الأرباح .

وهكذا ، فإن نشاط الدولة الهادف إلى ضبط وتنظيم الاقتصاد بما يخدم المصالح العامة للاحتكارات ، قد اتسع كثيراً ، فالدولة تستخدم مختلف الوسائل لتحقيق هذا الهدف ، مثل التوظيفات المباشرة ، وتقديم السلف للاحتكارات من الموازنة ، والاحالات والتعهدات والعقود وصفقات البيع والشراء والاعفاء من الرسوم ، وتدابير تشجيع استهلاك الدولة ، ونفقاتها والتعويضات ، وغير ذلك من الامتيازات .. ما هي إلا قنوات لإرسال المداخل المنتزعة من الشعب إلى جيوب الاحتكارات^(١٣) ،

وخلال فترة قصيرة نسبياً أصبح ، للاحتكارات سيطرة قوية على مجمل الاقتصاد : ان ٣ - ٥ ٪ من امكنة العمل تفرض سيطرتها على ٨٠ - ٨٥ ٪ من إجمالي راسمال الشركات المساهمة ، وتحقق سنوياً ما لا يقل عن ٨٠ ٪ من مجموع أرباح كل أماكن العمل في البلاد^(١٤) ،

وكذلك تلعب البنوك دوراً كبيراً في سياسة الاحتكارات ، ونهب الشعب ، بالإضافة إلى أن العديد من أرباب البنوك يسيطرون على الكثير من أماكن العمل نفسها ، أن تاريخ البنوك في تركيا هو تاريخ طويل أيضاً ، فالبنوك جنباً إلى جنب مع راسمال الدولة والأجنبي ، لعبت أهم الأدوار في نشوء الاحتكارات وتطورها ، ولهذا السبب كانت عملية الاحتكار بالذات ، كما في ألمانيا واليابان هي عملية نشوؤ رأس المال المالي المحلي ، عبر اندماج الرساميل المصرفية والصناعية اندماجاً كاملاً . وهناك ٤٢ بنكاً وما يقارب من ١٠٠ مؤسسة احتكارية في تركيا اليوم .

الا ان المؤسسات الاحتكارية العملاقة بين هذه المؤسسات لا تزيد عن ١٠ مؤسسات^(١٥) ،

أما أهم البنوك الموجودة في تركيا فهي على النحو التالي : -

١ - البنوك العائدة للدولة (الرساميل الخاصة قليلة نسبياً)

● بنك الأوقاف التركي

● بنك المعلمين

● البنك المركزي للجمهورية التركية

● البنك الزراعي في الجمهورية التركية

٢ - البنوك القومية الخاصة (رساميلها كاملة ، أو معظمها لأشخاص)

● بنك العمل التركي

● البنك الأبيض

● بنك الانشاء والتسليف

٣ - البنوك ذات الرساميل الأجنبية : -

● البنك العثماني

● البنك التجاري

٤ - بنوك التوظيف (وهي البنوك التي يتركز نشاطها على توظيف

الرساميل) .

● بنك التنمية الصناعية في تركيا

● البنك الصناعي للتوظيف

ان هذه البنوك هي التي توحد ، الفئة الاجتماعية الاحتكارية ، والتي تضم أكبر ممثلي طبقة الرساميل ، وكبار الملاكين العقاريين ، وكبار التجار ، وأرباب المصارف .

لقد ولد ارتباط الاحتكارات المحلية مع الاحتكارات الأجنبية ، تناقضات اجتماعية حادة ، فالأرباح الامبريالية الاضافية الفاحشة في الغرب ، لا يأتي القسم الأكبر منها من أرباح استغلال طبقاتها العاملة بالذات ، بل يتحقق عبر استغلال شعوب العالم ونهبها ، بما فيها الشعب التركي نفسه ، غير أن مصدر الاستغلال الرئيسي بالنسبة لرأس المال المالي التركي ، هو العامل وسائر

الكادحين في تركيا (....) وهذا الواقع دفع بالاحتكارات في تركيا لأن تمارس أبشع أشكال الاستغلال . وهذه الأوضاع تعني بالنسبة للكادحين مزيداً من الانضباط الحديدي والقهر والاضطهاد والعنف^(١٦) .

«والظاهرة البارزة الثانية ، هي ظروف العمل اللاإنسانية ، حيث أخذت عملية استغلال العاملات واستغلال الأطفال تحت اسم التدريب ، واستغلال العمال غير الشرعيين ، وغير الخاضعين لقوانين التأمينات ، أبعاداً لا تصدق^(١٧) ، !

هذا الوضع الاقتصادي ، المرتبط بمسيرة الاحتكارات في تركيا ، قد ولد عدم الاستقرار بشكل دائم : من اختناق في تأمين القطع ، وهبوط الإنتاج ، والتضخم الذي اتخذ أبعاداً مخيفة وحوادث إفلاس متكررة . وبالمقابل كانت الجماهير الفقيرة تسحق تحت وطأة الغلاء والبطالة ، ويصبح الاقتصاد في وضع لا يستطيع معه الاستمرار إلا بالحقن التي يتلقاها من الخارج ، أو القروض الجديدة التي يتم تأمينها فتتحول إلى أعباء إضافية ، لأنها لا توظف في الميادين الانتاجية^(١٨) .

وهذه المسيرة الاقتصادية المتقهقرة عسكت نفسها على الحياة الاجتماعية للشعب التركي ، خاصة وأن الدولة هي شريك في الاحتكارات ، لذا فهي تسن القوانين التي من شأنها إمتصاص دماء الشعب لانقاذ الاحتكارات ، وتزايد ارباحها . « لذا أصدرت الدولة قانوناً يمنع سفر الأتراك إلى خارج البلاد إلا مرة واحدة كل سنتين ، وهناك عدة أسباب لذلك من أهمها : نقص العملة الصعبة في خزائن الدولة . وثانيهما أن تركيا بحكم وضعها كعضو في حلف الأطلسي وأيضاً في مجموعة الدول الأوروبية ترتبط مع بلاد كثيرة باتفاقيات عمل . وهي بالتالي لا تسمح للمواطن التركي بالعمل في الخارج ، إلا من خلال الحكومة ذاتها . ونسبة العمال الأتراك في كل من ألمانيا والنمسا مرتفعة جداً لدرجة أنهم يعيشون في أحياء كاملة خاصة بهم ، ويطالبون الحكومات بحقوقهم ، وينظمون الاضرابات التي تكاد تصيب الحياة في بعض بلدان أوروبا الغربية بالشلل ، فالعامل التركي لا يقوم في أوروبا إلا بالأعمال التي تركها الأوروبيون مثل أعمال النظافة العامة ، وأعمال البناء ورصف الطرق والمجاري ... الخ^(١٩) .

« وفي السنوات الأخيرة أصبحت حكومتا ألمانيا الغربية والنمسا تطلبان

باعداد أقل من العمال الأتراك ، وذلك بسبب المشاكل العديدة التي يسببونها للحكومات . بالإضافة الى نقص الاحتياج الفعلي للعمال الأجانب ، وهكذا أصبح المخرج الوحيد للأزمة الاقتصادية الخانقة أمام الشباب الأتراك هو في الخروج على القانون ، ولم يعد لديهم سوى طريق البطالة ، والتجمع حول النواصي منذ الصباح الباكر لترتيب وتدبير السرقات ، ولعل هذه الحال المتدهورة للاقتصاد هي التي أدت الى تفشي الوسائل غير القانونية للحصول على الاموال (٢٠) ،

إزاء هذا التدهور انخفضت قيمة الليرة التركية بشكل كبير* ، وأصبح دخل الفرد منخفضاً جداً عن مستوى تأمين الحاجيات الضرورية للحياة (سكن ، مواصلات ، ملابس ، غذاء ، دواء) .

وقد ولد هذا التدهور الكثير من المشكلات الاجتماعية التي عصفت بالمجتمع التركي .

٢ - على الصعيد السياسي :

لقد شهدت هذه الفترة تطورات سياسية حادة ، سواء على صعيد مواقف الحكومة التركية ، او على صعيد القوى السياسية ، وردود فعلها المتباينة من هذه المواقف .

وقد تمحورت التباينات والتعارضات بين القوى السياسية وصراعها داخل المجتمع التركي، حول اربع قضايا اساسية:

الاولى : الارتباط بالسياسة الغربية - وتحديدأ الولايات المتحدة الامريكية -

ففي حين كانت الحكومات المتعاقبة خلال هذه الفترة ، تتجه في سياستها الخارجية نحو الولايات المتحدة ، ومجموعة الدول الاوربية الغربية ، بدفع من ارباب الاحتكار والشركات الاجنبية ، والقوى الاكثريمينية . كانت القوى الديمقراطية المتعددة مدعومة من رأي عام تركي واسع تعارض هذا التوجه ، وتطالب باتخاذ مواقف سياسية تنسجم مع المصلحة التركية . بغض النظر عن الموقف الغربي . وقد تسلحت هذه القوى بطبيعة المساعدات التي يقدمها الغرب لتركيا والتي تساهم في تكريس سياسة الاحتكارات ، ونهب الشعب ومقارنتها بالمساعدات التي يقدمها الاتحاد السوفياتي من بناء مصانع ودعم عملية

الانتاج .

الثانية : قضية غزوقبرص ، والخلاف مع اليونان ، التي اعتبرتها القوى الديمقراطية خدمة للمصالح الاميركية وليس لها مبرر ، وقامت هذه القوى بمظاهرات اتسمت بالعنف احتجاجاً على هذه الخطوة .

وقد تعرضت تركيا الى عزلة سياسية نتيجة لهذه الخطوة التي عارضتها الدول الاشتراكية ، ودول عدم الانحياز ، والامم المتحدة ، وحتى غالبية الدول الغربية ، بالاضافة الى التوتر الذي وصل الى الاستنفار العسكري مع الشريك الاطلسي اليوناني (وسنتعرض لقضية قبرص في مكان آخر من الكتاب) .

الثالثة : النظرة الى القوميات غير التركية داخل المجتمع التركي ... لقد صعدت القوى اليمينية ، خاصة الحزب القومي ، وحزب العدالة ، وحزب حماية الجمهورية من عدائها للشعوب والقوميات غير التركية التي تعيش فوق الاراضي التركية ، تحت شعار العودة ، للطورانية ، خاصة ضد الاكراد والعرب . وانشأت هذه الاحزاب بدعم من ارباب الاحتكار المالي الميليشيات الخاصة بها ، التي راحت تعتدي وتقتل الذين يعارضون هذه العنصرية القومية . وبدأت عمليات عسكرية واسعة ضد مواقع الاكراد . ووقعت حوادث دامية في تلك المناطق . بالاضافة الى اعتقالات ، وتصفية كوادر وعناصر القوى الديمقراطية المعارضة . خالقة بذلك جواً ارهابياً محموماً ، شكل قاعدة أساسية لانقلاب الجنرالات الفاشي فيما بعد .

بالمقابل تصدت القوى المعارضة لهذه السياسة ، واستخدمت بعضها اسلوب العنف في مواجهة القوى الفاشية ، الامر الذي كاد ان يوصل تركيا الى حرب اهلية دامية .

وقد فرضت الحكومة الاحكام العرفية على عدد كبير من المناطق والمدن ، إلا ان توظيف هذه الاحكام كان لحماية القوى اليمينية ولمواجهة القوى اليسارية ، واستهدافها اعتقالاً واعداماً ، فامتلات السجون بالمعتقلين السياسيين ، وتوالت الاعدامات ، واستخدمت اكلتروسائل التعذيب فاشية ، الامر الذي أدى الى ردود فعل عنيفة في صفوف الاكراد ، وقواهم الثورية ، وبدأوا يشنون حرب عصابات ضد مواقع القوات التركية . وكذلك أعلن جيش التحرير الارمني السري ، عن

قراره بالتصدي للدولة التركية ، وضرب سفاراتها ومكاتبها في الخارج ، وبالفعل بدأت عملية اغتياالات واسعة ضد الدبلوماسيين الأتراك ، والسفارات التركية لا سيما في أوروبا الغربية من قبل الجيش السري الأرمني ، لدرجة ان وجود هذه السفارات أصبح عبئاً على الدول المضيفة .

الرابعة : بروز التيارات والقوى الدينية المتعصبة . وكانت هذه القوى تلتقي مع القوى العنصرية اليمينية من حيث النظرة الى الشعوب والأقوام الأخرى ، إلا أنها كانت تطالب بعلاقات أفضل مع العالم الاسلامي المعتدل . وفي حين كانت تقف بقوة ضد الاتحاد السوفياتي و « الشيوعية » ، كانت تطالب بعدم الانجرار وراء السياسة الأميركية ، خاصة ضد العالم الاسلامي ، إلا بمقدار ما يحقق ذلك من مصالح تركية .

وبالرغم من عدم تبلور هذه التيارات في قوة سياسية منظمة ، فأنها كانت منتشرة في صفوف غالبية الأحزاب ، ورجالات الدولة وقادة الجيش . وأرباب الاحتكارات المالية . الذين كانت تناسبهم العودة لسياسة السلاطين « الطورانية » ، ويحلمون باعادة أمجادها غير ان هذه التيارات ، ودعواتها قد اصطدمت بدعاة التحديث على الطراز الأوروبي . كما اصطدمت مع القوى اليسارية والديمقراطية المختلفة ، وعلى الرغم من العاطفة الجماهيرية معها ، انطلاقياً من ثقل الاسلام في المجتمع التركي ، إلا أنها لم تصل الى أبعد من التعاطف الحذر إزاء دعواتها .



هذه الاتجاهات الأربعة ، والمواقف المتباينة منها ، والنتائج الدامية لصراعها سواء داخل السلطة وأحزابها ، أو بين الجماهير التركية ، ساهمت بشكل أساسي . في نمو « الفاشية » التركية الجديدة ، في مقابل الاحساس الشعبي العميق بالحاجة الى الديمقراطية .

وتحت وطأة المناداة الشعبية بالديمقراطية ، اضطرت الحكومة نفسها « حزب الشعب الجمهوري » ، الى المطالبة بهذه الديمقراطية ، لكسب تأييد جماهيري يمنع انهيار سلطته وشعبيته . لكن هذه المطالبة كانت تخفي بين طياتها عداة

قوياً للديمقراطيين التقدميين .

« فليس في تركيا وحسب ، بل في جميع أرجاء العالم تلجأ الاشتراكية الديمقراطية من جهة اعلان مواقف شكلية ضد الفاشية . ومن الجهة الاخرى تبادر الى اتخاذ الاجراءات والتدابير ضد الشيوعيين والثوريين ، لأنها تخاف من الاطاحة بالرأسمالية ، مثل خوفها من الموت . ولسؤ الحظ هناك ارتباط وثيق بين خوف الاشتراكية الديمقراطية من الطبقة العاملة والكادحين ، والتمرد الشعبي وبين مجيء الفاشية الى السلطة^(٢١) ، لقد فشلت القوى الفاشية التركية في الوصول الى السلطة عن طريق قوتها المنظمة على الرغم من محاولاتها المحمومة للبروز كقوة جماهيرية* لكنها دفعت بأوضاع البلاد لا يصال الفاشية الى السلطة عن طريق السلطة نفسها ، فخلقت الذرائع لوصول « جنرالات » الجيش الى السلطة باسم « وقف الارهاب » .

٣ - على الصعيد الاجتماعي :-

لقد خلقت سياسة الاحتكارات جواً مرعباً داخل المجتمع التركي . وتحولت تركيا الى مرعى أو معلف مشترك للاحتكارات المحلية والأجنبية^(٢٢) ، فباستثناء ١٢ عائلة تلعب بالملايين* . فان غالبية أبناء الشعب وصلت الى حالة فقر مدقع ، ففي الأرياف ، وضواحي المدن الفقيرة وصلت الحالة الاجتماعية الى درجة المجاعة الحقيقية ، « وتفشت الوسائل غير القانونية للحصول على الأموال من سرقة ، واحتيال ، وأعمال السوق السوداء ، والمتاجرة بالنساء .. وغيرها^(٢٣) » ، وامتلات الشوارع ، وخاصة استانبول ، بالمتسولين الذين غالبيتهم من فلاحى الاناضول ، الذين يهاجرون في جماعات غفيرة الى العاصمة الثانية بحثاً عن الثراء فيصابون بخيبة أمل شديدة لتفشي البطالة وارتفاع الأسعار^(٢٤) ، وبدلاً عن الحلم بالثراء يبدأون بالبحث عن لقمة العيش عن طريق التسول .

ان أزمة البطالة قد رافقها انخفاض في الأجور ، ونقص كبير في التأمينات الاجتماعية ، وارتفاع الحوادث الخطيرة اثناء العمل ، بحيث « أصبحت نسبة هذه الحوادث أكبر نسبة في العالم^(٢٥) » . ونتيجة لهذا الواقع انتشر الى جانب العنف السياسي ، العنف الاجتماعي المرافق لأعمال السرقة ، والمتاجرة غير

المشروعة والتهريب ، واصبحت نسبة الاغتيالات في تركيا أعلى نسبة في العالم ، فالمفقودون لا يعرف مصيرهم ، والذين يعرف مصيرهم يكونون قد تحولوا الى جثث في المناطق المهجورة او الآبار او المجاري .

اما على صعيد الصراع السياسي ، فقد اتسم بأبعاد خطيرة عندما بدأت القوى العنصرية الفاشية تمارس مختلف اشكال العنف ضد القوى الديمقراطية المعارضة ، الأمر الذي دفع بالقوى الديمقراطية للشروع في الدفاع عن نفسها بنفس الوسائل، ونظراً لقيام اجهزة الدولة القمعية من جيش وشرطة ورجال مخابرات بأعمال العنف بحجة السيطرة على الوضع، فقد اصبحت تركيا برمتها مسرحاً كبيراً لأعمال العنف والاغتيالات والتصفيات بشكل لم تشهده أية دولة في العالم خلال العصر الحديث . واصبح الرعب هو سيد الموقف ، واصبحت الاشتباكات الليلية لا تنقطع في المدن والقرى ، ولا تسمع سوى أصوات الرصاص وسيارات الاسعاف ، ودوريات الجيش والشرطة .

وقد طال هذا العنف مختلف جوانب الحياة التركية ، وكافة فئات الشعب ، واصبح المفقودون يعدون بالآلاف ، وعائلاتهم لا تعرف ما اذا كانوا في سجون السلطة، أو في المقابر الرسمية، أو جثثاً على جنبات الطرق . بكل ما يشكله ذلك من مأس اجتماعية على صعيد العائلات . وتحولت المدن الكبيرة في الليل . الى مقابر تسكنها الاشباح .

بالاضافة الى ذلك فقد شلت الاضرابات والتظاهرات الاحتجاجية الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في تركيا ، وكانت تنعكس اساساً على حساب الطبقة العاملة ، والكادحين ، نتيجة الفصل عن العمل الذي كانت تتخذه إدارة الشركات الاحتكارية .



ونتيجة لهذه الأوضاع الاقتصادية ، والسياسية ، والاجتماعية ، فقد تسارع نمو القوى اليسارية وتبلور ، وتصاعد النضال الطبقي ، وزاد تأثير القوى الثورية بين صفوف الطبقة العاملة ، وسائر الفئات الكادحة . واخذت تفرض نفسها بقوة في الحياة السياسية ، ورفعت الشعارات التحررية ، المضادة للدكتاتورية

والفاشية . والمناحية بالديمقراطية والاشتراكية ، كحلٍ وحيد لانقاذ المجتمع التركي من الاندفاع السريع نحو المجهول .

وظهرت القوى اليسارية أكثر توحداً من أي وقت مضى في مواجهة العنف الفاشي من مصدرية : أجهزة السلطة ، والقوى العنصرية اليمينية ، وبدأ ان تغييراً جذرياً سوف يعصف بالمجتمع التركي ، بكل انعكاساته السياسي، والاقتصادية والاجتماعية .

وعلى صعيد القوميات غير التركية ضمن الأراضي التركية - ونتيجة للقمع والارهاب الجديدين - فقد استنهضت مرة أخرى وبِقوة رغبتها في التحرر من الاستعمار والعبودية ، وانطلقت قواها الثورية لممارسة الكفاح المسلح ضد القوات التركية ، خاصة على صعيد الاكراد الذين تفجرت ثورتهم من جديد ، باندفاع أكبر واشمل ، ويتوحد سياسي بين الفصائل الكردية وبالأخص على صعيد الفصائل اليسارية .

والذي أربع السلطة ، والقوى اليمينية التركية ، هو التنسيق المشترك في تحقيق الأهداف والمنطلقات المشتركة بين فصائل اليسار التركي ، وفصائل اليسار للأقليات غير التركية .

• أما على صعيد الحكومة ، فلقد دخلت تركيا في السنوات الأخيرة ، ولا سيما بعد عام ١٩٧٢ في مأزق لا مخرج منه في إطار البرلمان ، مثلما هي حالها في سائر المجالات الأخرى . فخلال السنوات الأخيرة تعاقبت على حكم البلاد عدة حكومات . ومختلف الأزمات الاقتصادية والسياسية المتزايدة بلغت حدودها القصوى ، وقد قوبلت جميع المحاولات التي بذلت من أجل الحصول على المساعدات والقروض من المؤسسات الدولية المختلفة حتى حكومة « اجاويد » ، الأخيرة بالرفض ، بحجة عدم تقديم المساعدة للحكومات غير القادرة على تحقيق الاستقرار في بلدانها^(٢٦).

من هنا يبدو واضحاً أن العنف الفاشي الذي مارسه القوى اليمينية التركية ، وموقف الدول الامبريالية ، وخاصة الولايات المتحدة الأميركية الراضة لتقديم أية مساعدات اقتصادية او قروض لانقاذ الوضع الاقتصادي من الانهيار ، وانقاذ الحكومة نفسها من السقوط ، بالاضافة الى ضلوع قادة الجيش

والمخابرات والشرطة بأعمال العنف . لم تكن سوى خلق المناخ الملائم لقيام « الجنرالات » الفاشيين بالاستيلاء على السلطة ، فيما يبدو وكأنه مطلب ملح من أجل وقف العنف ، ومن أجل الاستقرار حتى تتمكن الدول الامبريالية من تقديم المساعدات الاقتصادية لتركيا .

لكن هذه الاسباب الظاهرية التي أدت الى وصول الفاشيين الى السلطة . لم تستطع ان تخفي السبب الجوهرى الذي يقف وراء تسريع هذه الأحداث بدفع وتخطيط من الادارة الاميركية ، ورجال مخابراتها المنتشرين في تركيا « فالفاشية لم تكن . ولا يمكن أن تكون خطرا حقيقيا في فترات وفي بلدان تسير فيها الأمور بشكل مريح نوعا ما - أي عندما تكون حدة الصراع الطبقي منخفضة - أما حينما يتصاعد النضال الطبقي في هذا البلد أو ذاك ويكتسب حدته ، وحينما تسير الجماهير على طريق التحرر ، وحينما تصبح البرجوازية عاجزة عن الاستمرار في الحكم . بالوسائل الاعتيادية » فعندئذ ترى القوى الحاكمة مصلحتها في الفاشية .

فالبرجوازية تلجأ الى الدكتاتورية المفصوحة - الى الفاشية - عندما ترى سلطتها مهددة بالخطر . لأنه لا يمكن الفصل بين الخطر الفاشي المتصاعد والوضع الثوري الذي يتكامل نضجا (٢٧) .

إذن إن هذه الاوضاع والدوافع بمجملها . قد سرغت في وصول الفاشية التركية الى الحكم بتاريخ ١٢ أيلول ١٩٨٠ . لتنجز المهام الداخلية - تصفية اليسار والقوى التقدمية الثورية - وتنخرط في المهام الخارجية في إطار وخدمة السياسة الاميركية إزاء المنطقة .



الانقلاب العسكري الفاشي :

في الثاني عشر من ايلول ١٩٨٠ استفاق الشعب التركي على « البلاغ الاول » الذي اعلن ان الجيش اطاح بالحكومة التركية المدنية ، وعيّن مجلساً عسكرياً من خمسة جنرالات بقيادة « الجنرال كنعان ايفرين » لقيادة البلاد ، حتى يستتب الأمن وتجرى انتخابات جديدة تعود بعدها تركيا الى « الديمقراطية » .

وقد اعلن الجنرالات فور وقوع الانقلاب ان هدفهم ليس الحكم بحد ذاته ، بل انهم مصممون على إنهاء حالة العنف ، والتدهور الاقتصادي ، بعد ان فشلت الحكومة المدنية بتحقيق هذين الهدفين . وتحت هذا الاعلان انتشر الجيش في جميع الأرجاء التركية ، معلناً الاحكام العرفية ، ومحذراً كل من يتجاوز التعليمات . ومنع نشاط كافة الاحزاب التركية ، وقام بسلسلة واسعة النطاق من الاعتقالات ، اعقبتهاموجة من الاعدامات شملت الكثير من كوادر الاحزاب ، والشخصيات اليسارية ، بحجة أنهم مارسوا العنف في فترات سابقة .

وقد أصبح واضحاً منذ البداية ان الجيش لم يقم بانقلابه لتحقيق الاهداف التي اعلن عنها . فالجيش قد أوقف الكثير من أعمال العنف ، لكنه مارس قهراً وظلماً لم يشهد لهما التاريخ التركي الحديث مثيلاً ، وعلى الرغم من انه استطاع ان يضع حداً لازمة الحكم ، لكنه بالمقابل ألغى الحياة السياسية التركية برمتها ، عندما منع نشاط الاحزاب السياسية ، خاصة حزبي « الشعب الجمهوري » و « العدالة » ، اللذين يعتبر تاريخ نشاطهما هو تاريخ الجمهورية التركية نفسه ، لما لعباه من أدوار مختلفة ، شكلت بمجملها حامل التطور في مختلف جوانب الحياة التركية ، وصراعاتها .

ونتيجة لذلك فقد ازداد الانهيار الاقتصادي خاصة وان الطريقة الفاشية ، وسياسة الاعتقالات ، والاعدامات ، والتعذيب ، وإلغاء الحياة الديمقراطية ، كانت حافزاً لدى الدول الأوروبية الغربية ، والمنظمات الدولية الاقتصادية لوقف المساعدات عن تركيا . إلا ان « الجنرالات » كانوا في ذلك ماضون في تحقيق هدفهم الفعلي . والذي يتلخص بضرب القوى اليسارية ، والمعارضة لسياسة

الارتباط الكلي بالسياسة الأميركية ، وتهيئة الوضع الداخلي التركي للعب دور ، الشرطي المتقدم ، لتحقيق المصالح الأميركية في المنطقة .

لقد ساعد في نجاح مهمة الجيش (شمولية الاعتقالات) انه طوال عامين (منذ القرار الأميركي لتهيئة تركيا للعب دور أساسي في المنطقة بعد سقوط نظام شاه ايران) واجهزة المخابرات المختلفة ، بالإضافة الى عملاء المخابرات المركزية الأميركية ، تجمع المعلومات الدقيقة والشاملة حول نشاط وحيات قيادات وكوادر وعناصر جميع الاحزاب والقوى والنقابات اليسارية ، والوطنية المعارضة للارتباط بعجلة السياسة الأميركية . الأمر الذي تكشف عن ان حملات الاعتقالات والبطش والتصفية كانت موجهة ضد القوى اليسارية ، والقوى الكردية ، بينما تركت التجمعات والاحزاب اليمينية والفاشية التي ظلت تمارس نشاطها بصورة شبه علنية^(٢٧) .

وقد استخدم الجنرالات كل امكانيات الجيش والاجهزة التابعة له في تنفيذ سياستهم هذه ، خاصة انهم كانوا يدركون بأن دورهم موضع اختبار من قبل « البنتاغون » الأميركي لاثبات قدرتهم أولاً : على لجم الحالة الثورية ، وتصفية رموز وكوادر اليسار ، وثانياً : في قدرتهم على نشر سلطانهم في عموم تركيا ، كشرط لزوجهم في مشروع السياسة الأميركية الخاص بالمنطقة .

لقد بدا الجيش التركي في عملية انتشاره ، واحكامه العرفية ، وكأنه جيش اجنبي قد احتل تركيا بعد مقاومة عنيفة .

ولعل أوضح وصف لصورة الاحكام العرفية هو ما جاء على لسان السيدة البلجيكية « هانكية » عضو اللجنة الأوروبية للدفاع عن اللاجئين والمعتقلين ، بعد زيارتها لتركيا مع وفد من اللجنة للتحقيق بشأن الاعتقالات والتعذيب ، اذ قالت في مؤتمر صحفي بتاريخ ٨ تشرين الثاني ١٩٨٣ : « انني هناك استنكرت الاحتلال الألماني لبلجيكا . والفارق الوحيد هنا هو ان العسكريين الاتراك هم الذين يحتلون بلادهم^(٢٨) » .

« ومن أجل تكريس ديكتاتوريتهم الفاشية ، اتخذ الجنرالات جميع التدابير الادارية اللازمة ، فتحت شعار « التحديث والعصرنة » المزعومة ، اخذوا يصدرن قانوناً جديداً مع كل يوم جديد ، كما يلغون مساء الحريات والحقوق

التي ضمنها دستور عام ١٩٦١ (....) فمنذ اليوم الاول لانقلابهم الفاشي
باشروا بتعيين المدراء والمسؤولين الجدد حتى في اقصى البلديات والبلدان .
وهذه التعيينات أصبحت وبسرعة كبيرة تشمل أرفع المناصب وأكثرها نفوذاً ،
وأصبحت أجهزة الدولة ومؤسساتها مملوئة بالجنرالات والعمداء والعقلاء
المتقاعدين ، وغدت هذه الأجهزة والمؤسسات مُفسَّكة تماماً (٢٩) ،

أما على صعيد الاعتقالات ، وما يعقبها من تعذيب واعدامات ، فقد هزت
وحشيتها أعماق الانسان التركي ، والضمير العالمي ، فجرت مظاهرات
الاحتجاج الداخلية ، وجرت في العالم أجمع أوسع حملة إدانة لهذه السياسة
الفاشية ، من قبل القوى الديمقراطية في جميع انحاء العالم ، التي قامت
بعشرات المسيرات الاحتجاجية أمام السفارات التركية ، ووجه رجال الفكر
والعلم والثقافة مئات المناشدات لوقف هذه المجازر البشرية ، إلا ان نظام
الجنرالات كان يرد على الاحتجاجات الداخلية بمزيد من القمع والاعتقالات
متهماً المحتجين بأنهم يتلقون التعليمات من الخارج .

أما رد العسكر على الاحتجاجات الخارجية فقد جاء على لسان « ايفرين » ،
نفسه « اذ قال في كلمته التي وجهها الى المتقنين في البلدان الغربية ، عبر
الاذاعة والتلفزيون والصحف : ... انهم يحتجون على احكام الاعدام التي
نصدرها . ان احكام الاعدام هذه من شؤوننا الخاصة ، هل نقوم نحن بتوجيه
الانتقاد اليهم لانهم لا يصدرن حكم الاعدام في بلادهم ؟ » (٣٠) ،

لقد قيل الكثير عن الاعدام عبر التاريخ ، بين مؤيد ومعارض ، لكن احداً لم
يخطر بباله ان افق عن حكم الاعدام بهذه الطريقة . وهذا مما يؤكد ، ليس فقط
اصرار الجنرالات على سياستهم ، بل ويعبر عن طبيعتهم الشخصية الفاشية .
« فمنذ الانقلاب الفاشي ، وحتى ٨٢/١١/٦ (الانتخابات البرلمانية) طالب
المدعون العسكريون بانزال عقوبة الاعدام بحق ٤٠٠٠ مواطن ، وقد أعلن عن
١٦٠ من هذه العقوبات جرى تنفيذ ٧٤ منها ، وإضافة الى ذلك قتل حوالي ٦٠٠
مواطن في عمليات بوليسية وعسكرية ضد المعارضة - وطبقاً لتقارير منظمة العفو
الدولية فان ما لا يقل عن ١٧٠ مواطناً قد ماتوا تحت التعذيب ، وبلغ عدد
المعتقلين السياسيين ٩٥ ألف سجين . وفي الوقت الحاضر يجري بناء ٢٨

سجناً جديداً تتسع لمئة ألف سجين^(٣١) .

« ولم يستثن من موجة القمع هذه حتى الاطفال ، فعندما بدأت محاكمات « فطسا* » كان أعمار عشرة من المتهمين تبلغ ١٤ عاماً ، وأعمار ثلاثة وعشرين منهم ١٥ عاماً وأعمال ستة وثلاثين منهم ١٦ عاماً ، أما أصغرهم - كامران صو - فكان عمره ١٢ عاماً ، وكانت التهمة الرسمية الموجهة ضده كالاتي : المتهم عضو في منظمة - الطريق الثورية - المحظورة وقد قام مع آخرين بكتابة شعارات هذه المنظمة على الجدران في منطقة فطسا^(٣٢) . »

واستمرارا في سياسته المعادية للديمقراطية قام النظام العسكري التركي ، بالاضافة الى سياسته القمعية ضد القوى السياسية ، باتخاذ خطوتين في غاية الخطورة :

الاولى : تعطيل نشاط - اتحاد نقابات العمال - (ديسك * وجمعية المعلمين في تركيا) (توبدر)^(٣٣) ، بحجة أن عمل هاتين النقابتين يصب في صالح القوى اليسارية !

الثانية : « تم إحراق عشرات الآلاف من الكتب والأفلام بصورة كيفية ، وبدون حاجة لأية قرارات من المحاكم ، ومن بين الأفلام ما انفتت هيئة الاذاعة والتلفزيون التركية عشرات الملايين من الليزات على انتاجه^(٣٤) . »

اما على صعيد الوضع الاجتماعي الذي نجم عن سياسة الجنرالات الفاشية ، فان ابلغ وصف لهذا الوضع ، هو ما جاء على لسان الكاتب المعروف « عزيزينسن » في مراقبته أمام المحكمة الخاصة التي عقدت لمحاكمة المثقفين المحتجين على سياسة النظام ، حيث جاء في المراقبة : « تعيش تركيا هذه الأيام أسوأ عهود الرشوة والفساد والألاعيب الاقتصادية والفوضى في كل الأمور الاقتصادية بين أيدي حكام لم يشهد التاريخ مثيلا لهم من حيث انخفاض المستوى الثقافي (...) فالعديد من الشباب يصبحون أصحاب مليارات خلال ثلاث أو اربع سنوات . والعديد من البنوك والشركات الموشكة على الافلاس لأسباب معروفة يتم انقاذها من قبل الدولة بأموال الشعب ، وأن اكبر مؤسسة للمراباة (صندوق النقد الدولي) هو الذي يحدد أجور الموظفين والعمال في تركيا ، . »

لقد وصلت الأوضاع الاقتصادية في هذه الفترة الى حد وضعها على حافة الانهيار . لذا وفي محاولة لتطمين « نظام الجنرالات » سارع « كاسبار واينبرغر » وزير الدفاع الاميركي ، الى الطلب من « الكونغرس » الموافقة على اعتماد ٩٢٠ مليون دولار من المساعدات الاقتصادية والعسكرية لتركيا لعام ١٩٨٤ ، وإضافة ١٢٠ مليون دولار الى العام ١٩٨٣ - وقد اعتبر « واينبرغر » هذه المعونات من الاولويات الملحة^(٣٥) ، ومن اجل التمهيد للخطوات اللاحقة ، وتلبية لتطلعات وضغوطات أكثر الشرائح تطرفاً في الطبقة الرأسمالية في وضع القيود على الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين ، إلى حد ألغائها . فقد قام « ايفرين » بتشكيل لجنة لاعداد دستور جديد .

« وفي ٧ تشرين الثاني ١٩٨٢ جرى استفتاء على الدستور ، أصبح بموجبه « الجنرال كنعان ايفرين » رئيساً للبلاد للسنوات السبع المقبلة^(٣٦) ، « وكان من المتعذر على المعارضين لهذا الدستور - عندما عرض على الاستفتاء الشعبي - أن يدلوا بأصواتهم بحرية ، فقد تعرضوا للتهديد أكثر من مرة على لسان الجنرال « ايفرين » نفسه ، وفي مناسبات عدة ، اذ قال علناً في كثير من خطبه الجماهيرية: اننا سنعتبر كل من يرفض هذا الدستور بمثابة خائن، وسنعامله بصفته عميلاً للقوى الخارجية^(٣٧) ، وبموجب هذا الدستور ، الذي ألغى عملياً الحريات الديمقراطية ، وكرس سيطرة النزعة الفاشية للطبقة الرأسمالية التركية ، بدأ التحضير للانتخابات البرلمانية ، في خطوة لالباس الفاشية زيفاً ثياب الديمقراطية .



الجنرالات : والديمقراطية المزيفة

في السادس من تشرين الثاني عام ١٩٨٢ جرت في تركيا أول انتخابات برلمانية ، بعد أن أطاح الجنرالات بحكومة السيد « ديميريل » .
وقد تنافست في هذه الانتخابات ثلاثة أحزاب رئيسية ، كانت قد نشأت بعد الانقلاب الفاشي عام ١٩٨٠ ، بتصريح من مجلس الأمن القومي (الجنرالات الخمسة) وهذه الأحزاب هي :

١ - حزب الديمقراطية القومي - ويتزعمه الجنرال المتقاعد « تورغوت سونالوب » ،

٢ - حزب الوطن الأم - ويتزعمه تورغوت اوزال .

٣ - الحزب الشعبي - ويتزعمه نجدة كالب .

بالإضافة الى عدد من المستقلين بلغ ٣٢٥ مرشحاً .

ومنعاً للاستطراء ، يمكننا تسجيل الملاحظات التالية حول سير ونتائج هذه الانتخابات وصولاً الى الهدف منها : -

١ - لقد توجه المنتخبون الى صناديق الانتخاب يفعمهم الخوف من اجراءات السلطة العسكرية بحق المتخلفين .

٢ - لقد جرت الانتخابات في ظل الاحكام العرفية وتحت ضغطها .

٣ - الحزبان التركيان التاريخيان « حزب الشعب الجمهوري (بزعامة بولند اجاويد) وحزب العدالة (بزعامة سليمان ديميريل) غابا عن الانتخابات ، على الرغم مما يتمتعان به من شعبيه وانتشار ، وعدد اعضاء ، لانهما ممنوعان من خوض المعركة .

٤ - وكذلك حرم من خوض الانتخابات حزبان آخران مصرحان ، كانا قد ظهرا بعد الانقلاب ، وهما « الحزب الاشتراكي الديمقراطي » و « حزب الطريق الحق » المحافظ . ومعهما عشرة من الأحزاب الصغيرة .

٥ - كان الحكم العسكري ، قد منع في عام ١٩٨٠ (٧٠٠) مواطن من أبرز الشخصيات التركية من العمل السياسي ، وهؤلاء ممنوعون حكماً من الترشيح للانتخابات .

٦ - أصدر مجلس الأمن القومي قراراً بمنع ٤٥٤ مرشحاً مستقلاً من أصل ٧٧٩ من المساهمة في الانتخابات .

٧ - الشيء الوحيد الذي استطاع النخبون ان يعبروا فيه عن معارضتهم لرئيس الجمهورية « الجنرال ايفرين » هو عدم تأييده والانصياع لرغبته في التصويت الى جانب « الحزب الوطني الديمقراطي » اليميني المتطرف ، الذي يدعمه « ايفرين » فجاءت نتيجة الانتخابات ٤٥ ٪ لصالح حزب الوطن الام . و ٢٢ و ٦ ٪ لصالح « حزب الديمقراطية القومي » و ٥ و ٣٠ ٪ لصالح الحزب الشعبي . وهذا يعني ان « تورغوت اوزال » يستطيع ان يشكل الحكومة بأغلبية برلمانية (٢١٤ مقعداً من أصل ٤٠٠ مقعداً) .

٨ - أن « اوزال » نفسه كان يعمل نائباً لرئيس الحكومة ، منذ الانقلاب العسكري لمعالجة الوضع الاقتصادي . وهذا يعني عدم وجود اي خلاف سياسي بين الأحزاب السياسية والجنرالات من جهة ، وبين الأحزاب فيما بينها من جهة أخرى وان الانتخابات لم تكن سوى مسرحية جرت « بين المتفقين سياسياً ، والمغمورين اجتماعياً » بعد غياب الأحزاب والشخصيات السياسية الهامة .

اما دوافع هذه الانتخابات فمن الناحية الشكلية « بررها » ايفرين ، باعتبارين :

الأول : ضرورة اعادة تركيا الى الحياة المدنية ، وتوليد المصادقية الديمقراطية لتركيا في أعين الحلفاء .

الثاني : ضرورة ضبط هذه العودة الى الحياة المدنية لمنع انبعاث الارهاب اليميني واليساري^(٢٨) .

لكن التدقيق في هذين الاعتبارين ، يؤكد ان احدهما قد ألفى الآخر ، مما يقود الى استخلاص ان الهدف الحقيقي لهذه الانتخابات هو : -

أولاً : إزالة الاعتراضات الأوروبية الغربية على ممارسة النظام العسكري شكلياً . لتحرر انظمتها من ضغط الرأي العام ، لتتمكن من إعادة المساعدات لتركيا .

ثانياً : - إزالة الاحراج عن الولايات المتحدة التي تدعم النظام العسكري ، على الرغم من موجة الادانة العالمية له .

ثالثاً : - تكريس ما بدأه العسكر من اجراءات قمعية داخلية ، وسياسية خارجية (الارتباط بالولايات المتحدة - والاعلان عن تقسيم قبرص عشية تسليم الحكم الى المدنيين) بثياب مدنية ديمقراطية .

إلا ان مسرحية الانتخابات هذه لم تنطل على أحد ، ولاقت استنكاراً واسعاً وتعليقات لاذعة من قبل المثقفين ووسائل الاعلام المختلفة ، في جميع أنحاء العالم وحتى في دول أوروبا الغربية .

« وقد ردّ » ايفرين ، (بانفعال) على الانتقادات الحادة التي اطلقتها الصحافة الغربية على ديمقراطيته بقوله : -

« ان الاتراك ادري بخاجات بلادهم ، وان الانتقادات الأوروبية مرفوضة »^(٩) ، إلا ان الاتراك ، وعكس ما كان يتوقعه ، « ايفرين » عكسوا حاجتهم الماسة الى الديمقراطية الحقيقية . « فعلى الرغم من ان هناك ٩٥ ألف سجين سياسي يرزحون في السجون التركية ، ورغم ان الاحكام العرفية سارية على ٤١ ولاية .. ولكن السلطات لم تتمكن من تقليص نشاط المعارضة التركية المتزايدة »^(١٠) ، بالاضافة الى تزايد المعارضة الكردية المسلحة رداً على اجراءات القمع القومية التي مارستها السلطة ، « ففي ١١ نيسان ١٩٨٤ اعلن السجناء السياسيون في السجون التركية اضرباً حتى الموت ، وقد توفي ثلاثة منهم »^(١١) ،

« وفي منتصف سنة ١٩٨٤ دخلت وحشية التعامل في سجون هذا البلد (الحامي للعالم الحر) مرحلة خطيرة ، عندما اعلن عدد كبير من المعتقلين في بعض السجون العسكرية في أنقرة . ودياربكر (المدينة الرئيسية التي تقطنها اغلبية عربية) اضرباً عن الطعام لمدة طويلة . ففي سجن « ماماك » في أنقرة اعلن ٤٥٠ سجيناً اضرباً عن الطعام احتجاجاً على اعمال التعذيب وسوء المعاملة (...) وقد ردت إدارة السجن بتصعيد اجراءات التعذيب الوحشية بالضرب والتعذيب بالكهرباء (....) ونقل المضربون الى المستشفيات واطعموا بالقوة . وفي سجن دياربكر العسكري الذي يضم ٢٥٠٠ سجين من انصار الحركة الكردية المحتجزين منذ سنوات دون محاكمة ، لانهم دافعوا عن الحقوق الثقافية والسياسية لقوميتهم (....) اضرب السجناء وخلال الاضراب توفي ١١ فرداً من المعتقلين »^(١٢) ،

ونتيجة لتزايد القمع والارهاب الذي تمارسه السلطة ، قام ١٢٥٦ شخصا من أبرز رجال الفن والكتاب والصحفيين والعلماء والحقوقيين ، ووزراء سابقين « بتوقيع عريضة بعنوان ، عريضة تحتوي على ملاحظات ومطالب حول النظام الديمقراطي في تركيا ، وقد قدمت الى السلطات المعنية بتاريخ ١٥ / ٥ / ١٩٨٤ م ، وعلى إثرها قامت السلطة العسكرية باعتقال ٥٧ شخصية من هؤلاء واصفة اياهم بـ « خونة الوطن » .

وفي مرافقته اما المحكمة الخاصة ، رد الكاتب التقدمي « عزيز نيسن » رئيس اتحاد الكتاب الأتراك على رئيس الدولة « كنعان ايفرين » بهذه الكلمات المعبرة : -

« .. ان موقعي هذه العريضة برأي رئيس الدولة ليسو إلا « بضعة أفراد يظنون انهم مثقفون . وعلى المثقفين ألا يخرجوا الى الساحة قائلين انهم مثقفون » أما نحن (يجيب نيسن) فلم نكن حين كتبنا هذه العريضة ، ووقعناها ، ننتظر أية نعم مقابل كوننا مثقفين ، كما لم نكن نحاول أن نفيد من أية امتيازات خاصة بالمثقفين . فكما يتوجب على أولئك المسنين الذين يسارعون بعد التقاعد الى شغل عضوية مجالس إدارة الشركات الاحتكارية والبنوك والمؤسسات الرأسمالية الكبيرة والفعاليات الخاصة المختلفة ، وفي شركات التجارة الداخلية والخارجية ، على الرغم من أنهم لا يفهمون شيئاً من هذه الأعمال ، ولا يقدمون أية خدمات تذكر . اقول كما يتوجب على أولئك المسنين الذين لا تعرف عيونهم الشبح ، أن يخلوا من ان يزعموا أنهم مثقفون ، يحق لنا نحن الذين ننتظر - لمعرفتي بموقف النظام القائم - النعمة لا النعمة . العقاب لا الثواب ، لتوقيعنا على هذه الوثيقة ان نشعر بالفخر والاعتزاز^(٤٣) ،

وعلى الرغم من أن النظام كان قد فرض عدم نشر مرافعات الموقعين على العريضة ، إلا أن حملة عالمية واسعة النطاق جرت تأييداً لهم - ولقضيتهم العادلة ، وقد خاض المثقفون الأتراك أنفسهم نصلاً مشرقاً ضد سائر الضغوط مما أجبر المحاكم العسكرية على تبرئتهم .

ومن الملفت للنظر أنه « قبل فترة قصيرة من توجيه الاتهامات ضد الموقعين على مذكرة المثقفين ، أعيد ادخال تركيا (نتيجة الجهود التي بذلتها الأحزاب الأوروبية المحافظة) في الجمعية البرلمانية للمجلس الأوروبي . وقامت الدول

الاعضاء باعادة تقديم المساعدات لتركيا التي قطعت بعد الانقلاب على الرغم من وجود (٣٠) ألف سجين سياسي يلاقون التعذيب^(٢٤) . الامر الذي يكشف زيف الديمقراطية في أوروبا الغربية ، وخضوعها كلية للرغبة الأمريكية .

• وفي ٢٧ أيلول ١٩٨٤ أصدرت سلطات الاحكام العرفية التركية دعاوى جديدة ضد (٤٨) من المحامين ، والنقابيين والاكاديميين ، وغيرهم من الاعضاء المؤسسين لرابطة السلم التركية . وفي ١٩ تشرين الثاني تم تقديمهم الى المحكمة العرفية في استانبول ، بتهمة - محاولة تقويض وحدة الدولة التركية ، وتعتبر هذه الاتهامات خطيرة جداً ، علماً بأنها توجه اليهم بعد سبع سنوات من تأسيس « رابطة السلم التركية » واربع سنوات من الانقلاب العسكري ، وأن الرابطة التي تأسست برعاية رابطة جماعة المحامين عام ١٩٧٧ كانت تعامل كمنظمة قانونية حتى قيام انقلاب أيلول ١٩٨٠ . وخلال هذه السنوات الثلاث من وجودها ، كانت تدعم النداءات العالمية للسلام ، ولنزع السلاح النووي (...) وعندما حظر الجنرالات نشاطها بعد الانقلاب فانهم كانوا يقصدون بوضوح تام اسكات مصدر معارضة فعال جداً في وجه طموحاتهم العسكرية^(٢٥) .

من هنا يبدو واضحاً ان « الديمقراطية المزعومة » التي لجأ اليها النظام العسكري الفاشي ، كان يراد منها ان تكون « حصان طروادة » لتمرير الأهداف السياسية التي انخرط فيها ، لكن الواقع المخيف الذي تعيشه تركيا عبر ممارسة النظام للفاشية ، قد كشفت حقيقته كاملة ، وفشله في تحقيق الاستقرار الداخلي ، فبالاضافة الى تزايد قوة المعارضة لسياسة النظام من قبل الغالبية العظمى من ابناء الشعب التركي ، وقواه السياسية الفعلية ، فإن الأزمة الاقتصادية تزداد تفاقمًا . ولقد «وصل العجز في الموازنة والخزانة لعام ١٩٨٤ - (٢٤) مليار دولار أي ٥ ٪ من الناتج القومي الاجمالي ، وبلغ معدل التضخم ٣٥ ٪ .

اما في عام ١٩٨٥ فبلغ العجز ٨٠٦ مليون دولار بما يعادل ٢ ٪ من الناتج القومي (وهذا الانخفاض بسبب الضرائب الباهظة التي فرضتها الدولة) .

اما على صعيد الديون الخارجية فبلغت في عام ١٩٨٤ (١٢) مليار دولار ، وفي عام ١٩٨٥ (١٦) مليار دولار . وينتظر ان تصل في عام ١٩٨٧ (١٩) مليار

دولار . وهذا الأمر يحتمل الموازنة الشيء الكثير^(٤٦) .

ان الفاشية إزاء ما أوصلت تركيا إليه ، قد حددت الاتجاه الواضح لأهدافها خلال مرحلة التهيئة التي ابتدأت منذ عام ١٩٧٨ ، من أجل القيام بدور « الشرطي الأميركي » المتقدم . الأمر الذي ينسجم تماماً مع طبيعتها ، وأحلامها العنصرية « الطورانية » ، بالإضافة إلى أن ما قام به الجنرالات حتى الآن هو موضع الرضى والتقدير من قبل الادارة الاميركية .

فقد « أعلن الرئيس الاميركي « ريغان » بعد اجتماعه مع « اوزال » في البيت الأبيض بتاريخ ٢ / ٤ / ١٩٨٥ : إن أخطار الوضع في افغانستان والشرق الاوسط تجعل التعاون العسكري الأميركي - التركي أكثر أهمية من أي وقت مضى (...) وأن أخطاراً تواجهنا في جنوب غربي آسيا ، ومنطقة شرقي البحر الأبيض المتوسط (...) وأنني مارلت على تعهدي إزاء تقديم مساعدة أميركية كبرى من أجل التسريع في تحديث القوات الجوية التركية ، والجيش التركي ودعم برنامج الإصلاح الاقتصادي^(٤٧) ،

وهكذا أدخلت الولايات المتحدة الأميركية، تركيا في استراتيجيتها الشاملة لتلعب دور الشرطي المنفذ لسياستها في المنطقة .



هوامش

- ١ - الان عبد الله اوج : مختارات « ١ » منشورات حزب العمال الكردستاني (PKK) اصدار سنة ١٩٨٥ ص ٣٩ - ٤٠
- ٢ - جريدة القبس « الكويتية » دراسة بعنوان : النشاط السياسي في تركيا رهينة في يد العسكر - العدد ٤٠٦٨ تاريخ ١٩٨٣/٩/٩ م .
- ٣ - غيبب شارل روز : البحر الابيض المتوسط من غير الكبار - مكتب التعبئة والتنظيم التابع لحركة فتح - ايلول ١٩٨٢ ص ٥٥ - ٥٦ .
- ٤ - المصدر نفسه : ص ٦٦
- ٥ - اوارى صارب : ما معنى الثاني عشر من ايلول ؟ : منشورات دار الانصار ١٩٨١ ص ٦ .
- ٦ - جريد القبس الكويتية : مصدر سابق .
- ٧ - غيبب شارل روز : مصدر سابق ص ٥٦ - ٥٧ .
- ٨ - المصدر نفسه : ص ٥٧
- ٩ - قواري صارب : مصدر سابق ص ٢٣
- ١٠ - غيبب شارل روز : مصدر سابق ص ٦٠
- ١١ - اوغلود . يورك : تركيا حلقة ضعيفة في السلسلة الامبريالية إصدار دار ابن رشد / بيروت ١٩٧٩ - ترجمة فاضل لقمان ص ٣٤
- ١٢ - غيبب شارل روز : مصدر سابق ص ٦٠
- ١٣ - اوغلود . يورك : مصدر سابق ص ٣٤ - ٣٦ .
- ١٤ - روز البيف : قوانين التطور الرأسمالي في بلدان آسيا وافريقيا - اصدار موسكو ١٩٧٦ ص ١٨ - ٢١
- ١٥ - المصدر نفسه : ص ١٨ - ٢١ .
- ١٦ - اوغلود . يورك : مصدر سابق ص ٤٥
- ١٧ - المصدر نفسه : ص ٤٩
- ١٨ - قواري صارب : ص ٣٤
- ١٩ - بركة إقبال : انقلاب تركيا ليس مفاجئاً (دراسة) مجلة صباح الخير - اللبنانية - العدد ١٢٩١ تاريخ ١٩٨٠/١١/٢
- ٢٠ - المصدر نفسه

* كلن الدولار يساوي ٢٤ ليرة تركية لغاية ١٩٧٨ ، وخلال عامين اي حتى ايلول ١٩٨٠ انخفضت الليرة : فأصبح الدولار الواحد يساوي ٨٠ ليرة تركية . بالاضافة الى انخفاض قيمتها الشرائية حتى داخل تركيا نفسها .

٢١ - اوغلو د . يورك : مصدر سابق ص ١٢٥

* من اجل جعل قاعدة جماهيرية للحركة القومية الفاشية ، رفعت شعاراً مزدوجاً ، هدفنا الطورانية ، و « دلينا القرآن » ، فالاول يساهم في تنظيم القوة القومية العنصرية ، بينما الثاني يساهم بدفع الجماهير للالتفاف حول هذه الحركة ، نتيجة عمق الاسلام في نفوس الناس البسطاء من الشعب التركي - خاصة الفلاحين - ملاحظة المؤلف .

٢٢ - روزا لبيف . ي . ن : مصدر سابق ص ٢١

* حسب البيانات الرسمية المنشورة فان هناك ٨٦ شخصا يلعبون بمئات الملايين .

انظر : روزا لبيف . ي . ن : مصدر سابق

اوغلو د . يورك : مصدر سابق

٢٣ - بركة اقبال : مصدر سابق

٢٤ - المصدر نفسه

٢٥ - المهتم بالتفاصيل . انظر بهذا الشأن

● اوغلو د . يورك : مصدر سابق ص الصفحة ٤٧ لغاية ٨٨

٢٦ - يساري تركي - اوراق حاصه لم تشر

٢٧ - صحيفة صوت الرافدين : في انتظار دور الجنرال التركي - العدد ١ تاريخ

١٩٨٣/١١/٧

٢٨ - مجلة الكفاح العربي : تركيا حبل المشنقة الطويل - تاريخ ١٩٨٤/٤/٣٠

٢٩ - قواري صارب : مصدر سابق ص ٤٢

٣٠ - نيسين عزيز - من مرافعته أمام المحكمة الخاصة بالمتقنين الذي اعتقلوا

بسبب تقديمهم عريضة تنتقد النظام .

وقد نشرت هذه المرافعة في -

ملاحظة : عزيز نيسين - كاتب تركي تقديمي (ساخر) - ورئيس اتحاد الكتاب

الأتراك .

٣١ - صحيفة صوت الرافدين : العدد ٣٧ تاريخ ٢٣ / ٧ / ١٩٨٤ نقلاً عن مجلة
آسيا وأفريقيا .

* قضية . فطسا . هي كالاتي :

• في العام ١٩٧٩ ، اجريت انتخابات بلدية في مدينة (فطسا) - وهي مدينة
صغيرة تقع على شاطئ البحر الاسود . ويبلغ عدد سكانها ٣٠ ألف نسمة وقد فاز
بمنصب رئاسة البلدية الحائك . فكري سونميز . ولم يكن فكري هذا ينتسب الى
اي من الاحزاب التقليدية في تركيا . فعمد الى تنظيم المرافق العامة للبلدية بحيث
تدار هذه المرافق . مباشرة من قبل لجان احياء . فتشكلت لهذه الغاية إحدى عشر
لجنة تولت تحديد احتياجات السكان وطريق تليبيتها وبذلك لم تعد البلدية كما
كانت في السابق امتداداً للسلطة المركزية ورمزاً للبيروقراطية الادارية . وانما
غدت نموذجاً للادارة الذاتية الشعبية . وفي مدى ثمانية اشهر من ممارسة هذه
الديمقراطية المباشرة على غرار ما كان يجري في بعض مدن الاغريق في سالف
العصور . وبالنظر الى المشاركة الشعبية الفاعلة في إدارة الشؤون البلدية
العامة . فقد اكتسبت (فطسا) شهرة واسعة في سائر انحاء تركيا وهذا ما اثار
ريبة الجيش وحقن المجموعات الفاشية .

في ٨ تموز / يوليو ١٩٨٠ ، دخلت المدينة ليلاً مجموعة من الوشاة والمخبرين
طلعت شوارع المدينة وارقتها . ووضعت إشارة سوداء على عدد من المنازل في
المدينة . وفي صباح اليوم التالي دخلت فرقة من الجيش المدينة . طرقت ابواب
تلك المنازل واعتقلت اصحابها ويقدرون بـ ٤٠٠ مواطن . وبعد الانقلاب
العسكري وإسك الجيش بمقالييد السلطة . دخلت فرقة أخرى من الجيش
المدينة مرة ثانية . وزاد عدد المعتقلين . كان من بينهم رئيس البلدية فكري
سونميز . وتوزعوا على عدد من المعتقلات بقوا في زنازنتها مدة ثلاثين شهردون
محكمة . في ١٢ كانون الثاني / يناير ١٩٨٣ جاء دورهم وافتتحت محاكمتهم في
معتقل (اماسيا) . وبدأت بالفعل في نيسان / ابريل ١٩٨٣ . كانوا سبعة
وتسعة وخمسين معتقلاً . وكان من بينهم فكري نفسه . وكانت الاحكام قد صدرت
بحق ٧٥٩ معتقلاً من مواطني مدينة (فطسا) . وكان المدعى العام العسكري لدى
المحكمة قد طالب بانزال عقوبة الاعدام بحق ٢٦٨ معتقلاً من بينهم رئيس البلدية
فكري

(جواد فاضل : تركيا جبل المشقة الطويل - مجلة الكفاح العربي - تاريخ

١٩٨٤ / ٤ / ٣٠

- ٣٢ - المصدر نفسه .
- ٣٣ - صحيفة صوت الرافدين : تركيا ... السلم امام المحكمة العراقية - العدد ٥٥ تاريخ ١٩٨٤/١١/٣ نقلًا عن / النيوسيتيسمن -
- ٣٤ - نيسن عزيز : مصدر سابق
- ٣٥ - جريدة الشرق الاوسط : العدد ١٦٠١ تاريخ ١٩٨٣/٤/١٧
- ٣٦ - جريدة الجمهورية القاهرية : العدد ٤٨٣٩ تاريخ ١٩٨٤ ١٢/٣
- ٣٧ - مجلة الكفاح العربي : الديمقراطية التركية المراقبة - تاريخ ١٩٨٣/١١/١٤
- ٣٨ - مجلة الشراع اللبنانية : تاريخ ١٩٨٣/١٢/٢٦ .
- ٣٩ - جريدة السفير اللبنانية : تاريخ ١٩٨٣/١١/٦ .
- ٤٠ - صحيفة صوت الرافدين : العدد ٣٧ تاريخ ١٩٨٤/٧/٢٣ نقلًا عن مجلة آسيا وأفريقيا
- ٤١ - جريدة «البعث» السورية : العدد ٦٥١٧ تاريخ ١٩٨٤/٧/١٠ نقلًا عن «اللوموند الفرنسية» .
- ٤٢ - صحيفة صوت الرافدين : مصدر سابق العدد ٣٧
- ٤٣ - نيسن عزيز : مصدر سابق
- ٤٤ - صوت الرافدين : العدد ٥٥ - مصدر سابق
- ٤٥ - المصدر نفسه
- ٤٦ - مجلة المستقبل : السباق التركي الى الجنة الاقتصادية - العدد ٥٧ تاريخ ١٩٨٥/١١/٢٣
- ٤٧ - جريدة البعث السورية : العدد ٦٧٣٩ تاريخ ١٩٨٥/٤/٤

القسم السادس

الدور التركي

في السياسة الامبريالية الاميركية

السياسة الخارجية الاميركية ومبدأ الأحلاف

بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى عام ١٩١٨ ، اصبحت الولايات المتحدة الاميركية هي المنتصر الأكبر في هذه الحرب ، إذ ان مشاركتها فيها اتاحت لها للمرة الاولى وجوداً فعلياً في اوروبا والشرقين الأقصى والأدنى ، وأصبحت شريكاً فعلياً للدول العظمى الاوروبية ، في سياسة النهب الامبريالية ، وفي تحقيق السيطرة على شعوب العالم على الصعيدين السياسي والعسكري ، بهدف السيطرة الاقتصادية الاحتكارية ، وسيادة قانون الأكثر للأقوى (الذي نتج عن الحرب الامبريالية الاولى) .

إلا ان هذا الانتصار قد تحول الى خوف ، إذ استطاعت الثورة الاشتراكية العظمى ، الاطاحة بنظام روسيا القيصري ، واقامة سلطة العمال والفلاحين في عموم روسيا ، ثم الاعلان عن مرسوم السلام بين الشعوب الذي تخلت فيه الدولة السوفيياتية عن كافة اطماع روسيا القيصرية بالشعوب الاخرى ، ووجهت نداء الى دول وشعوب العالم لوقف اعمال الحرب والتوسع ، ومن أجل السلام .

لقد كان لانتصار الثورة الاشتراكية بالغ الأثر في استنهاض الشعوب ، وحركات التحرر الوطني التي وجدت في الاشتراكية المذهب الانساني الذي يتوافق مع تطلعاتها في الحرية والاستقلال وتقرير المصير ، وراة في الثورة سلاحاً قوياً لتحقيق شروطها ومطالبها في غد أفضل وحياة كريمة .

بالمقابل ولنفس ، السبب السابق ، فقد أصاب الذعر والارتباك قيادات الدول الامبريالية ، وخططها السابقة (الأكثر للأقوى) بالاضافة الى سبب جوهري اخر يتمثل في كون الاشتراكية نقيض ايدولوجي تاريخي للنظام الرأسمالي الذي كان قد تحول الى الامبريالية اعتباراً من نهايات القرن التاسع عشر . لهذه الاسباب قررت الدول الامبريالية مجتمعة ، ضرب هذه الثورة قبل ان تترسخ ويتوسع انتشارها .

« وفي مارس من عام ١٩١٨ نزل البحارة الانجليز في « مورمانسك » ، ودخلت القوات اليابانية « فلاديفوستوك » ثم لحق بها مشاة البحرية الاميركية . ودخل الانجليز آسيا الوسطى وما وراء القوقاز ، واحتلت المانيا القيصرية « اوكرانيا » ،

و « بيلوروسيا » و « ساحل البلطيق » . وتمركزت القوات الرئيسية للثورة المضادة (من الطبقات المخلوعة - والقوى الصهيونية) في الداخل في الشرق (...) وبدأ وسط روسيا بمناطقه الصناعية الأساسية مقطوعاً عن قواعد الوقود والخامات والمواد الغذائية .

ومع هذا كله قام الجيش بهجومات واسعة على مختلف الجبهات (٠٠٠٠) ومع حلول صيف عام ١٩٢٠ هزم القوات المعادية في روسيا (٠٠٠) وفي عام ١٩٢٢ شن هجوماً على منطقة القوقاز وآسيا الوسطى ، وحرر الشرق الاوسط من المحتلين اليابانيين^(١) ،

كان لهذا الانتصار الساحق الذي حققه الجيش الاحمر السوفياتي اثره الكبير في تعاضد الدول الامبريالية ضد ما اسموه بـ « الخطر الشيوعي السوفياتي » ، في محاولة لفرض الحصار السياسي والاقتصادي والعسكري ضد الاتحاد السوفياتي ، وهكذا بدأت تتبلور فكرة إقامة قواعد القوة العسكرية حوله . لكن نشوب الحرب العالمية الثانية ، بعد صعود النازية الهتلرية قلب هذا الموقف باتجاه مواجهة الخطر التوسعي الالماني ضد الدول الامبريالية الاخرى ومصالحها الحيوية . واضطرت ازاء ذلك الى التحالف مع الاتحاد السوفياتي تحت يافطة الشعار الذي رفعه « ونستون تشرشل » رئيس وزراء بريطانيا في ذلك الوقت « اتحالف مع الشيطان في سبيل كسب المعركة » .

وكانت الدول الامبريالية ترى : انه كلما وقع عدد أكبر من الضحايا في المواجهات الكبرى بين الالمان والسوفيات كلما كان ذلك افضل لها .

إلا أن الاتحاد السوفياتي ، كان هو المنتصر الأكبر بعد الحرب العالمية الثانية ، وتمكنت الاحزاب والقوى الاشتراكية بمساعدة الجيش الاحمر السوفياتي من الاطاحة بالانظمة الرجوازية في كل من (يوغسلافيا ، تشيكوسلوفاكيا ، بلغاريا ، القسم الشرقي من المانيا (المانيا الديمقراطية) - بولندا - المجر - رومانيا) واقامة الانظمة الاشتراكية في هذه الدول .

ومع هذا الانتصار الضخم للاشتراكية اصبحت السياسة الامبريالية - بقيادة الولايات المتحدة الاميركية تتخذ طابعاً هجوماً مغلفاً بالدفاعية ، تحت شعار « المصالح الحيوية والأمن » .

وقد اوضح « ليود . وولش » أحد كبار ممثلي احتكار « ستاندر اويل » في عام ١٩٤٦ مضمون هذا الشعار اذ قال : « ان سياستنا الخارجية ستتركز في المستقبل اكثر من أي وقت مضى على أمن واستقرار توظيفاتنا الخارجية ، وان الاحترام الشديد الذي يتمتع به راسمالنا في الخارج لا يقل أهمية عن احترام مبادئنا السياسية^(١) » .

ان المصالح الحيوية والأمن « من منظور السياسة الاميركية في ضوء نتائج الحرب العالمية الثانية يتركز حول هدفين أساسيين : -
الاول : هزيمة الاشتراكية ، كعدو مباشر للنظام الرأسمالي ، والاحتكارات الامبريالية ، هزيمة نهائية ، بدءا بمحاصرة الاتحاد السوفياتي ودول المنظومة الاشتراكية .

الثاني : السيطرة على الشعوب ، وخاصة منطقة الشرق الاوسط الغنية بالنفط والخامات الاخرى ، وتأمين طرق المواصلات البحرية اليها .

ومن اجل تحقيق هذين الهدفين السياسيين ، بلور الرئيس الاميركي « هاري ترومان (١٩٤٥ - ١٩٥٣) السياسة الاميركية الخارجية التي اشتهرت باسمه (مبدأ ترومان) والقاتلة (بمساعدة !!) الشعوب التي تهددها - حسب زعمه - الشيوعية وينطوي مبدأ ترومان هذا على تعزيز الحضور البحري الاميركي ، لوصل القارات عسكريا ، واقامة الاتصال بين القواعد العسكرية البرية ، واقامة قواعد عسكرية (بحرية) لضرب القارات . وعلى اساس هذا المبدأ « تم انشاء الاسطول السادس في ايار ١٩٤٨ ، ومهمته الرد على التحركات السوفياتية في البحر الابيض المتوسط والمناطق المجاورة^(٢) » .

فالبحر الابيض المتوسط ، منذ القرن الثامن عشر حتى الحرب العالمية الثانية ، كانت بريطانيا تسيطر على كل النقاط الاستراتيجية فيه ، والتي تشكل منافذ حيوية لامبراطوريتها : فقد سيطرت بريطانيا على مضيق جبل طارق عام ١٧٠٤ ، ثم على جزيرة مالطا عام ١٨٠٠ ثم على عدن عام ١٨٢٩ ، ثم على قبرص عام ١٨٧٨ ، وعلى مصر عام ١٨٨٢ .

وقد بدأت مرحلة جديدة من تاريخ البحر الابيض المتوسط مع دخوله الولايات المتحدة شمال افريقيا خلال الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٢ ، وبدأت الرقابة

على المضائق والقنوات تشغل مكانة هامة في استراتيجية الولايات المتحدة التي استخدمت هذه المضائق في الحرب العالمية الثانية^(٤) .

« ويمكن تحديد نقطة ابتداء التدخل الاميركي المباشرة في شرق البحر الابيض المتوسط مع دخول البارجة الحربية « ميسوري » استانبول عام ١٩٤٦^(٥) . »

وفيما بعد ، وبالتحديد في عام ١٩٤٨ ، استمر الوجود البحري الاميركي ، باسم الاسطول السادس ، وبدأ يلعب دوراً بالغ الأهمية في تنفيذ سياسة « حماية المصالح والأمن » الاميركية « المزعومة » . اذ أعقب هذا الوجود « بمؤازرة معونة اقتصادية وعسكرية هامة وضع شبكة من أحلاف الأمن : بتاريخ ٢٢ تشرين الاول ١٩٥٠ وقع القائمون على الحلف الاطلسي بروتوكولاً يدعو اليونان وتركيا للانضمام الى معاهدة الاطلسي - الشمالية (٠٠٠٠) وهكذا أشرفت منظمة الاطلسي على مضائق البوسفور والدردنيل بعد إنضمام تركيا إليها^(٦) . »

« ثم قامت الولايات المتحدة بتشكيل « الحزام الشمالي للبحر الابيض المتوسط الشرقي » اليوناني - التركي - الايراني ، هذا الحصن المتقدم للغرب ، مع مفتاح القبة التركية في منتصفه - ٣٠٠٠ كم من الحدود مع الاتحاد السوفياتي^(٧) . »

وقد لخص « جون فوستردالاس » وزير الخارجية الاميركي في عهد الرئيس « دوايت دافيد ايزنهاور (١٩٥٣ - ١٩٦١) بأن الهدف الاساسي للسياسة الاميركية ، هو دحر الاشتراكية^(٨) . »

وكان هذا الموقف الاميركي بمثابة الاعلان عن بداية نشوب « الحرب الباردة » بين الجبارين وتحالفاتهما العالمية ، اي منع انتشار « الاشتراكية » وهذا يعني اقامة الأحلاف الاقليمية المرتبطة من ناحية ، وضرب حركات التحرر الوطني في المنطقة ، إنطلاقاً من ان هذه الحركات لا بد وان تلتقي في النهاية مع السياسة الاشتراكية للاتحاد السوفياتي .

وفي مجال ضرب حركات التحرر الوطنية ، نكتفي بذكر الامثلة التالية في تلك المرحلة : -

١ - في ١٩ آب ١٩٥٣ ، دبّرت المخابرات الاميركية ، وعملاتها انقلاباً ضد ثورة « مصدق » في ايران ، الذي انتخب عام ١٩٥١ باجماع شعبي ، واتخذ نهجاً تقديمياً في سياسته الخارجية والداخلية عام ١٩٥١ ، وكان طابع هذه السياسة فصل ايران عن تحالفاتها الامبريالية بما يضمن سيادتها واستقلالها . واستطاعت المخابرات الاميركية بعد هذا الانقلاب ان تعيد شاه ايران المخلوع الى الحكم .

٢ - في عام ١٩٥٦ قامت كل من فرنسا ، وبريطانيا ، والكيان الصهيوني وبدعم من الولايات المتحدة بالعدوان « الثلاثي » على مصر . لمنع استكمالها للتحويلات التقدمية التي بدأت بتأميم قناة السويس ، ووقف عملية تقاربها مع الاتحاد السوفياتي .

وكان للموقف السوفياتي الصارم اثره الكبير والحازم في دحر هذا العدوان .
٣ - في عام ١٩٥٧ انتشرت اليقظة القومية على الساحة العربية ، خاصة في سورية التي برزت فيها بقوة ملحوظة ، الاحزاب الاشتراكية القومية ، واصبحت توجه السياسة السورية بشكل كامل بما يضمن حريتها واستقلالها - خاصة حزب البعث العربي الاشتراكي .

« وتقول الوثائق انه في عام ١٩٥٧ قامت الولايات المتحدة الاميركية وبريطانيا ، وفرنسا بالاعداد لعدوان على سورية بغية اجبارها على التخلي عن سياستها الوطنية المستقلة (٩) » .

٤ - في ١٤ تموز ١٩٥٨ وبعد الثورة العراقية ، قامت الولايات المتحدة الاميركية وحلفاؤها الاطلسيون بشتى المحاولات لاجهاض هذه الثورة ووضع الاسطول السادس ، والقواعد الاميركية آنذاك في حال الاستنفار الدائم

٥ - في عام ١٩٥٨ قامت الولايات المتحدة ، وبريطانيا بانزال عسكري في الاردن ولبنان . لمنع التطلعات الوحدوية ، ولجم النهوض القومي ، وكرد على سقوط « حلف بغداد » المرتبط بالسياسة الامبريالية .

ومنذ ذلك التاريخ ، اصبحت الكيان الصهيوني ، احدى الركائز الاساسية في سياسة الولايات المتحدة التي بدأت بدعته اقتصادياً وعسكرياً ، وزودته بأحدث المعدات العسكرية ، بما يضمن له التفوق العسكري على مجموع الدول العربية

المحيطة بفلسطين (مصر ، سورية ، الاردن ، لبنان) .

وبدأت السياسة الاميركية في منطقة الشرق الاوسط ، تركز على ثلاث ركائز عسكرية (ايران ، اسرائيل ، اثيوبيا) ، الامر الذي كان يحقق لها بالمقابل سيطرة كاملة على شرقي البحر المتوسط ، وعلى منابع النفط العربية في المنطقة ، بالاضافة الى العدوان المستمر على الدول العربية التي تتبع سياسة مستقلة نابعة من مصلحتها الوطنية والقومية ، ولضرب تحالفها مع الاتحاد السوفياتي خاصة (مصر ، سورية ، العراق) .

ان هذه الركائز العسكرية الثلاثة مدعومة من القواعد البحرية الاطلسية في البحر الابيض المتوسط ، والقواعد البحرية المجاورة ، كانت تشكل عصب السياسة الاميركية في المنطقة . وفي ظلها قامت الولايات المتحدة ، عن طريق الكيان الصهيوني بتنفيذ عدوانين على الامة العربية .. في عامي ١٩٦٧ و ١٩٧٣ م .

إلا ان هذه الركائز قد اهتزت في عام ١٩٧٤ بسقوط نظام هيلاسيلاسي ، وقيام نظام اثيوبي تقدمي ، معاد للسياسة الاميركية بقيادة « هيلامريام » ، وترسيخ النظام الاشتراكي اليمني كقوة اقليمية بالغة الاثروالاهمية ، بما يشكل خطراً فعلياً على منافذ البحر المتوسط ، ومنابع النفط - حسب السياسة الاميركية - الامر الذي دفع بالولايات المتحدة بكل قوة لمحاولة تعويض هذه الخسارة (اثيوبيا) ، ومعالجة ذلك الخطر (جمهورية اليمن الديمقراطية) ، خاصة ان هذين العاملين قد رافقهما تصليب في الموقف السوري المعادي للسياسة الاميركية ، وبرز دور قوي سياسياً وعسكرياً لمنظمة التحرير الفلسطينية بعد عام ١٩٧٣ م .

وفي سياق اهتمام السياسة الاميركية بارساء ركائز عسكرية جديدة اتجهت هذه المرة نحو « مصر » التي كان نظام السادات قد احدث خللاً في علاقاتها مع لاتحاد السوفياتي قبل وبعد حرب عام ١٩٧٣ . ونجحت السياسة الاميركية فعلاً في عزل مصر عن الامة العربية ، وربط سياستها الخارجية بالسياسة الاميركية بعد قيام « انور السادات » بتوقيع معاهدة « كامب ديفيد » مع الكيان الصهيوني . وهكذا اصبحت مصر بمثابة ركيزة اساسية للسياسة الاميركية

الشرق اوسطية .

وكذلك اتجهت السياسة الاميركية مدفوعة بنفس الحوافز ، نحو اليونان ، وتركيا لكن نشوب الازمة القبرصية في عام ١٩٧٤ اصاب هذا التوجه في الصميم ، خاصة ما ترتب عليه داخل المجتمعين التركي ، واليوناني . فتركيا عصفت بها الازمات الاقتصادية والسياسية (كما سبق واشرنا) . واليونان بدأت تعصف بها تحولات جذرية بعد بروز الحزب الاشتراكي ، وسياسته المناهضة لوجود القواعد الاميركية .. بالاضافة الى حالة العداء القائمة بين النظامين .

ثم حدثت انتكاسة جديدة اصابته السياسة الاميركية ، اثر انهيار احدى قلاعها العسكرية ، وركائزها السياسية في المنطقة ، بسقوط نظام شاه ايران بفعل الثورة الشعبية الايرانية ، بزعامة آية الله خميني ، وعلان الثورة الايرانية ان عدوها الاول ، هو الولايات المتحدة الاميركية ، واسرائيل . وتحولت هذه القلعة ، من ترسانة اميركية - الى ثورة معادية للسياسة الاميركية اعتباراً من تاريخ ٧ كانون الثاني عام ١٩٧٩ م .

واذا كانت الادارة الاميركية - جرياً وراء سياستها الامبريالية العدوانية - قد اعتبرت ان خروج المقاومة الفلسطينية من الجنوب اللبناني ، وبيروت ، وما رافق ذلك من تمزق داخل الساحة الفلسطينية والعربية بفعل الاجتياح الصهيوني للاراضي اللبنانية في حزيران ١٩٨٢ ، وما اعقبه من تواجد كبير لقوات البحرية الاميركية باسم القوات متعددة الجنسيات ، اذا كان ذلك انتصاراً للسياسة الاميركية . فان خروج هذه القوات مهزومة بعفعل الضربات القوية على يد المقاتلين اللبنانيين والفلسطينيين المدعومين بقوة من سورية ، هو هزيمة كبرى لهذه السياسة الاميركية ، فاقت بأثرها ما اعتبرته انتصاراً .

اما الاخفاق الآخر للسياسة الاميركية ، فيكمن في عدم قدرتها على حل التناقض بين اليونان وتركيا الذي نتج عن الازمة القبرصية ، بل ان الموقف اليوناني بعد ان اعلن انسحاب اليونان من حلف شمال الاطلسي سجل تصعيداً آخر ، باعلان عزمه على الغاء القواعد العسكرية الاميركية فوق الاراضي اليونانية اعتباراً من عام ١٩٨٨ .

إزاء هذه التراجعات في المواقع الاميركية ، السياسية ، والعملياتية العسكرية ، صعدت الادارة الاميركية ضغوطاتها وجهودها في ثلاثة اتجاهات رئيسية : -

الاتجاه الاول : انشاء قوات التدخل الاميركي السريع ، أي قيام القوات الاميركية بالتدخل العسكري المباشر - وليس عن طريق الركائز التابعة - في أي موقع ، يهدد المصالح والامن الاميركيين !!! . وبجهد محموم ، ادخلت الادارة الاميركية في عداد هذه القوات (حسب احصائيات المعاهد العسكرية الاستراتيجية) ٢٠٠,٠٠٠ جندي اميركي - ووصل عدد قواعدها الى ٢٥٠٠ قاعدة ومركز تتوزع في ١١٤ بلداً (١٠) .

وقد قامت هذه القوات فعلاً بتحقيق الاعتداءات التالية في المنطقة :

(١) الاعتداء على بيروت والجبل والقرى اللبنانية والقضاء آلاف القذائف عليها من مدافع البارجة « نيوجرسي » وغيرها من القطع البحرية الاميركية خلال شهر شباط ١٩٨٤ م

(٢) قيام هذه القوات بغزو جزيرة « غرينادا » ، والسيطرة عليها ضد ارادة ورغبة سكانها .

(٣) قيام هذه القوات بمحاصرة « ليبيا » عسكرياً ، وقصف المدن الليبية بصواريخ السفن ، والطائرات الحربية عام ١٩٨٦ .

الاتجاه الثاني : دفع سياسة التطبيع الصهيونية - المصرية ، عن طريق تقديم التنازلات من كلا الطرفين (وفي الحالتين فان مصري الخاسرة) لتحرير النظام المصري من عقدة الالتزام العربي ، وتوجيهه لاختذ مواقع أكثر تقدماً في خدمة السياسة الاميركية ، من خلال كونه قاعدة ارتكاز عسكرية يمكن ان تلعب دوراً اقليمياً في غاية الاهمية بالنسبة لتحقيق السياسة الاميركية ، يفوق ما يقدمه الكيان الصهيوني من الفاحية السياسية ، نظراً للتأثيرات المتاحة للنظام المصري ، عربياً ، واسلامياً وافريقياً ، وفي مجموعة دول عدم الانحياز .

الاتجاه الثالث : العودة الى تدعيم الحليف التركي عسكرياً ، واقتصادياً لتمكينه من القيام بدور فعال في تنفيذ السياسة الاميركية ، ومساعدته في حسم الصراعات الداخلية ، وتمكين القوى الفاشية المرتبطة بالسياسة الاميركية من

السيطرة على السلطة .

وعلى هذا الاساس وقع الانقلاب العسكري الفاشي في ١٢ ايلول ١٩٨٠ م
(انقلاب الجنرال كنعان ايفرين) .

تطور الدور التركي في السياسة الاميركية : -

بدأ اهتمام السياسة الاميركية بتركيا ، منذ بدأ المحاولات الاولى للنفوذ
الاميركي في البحر الابيض المتوسط ، غير ان محاولات الاتصال هذه من اجل
نشاط اميركي في المنطقة لم تنجح إلا في عام ١٨٢٢ ، عندما تأسست اول
إرسالية بروتستانتية اميركية في لبنان ، وابتدت هذه الارسالية اهتماماً كبيراً
بالاتصالات مع السكان المحليين ويطبع الكتاب المقدس باللغة العربية ، وفتح
شبكة من المدارس ، وعلى أساس هذه المدارس بالذات تأسست فيما بعد
« الكلية البروتستانتية السورية » التي استبدل اسمها لاحقاً « بالجامعة
الاميركية » في بيروت^(١١) ،

« وفي عام ١٨٢٩ وجه الرئيس الاميركي « جاكسون » بعثة خاصة الى
استانبول بغية توقيع المعاهدة الاميركية - التركية الاولى (....) وفي ٧ ايار
١٩٣٠ وقعت اول معاهدة اميركية - تركية هيأت للتجار والدبلوماسيين الاميركيين
امكانيات واسعة جداً للتغلغل في المناطق العربية التابعة للامبراطورية
العثمانية^(١٢) . »

إلا ان الوجود الاميركي الفعلي (كما اشرنا سابقاً) لم يتحقق إلا بعد نهاية
الحرب العالمية الاولى ، التي لم تشارك فيها الولايات المتحدة سوى في نيسان
عام ١٩١٧ ، وفي مشاركتها الدول الامبريالية الاخرى في الهجوم على اراضي
الاتحاد السوفياتي لضرب الثورة الاشتراكية العظمى .

وفيما يتعلق بالدور التركي الفعلي في السياسة الاميركية ، فقد برز بعد الحرب
العالمية الثانية ، إثر تزايد نفوذ الاتحاد السوفياتي ، وظهور دول المنظومة

الاشتراكية كقوة موازية للقوة الامبريالية . وقد استغلت السياسة الاميركية تخوف تركيا التاريخي من روسيا ، والخلاف التركي السوفياتي حول بعض المناطق والقضايا ، لدفع الموقف التركي باتجاه الدول الغربية الامبريالية . طمعاً في جعلها حصناً متقدماً للغرب ضد الاتحاد السوفياتي ، ونقطة انطلاق للسيطرة على الشرق الاوسط . لهذا السبب صرح الرئيس الاميركي « فرانكلين روزفلت (١٩٢٣ - ١٩٤٥) ، ان الدفاع عن تركيا هو في الوقت ذاته دفاع عن الولايات المتحدة نفسها^(١٣) » .

وعلى اساس « مبدأ ترومان » اطلق والتريمان - احد مشاهير الصحفيين في الولايات المتحدة - يوم ١ نيسان عام ١٩٤٧ عبر صحيفة ال « نيويورك هيرالد تريبون » التصريح التالي : ... لم يقع اختيارنا على كل من اليونان وتركيا بسبب حاجتهما الفعلية الى المساعدة ، ولا لان هذين البلدين يجسدان النموذج الديمقراطي ، بل ان اختيارنا لهما يستند الى كونهما بوابتين استراتيجيتين تفتحان على قلب الاتحاد السوفياتي ، وعلى البحر الاسود^(١٤) » .

وفي نفس الفترة أعلن الجنرال « ايزنهاور » الذي أصبح رئيساً فيما بعد : ... ما من بقعة في الارض اكثر اهمية من منطقة الشرق الاوسط^(١٥) ، إذن ان اهمية تركيا تنبع من كونها جغرافياً ، موقعاً استراتيجياً يحقق للسياسة الاميركية هدفها المزدوج . مواجهة الاتحاد السوفياتي ، وإقامة حصن امام انتشاره ، وكذلك قيام قاعدة ارتكاز قوية للسيطرة على منطقة الشرق الاوسط « اغنى كنوز العالم » .

وفي عام ١٩٥٠ انضمت تركيا الى حلف شمال الاطلسي ، وعُهد اليها بمهمة الاشراف على مضيق « البوسفور » والدردينل . وهكذا ربطت الولايات المتحدة الاميركية تركيا بسياستها بشكل كامل ، وتحقق تصريح الرئيس « ترومان » .

ومن الواضح ان اهمية تركيا في السياسة الاميركية تنبع من المعطيات التالية : -

١ - ثلاثة آلاف كم من الحدود مع الاتحاد السوفياتي ، وخلافات تاريخية مع روسيا القيصرية ، وثقل اسلامي ، وعنصرية قومية يصلحان لان يكونا قاعدة

« لمعاداة الشيوعية » .

٢ - وقوع ممريّ « اليوسفور ، والدردنيل ، بين البحر الاسود ، والبحر الابيض المتوسط ضمن الاراضي التركية ، وهما الممران الوحيدان « المختصران » اللذين تستطيع قطع الاسطول السوفياتي المرور منهما الى البحر الابيض المتوسط .

٣ - وجود خلافات تاريخية بين تركيا وبلغاريا ، حول مسألة المسلمين في بلغاريا ، وحول القضية المكدونية .

٤ - شعور تركي معادٍ للأمة العربية ، على اعتبار ان الثورة العربية كانت سببا رئيسياً في هزيمة الامبراطورية العثمانية .

٥ - كون تركيا من البلاد الاسلامية ، فان بإمكانها القيام بدور على صعيد العالم الاسلامي ، حتى على صعيد الدول العربية

٦ - اطلالة تركيا على البحر الابيض المتوسط بشكل استراتيجي ، نتيجة قرب شواطئها من جزيرة قبرص ، وجزر بحر ايجة .

٧ - انفتاح تركيا على الغرب ، بعد ثورة « مصطفى كمال » واعتبار الكمالية جزءا من الغرب ، وبالتالي العداء لكل ما هو شرقي .

هذه المعطيات التي تتمتع بها تركيا ، بقدر ما هي مفيدة وهامة بالنسبة للسياسة الاميركية ، بقدر ما هي ضارة بالنسبة لتركيا نفسها « فطوال الفترة التي مرت على تركيا منذ الحرب العالمية الثانية ، ومنذ ارتباطها بحلف شمال الاطلسي كانت تركيا تعيش في شبه عزلة عن العالم ، مكتفية بالمساعدات الاميركية التي كان على الحكومة التركية انفاقها ، او انفاق معظمها في مجال تعزيز قدرات الجيش التركي (مليون جندي تحت السلاح) وفقا لاستراتيجية الحكومة الاميركية وحلف الاطلسي ، باعتبار ان تركيا تشكل خط الدفاع الاول عن منطقة الشرق الاوسط ، البالغة الاهمية بالنسبة للغرب ، ضد الاتحاد السوفياتي^(١٦) » .

وضمن السياسة الاميركية ، لعبت تركيا دورا هاما ومميزا في سياسة معاداة الشيوعية والاتحاد السوفياتي ، وفي الحرب الكورية . الامر الذي ادى الى زيادة المساعدات .

القواعد العسكرية الاميركية في تركيا (١٧)

منذ انضمام تركيا الى حلف شمال الاطلسي ، قامت الولايات المتحدة الاميركية بانشاء قواعد عسكرية هناك فيما يلي اهمها : -

١ - قاعدة « انسيرليك » الجوية قرب « اضنة » وتتمركز فيها وحدات من القوة الجوية الاميركية التكتيكية .

٢ - قاعدة « انقره » الجوية لتأمين الجسور الجوية - وفيها مركز عمليات تركي - اميركي مشترك .

٣ - قاعدة « ازمير » الجوية للدعم الجوي ، وهي مقر القيادة البرية للجزء الجنوبي الشرقي من حلف شمال الاطلسي ، وفيها ايضا قيادة القوة الجوية التكتيكية للأسطول السادس .

٤ - قاعدة « سيفلي » الجوية شمالي ازمير .

٥ - قاعدة « اسكندرون » البحرية .

٦ - قاعدة « يوموتاريك » البحرية .

٧ - قاعدة « كارغابارون » على الجانب الشمالي من بحر مرمره ، وفيها محطة لتوجيه الملاحة عن بعد .

٨ - قاعدة « سينوب » على الشاطئ الجنوبي للبحر الاسود ، لجمع المعلومات عن النشاطات الجوية والبحرية للاتحاد السوفياتي .

٩ - قاعدة « ديار بكر » في الجزء الجنوبي الشرقي من تركيا ، ومهمتها متابعة النشاطات العسكرية السوفياتية ، وتجارب الصواريخ ، بالإضافة الى متابعة ما يجري في سورية والعراق وغربي ايران - وهي بادارة رجال الامن القومي الاميركي .

١٠ - قاعدة « بلباسي » جنوبي انقره لرصد التجارب النووية السوفياتية .

١١ - ١٤ محطة رادار تابعة لنظام الرصد والانذار الخاص بحلف شمال

الاطلسي

١٢ - ١٦ مركزاً لتأمين الاتصالات اللاسلكية الاميركية !

ومع هذا كله فان العلاقات الاميركية ، التركية لم تستمر على وتيرة واحدة من التقدم . بل شهدت عدة توترات منذ مطلع الستينات .

١ - « بعد نشوب أزمة الصواريخ الكوبية بين الاتحاد السوفياتي ، والولايات المتحدة عرض الرئيس « جون كينيدي » على الزعيم السوفياتي « نيكيتا خروتشوف » سحب الصواريخ الاميركية النووية « جوبيتر » من تركيا ، مقابل سحب الصواريخ السوفياتية النووية من كوبا .

هذا الامر اثار الأتراك الذين أدركوا ان الولايات المتحدة مستعدة للتضحية بهم مقابل تحقيق مصالحها^(١٨) .

٢ - إثر نشوب الأزمة القبرصية في عام ١٩٦٤ بين اليونان وتركيا ، وقفت الادارة الاميركية الى جانب اليونان ، وأندرت تركيا بعدم غزو قبرص ، مما اثار ضجة كبيرة لدى اوساط الحكم التركي .

٢ - ثم جاءت الأزمة القبرصية الثانية عام ١٩٧٤ . وقد لعبت الولايات المتحدة دوراً مزدوجاً بين اليونان وتركيا ، فمن ناحية المضمون فهي مع تقسيم الجزيرة - الموقف التركي - ومن ناحية الشكل وتجنباً لاثارة الرأي العام العالمي ضدها ، ادانت الغزو التركي . مما اثار حفيظة الرأي العام التركي ضدها ، وانطلقت المظاهرات التي تطالب بالغاء العمل بمعاهدة التعاون الدفاعي المعقودة عام ١٩٦٩ ، وبالفعل ، وتحت تأثير ضغط الرأي العام التركي ، وتجنباً لسقوط النظام ، اعلنت الحكومة وقف العمل بهذه المعاهدة .

وقد نتجت عن هذه التوترات في العلاقات الاميركية التركية ، اوضاع في غاية الهمية والخطورة بالنسبة للسياسة الاميركية على الجانب التركي .

● رافقت هذه التوترات ازمات اقتصادية خانقة اضعفت سيطرة الحكومات التركية على المجتمع التركي .

● بروز الاتجاهات المناهضة لسياسة الارتباط بالسياسة الاميركية ، واتخاذ مواقف متوازنة مع الاتحاد السوفياتي .

● بروز القوى الديمقراطية ، وزيادة تأثيرها ونفوذها وتنظيمها في المجتمع التركي كقوة تضغط على الدولة بالتوجه نحو الاشتراكية لحل الازمة الاقتصادية

الناجمة عن سياسة الارتباط بالاحتكار الاقتصادي الغربي
● بروز ظاهرة العنف المسلح بين القوى السياسية المتصارعة (البمينية ،
واليسارية) .

● تحت ضغط الرأي العام التركي ، بدأت العلاقات بين الدولة التركية
والاتحاد السوفياتي تشهد تحسناً ملموساً .

وانطلاقاً من أهمية تركيا بالنسبة الى حلف شمال الاطلسي ، وأهميتها
بالنسبة للسياسة الاميركية ، فقد دفعت الادارة الاميركية منذ عام ١٩٧٨ بكل
ثقلها من اجل منع تركيا من ان تنهار ، او تتزلق نحو الثورة ، خاصة وان عدداً من
التطورات البالغة الأهمية قد وقعت اعتباراً من هذا التاريخ : -

١ - سقوط نظام شاه ايران عام ١٩٧٩ ، وتوقف دور ونشاط القواعد الاميركية
في ايران .

٢ - وصول الحزب الديمقراطي الاشتراكي بزعامة « باباندريو » الى السلطة
في اليونان بفوز ساحق في الانتخابات التي جرت عامي ١٩٨١ ، ١٩٨٦ ،
وإعلان «باباندريو» عن خطته لالغاء القواعد الاميركية فوق الاراضي اليونانية
بعد انتهاء مدة المصاهدة المعقودة بين الطرفين لغاية ١٩٨٧ ، بعد ان جمدت
اليونان مشاركتها في نشاط حلف شمال الاطلسي ، وما اعقب ذلك من تقارب بين
اليونان والاتحاد السوفياتي .

٣ - قيام الثورة الافغانية ، بمساعدة سوفياتية ، عسكرية واقتصادية ، الامر
الذي يعني حسب السياسة الاميركية ، امتداد النفوذ السوفياتي الى مناطق
النفط العربية ، التي تعتبرها اميركا « مصالح حيوية » اميركية !

٤ - تعمق سياسة « تطبيع العلاقات » بين النظام المصري ، والكيان
الصهيوني ، نظراً لعدم قدرة النظام المصري على فرضها على جماهير الشعب
المصري ، الامر الذي اثار حذر الولايات المتحدة ، بشأن الاعتماد على النظام
المصري بشكل كامل ، كقوة إقليمية كبرى مرتبطة بالسياسة الاميركية .

وإزاء هذه التطورات مارست الولايات المتحدة ضغوطاً ومغريات كثيرة نجحت
من خلالها في جعل تركيا توقع معها « اتفاق التعاون الدفاعي » ، الذي يسمح
للولايات المتحدة الاميركية بالاستمرار في استخدام قواعد عسكرية ، ومراكز

لمراقبة التحركات السوفييتية في أنقرة بتاريخ ١٠ كانون الثاني ١٩٨٠ ، وعلى اثر ذلك ، صرح السفير الاميركي « رونالد سبايرز » : ان الاتفاق الذي يسري لمدة خمس سنوات على ان يصادق عليه سنوياً ، هو وثيقة مهمة تشكل منعطفاً في تطور العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة .

ويقضي الاتفاق باعادة تنشيط ٢٦ قاعدة عسكرية لحلف شمال الاطلسي . مقابل معونة اقتصادية عسكرية اميركية لا تقل عن مليارين ونصف المليار دولار^(١٩) ، سنوياً .

« وحسب هذا الاتفاق فان عدد الجنود الامريكيين المصرّح به للتواجد في هذه القواعد هو ٥٢٠٠ جندي^(٢٠) » .

لكن الادارة الاميركية لم تكتف بهذا الاتفاق ، بل لم تكن راضية عنه تماماً ، خصوصاً مع التعنت الذي أبدته تركيا في بعض النقاط اثناء المحادثات ، لذا بدأت الادارة الاميركية ، وبواسطة عملاء مخابراتها المركزية في تركيا ، بترتيب إنقلاب عسكري فاشي ، هيأت له كل الظروف المواتية للنجاح ، من اجل اعادة تركيا بقوة الارهاب الى حضيرة السياسة الاميركية .

وكما ان العنف ، والازمة الاقتصادية قد خلقا ظروفاً داخلية مواتية لنجاح الانقلاب ، فإن إطالة الازمة الحكومية التركية ، كان الهدف منها خلق المناخ المناسب لاقتناع الدول الاوروبية الحليفة باستحالة الحا الديمقراطي للآزمة التركية .

وهكذا وبتخطيط كامل من الادارة الاميركية ، وقع الانقلاب العسكري في ١٢ ايلول ، وهدفه الاول والاخير استمرار الدور التركي في خدمة السياسة الاميركية ، وقد أوكل له بالاضافة الى السيطرة الكاملة على الوضع الداخلي ، إكمال المهمات التي كان قد بدأها ، والمتركزة على القضية القبرصية ، والقضايا العربية ، وافتعال الازمات مع بلغاريا ، وإثارة المتاعب لليونان .



الدور التركي الامبريالي في قضية تقسيم قبرص

لقد تميزت قبرص عبر التاريخ بأهميتها الاستراتيجية ، كمعبر لأساطيل الدول الكبرى عبر البحر المتوسط من الغرب الى الشرق وبالعكس ، ومن اوروبا الى افريقيا وبالعكس ، وكانت السيطرة عليها تعني التأثير المباشر لهذه الاساطيل على كل ما حولها من دول وامبراطوريات ، بالاضافة الى اهميتها في السيطرة على حركة الاساطيل ذاتها في البحر الابيض المتوسط .

« وهكذا فان موقع قبرص الاستراتيجي اجتذب اليها الغزاة على مرّ العصور : كاليونان والمصريين القدماء ، والآشوريين ، والبيزنطيين ، والصليبيين والبريطانيين والفرنسيين ، وفي عام ١٥٧١ خضعت الجزيرة للحكم العثماني^(٢١) ،

وعندما بدأ صراع الدول الكبرى على ممتلكات الدولة العثمانية فيما هي على وشك الانهيار « اقترح رئيس وزراء بريطانيا « دزرائيلي » استئجار قبرص من الحكم العثماني^(٢٢) ، فلقد « كانت الدبلوماسية البريطانية في ذلك الوقت وتحت شعار حماية وحدة الاراضي التركية ، قد استطاعت ان تفرض على السلطان عبد الحميد معاهدة جائرة ، شملت بريطانيا بموجبها « قبرص ، ذات الموقع الاستراتيجي الهام ، وممالة دلالة هو ان المادة السادسة من المعاهدة البريطانية - التركية المؤرخة في ٤ حزيران ١٨٧٨ م ، تشير الى ان بريطانيا تلتزم بالجلء عن قبرص حالما تعيد روسيا الى تركيا « قارص ، و « اردهان » و « ارتوني » التي انتقلت الى روسيا بعد الحرب الروسية - التركية . وفي عام ١٩٢١ سلمت هذه الاراضي لتركيا طبقاً للمعاهدة السوفياتية - التركية التي وقعت في موسكو في السادس عشر من آذار من العام المذكور ، الا ان المستعمرين البريطانيين خرقوا معاهدة ١٨٧٨ مع تركيا وواصلوا احتلالهم لقبرص^(٢٣) ،

لقد أخذت قبرص -بالإضافة الى ما تقدم - أهمية استثنائية في السياسة البريطانية من ثلاثة عوامل :

١ - « في سنة ١٨٦٩ أعطاهما شق قناة السويس قيمة جغرافية واقتصادية واستراتيجية جديدة^(٢٤) » .

٢ - الحيلولة دون تعدد الاسطول السوفياتي الى المياه الدافئة .

٣ - التفوق على فرنسا التي كانت تشارك بريطانيا في اطماعها في منطقة الشرق الاوسط .

لذلك « عندما أعلنت الامبراطورية العثمانية الحرب على الحلفاء : ألغت لندن معاهدة ١٨٧٨ وأعلنت ضم قبرص - هذا الضم الذي ستعترف به تركيا بعد النزاع العالمي الاول بموجب البند ٢٠ من معاهدة « لوزان » في سنة ١٩٢٢ ، واصبحت قبرص مستعمرة « للتاج البريطاني » في سنة ١٩٢٥^(٢٥) » .

وانطلاقاً من الاهداف الامبريالية البريطانية ، أقام البريطانيون عدة قواعد جوية في جزيرة قبرص ، وقد لعبت هذه القواعد دوراً بالغ الخطورة ، خاصة ضد الأمة العربية « فقد استخدمها المستعمرون البريطانيون في العدوان على الشعب المصري عام ١٩٥٦ ، وفي التدخل المسلح في الاردن عام ١٩٥٨ م ، واصبحت هذه القواعد مرتكزاً لحلف الناتو ضد الثورات المعادية للامبريالية في البلدان العربية حتى اليوم^(٢٦) » .

أما الشعب القبرصي ، ومنذ منتصف الخمسينات ، فقد راح يطالب باستقلال بلاده عن الاستعمار البريطاني ، بالكفاح المسلح ، وكان هناك اتجاهان : الاول يطالب بانضمام قبرص الى اليونان ، على اعتبار ان غالبية القبارصة هم من اصل يوناني ، والاتجاه الثاني يطالب باستقلال قبرص ، وقيام دولتها المستقلة .

« وفي سنة ١٩٥٥ تطور الصراع من اجل الجزيرة الى ابعاد ثورة مسلحة ضد البريطانيين وفي السنة ذاتها اقترحت بريطانيا باسم التضامن العسكري والسياسي للحلفاء الاطلسيين اجراء محادثات ثلاثية مع اليونان وتركيا ، ومنذ عام ١٩٥٧ أعلنت تركيا عن موقفها دافعة الى تقسيم الجزيرة - بحيث يمكن للتقسيم ان يأخذ شكل اعادة ربط شمال قبرص بتركيا ، او إقامة سلطة اقليمية تركية في الشمال تدخل في اتحاد فيدرالي مع السلطة الاقليمية التي ستقام في

الجنوب ، واذا لم يحدث التقسيم ينبغي ان تصبح قبرص (حسب رأي انقرة) تحت سيطرة احدى الدولتين - بريطانيا العظمى ، او تركيا ، بما انهما تملكان الحق الشرعي في هذه السيطرة^(٢٧) ،

وهكذا يبدو جلياً ان تركيا كانت منذ البداية تسعى الى تقسيم الجزيرة القبرصية ، « وفي الوقت ذاته طرحت « المشكلة القومية » نفسها بحددة وسط الطائفة التركية : إنضم الاسقف « مكاريوس » الذي كان يؤيد منذ زمن بعيد الاتحاد مع اليونان « الاينوسية » انضم في عام ١٩٥٩ الى صيغة الاستقلال القبرصي^(٢٨) ، وهكذا اخذت قضية النضال من اجل استقلال قبرص ابعاداً جديدة . ليس على صعيد الوضع الداخلي القبرصي وحسب ، بل على مستوى الصراع الدولي على الجزيرة .

ففي عام ١٩٦٠ حصلت قبرص على استقلالها بزعامة الاسقف « مكاريوس » بعد نضال دامٍ ومريضٍ ضد البريطانيين إلا ان بريطانيا « احتفظت بـ (٩٩ ميلار مربعاً) من الاراضي للاغراض والتدريبات العسكرية . وقد لعب الاستعمار البريطاني على وتر التكوين السكاني حيث غالبية السكان من القبارصة اليونانيين الذين تبلغ نسبتهم ٨٢٪ ، وقد ضمن الدستور الذي وضع لقبرص بعد اتفاقية « زيوريخ - لندن » (الدستور وضع باشراف بريطانيا) منح الاقلية التركية حق الفيتو فيما يخص الضرائب والسياسة الخارجية ، وان تمثل بـ (٢٠٪) من الحكومة والبرلمان ، والخدمات المدنية وبـ (٤٠٪) من قوات الجيش والبوليس^(٢٩) .

وقد أدت سياسة الاسقف مكاريوس الاستقلالية الى مزيد من المؤامرات ضد قبرص ، فلقد اتبع مدعوماً من النقابات ، ومن اليسار غير الشيوعي ، ومن الحزب الشيوعي « أخيل » ومن جزء من الكنيسة ، سياسة خارجية قائمة على عدم الانحياز . وكذلك وقف موقف التأييد من القضايا العربية ، (القضية الفلسطينية ، خصوصاً) وأعلن رفضه لاقامة أية قواعد عسكرية اميركية في قبرص ، او استخدام القاعدتين البريطانيتين ضد العرب ، وكذلك ونتيجة لسياسة الاتحاد السوفياتي ودول المنظومة الاشتراكية المؤيدة لاستقلال قبرص وعدم انحياز ، فقد اقام « مكاريوس » علاقات طيبة مع دول المنظومة

الاشتراكية ، وهذا ما اثار حفيظة الولايات المتحدة الاميركية ، وبدأت تعد العدة لوضع حدّ لاحتمالات ان تصبح قبرص دولة مؤيدة للاتحاد السوفياتي . وبدأت تعمل في ثلاثة اتجاهات رئيسية من أجل احتواء الجزيرة : -

١ - إثارة الخلافات الداخلية ، بالاعتماد على الدور التركي ، وعلى القنبلة الموقوتة التي تركها الاستعمار البريطاني في دستور قبرص القابل لتفجير المشكلة الطائفية في أي وقت .

٢ - دفع اليونان الى معارضة سياسة الرئيس « مكاريوس » الاستقلالية .

٣ - دفع تركيا الى الاصرار على تقسيم قبرص .

وبالفعل نجحت الولايات المتحدة في تحقيق هذه السياسة في الاتجاهات الثلاثة ، فمن ناحية ، ومن أجل تقسيم قبرص أثارت ، معتمدة على دور الحكومة التركية ، خلافات دموية بين الطائفتين اليونانية والتركية داخل الجزيرة ، راح ضحيتها الاف المواطنين نتيجة حرب الشوارع الطائفية ، التي كادت تؤدي بوحدة الجزيرة « الا ان الامم المتحدة نجحت عام ١٩٦٣ في ارسال قوة حفظ السلام التابعة لها لتفصل بين الجانبين ، وبذلك حافظت على استقلال قبرص ، ووضعت بداية سليمة للمباحثات بين الطرفين^(٢٠) »

ومن ناحية ثانية : « جوبه الرئيس مكاريوس بأنصار « الاينوسية » أي الداعين الى الاتحاد مع اليونان داخل الجزيرة القبرصية بزعامة « الجنرال غريفاس » الذين راحوا يقومون باعمال عنف في الشوارع ضد نظام « مكاريوس » . الا ان خط الاستقلال انتصر على خط الاتحاد مع اليونان . وبدءاً من سنة ١٩٦٧ وقف نظام الضباط في « أثينا » ضد سياسة مكاريوس ، وراؤوا فيه رمزاً تقدماً يجب الاطاحة به ، خاصة بعد ان اصبحت قبرص على علاقات وطيدة مع الدول الاشتراكية . وفي سنة ١٩٧٠ نجا مكاريوس باعجوبة من أول محاولة اغتيال . وفي عام ١٩٧١ عاد « الجنرال غريفاس » مؤسس فصائل « الايوكا » المسلحة سرا الى قبرص كي يستأنف المعركة ضد الاسقف ، وكاد « مكاريوس » يخفق في ان ينتخب مرة ثانية رئيساً للجمهورية في شباط عام ١٩٧٢ م^(٢١) »

ومن ناحية ثالثة : رفعت تركيا شعار « حماية » الطائفة التركية القبرصية ،

متذرة بأعمال العنف التي يقوم بها القبارصة اليونانيون، وأصررت على المطالبة بتقسيم قبرص

« والحقيقة ان الاصرار التركي على تقسيم قبرص لم يكن من قبيل تصفية حسابات تاريخية قديمة بين الدولتين التركية واليونانية ، بل كان بايعاز من الادارة الاميركية . اذ منذ ان بدأت قبرص تنهياً لانتزاع استقلالها الوطني من الاستعمار البريطاني ، والامبريالية الاميركية تهيم بدورها لاحتواء استقلال الجزيرة في اطار سياستها النووية في شرق البحر الابيض المتوسط . وجعلها منصة لاسلحتها النووية التي باستطاعتها اصابة اهدافها في اراضي الاتحاد السوفياتي (٣٢) »

وهكذا اصبحت قبرص مركزاً للمؤامرات الخارجية التي تستهدف استقلالها وسياسة عدم انحيازها . من قبل الولايات المتحدة الاميركية ، وتركيا ، واليونان ، في آن واحد .

السيناريو الاميركي لتدمير استقلال قبرص:

في ١٥ تموز من عام ١٩٧٤ دبر النظام الفاشي اليوناني مؤامرة مباشرة ضد سيادة قبرص واستقلالها، حيث تم تنظيم انقلاب عسكري ضد نظام الرئيس « مكاريوس » ، قام به الحرس الوطني القبرصي بزعامة « نيكوس سامبسون » . وبعد اسبوع من هذا الانقلاب (٢٢ تموز) قامت القوات التركية بغزو الجزيرة ، واحتلت شمالها الذي يشكل ٢٧٪ من مساحة اراضيها ، بحجة حماية الطائفة التركية القبرصية ، وقامت بتهجير حوالي ١٠٠ ألف يوناني قبرصي الى الشطر الجنوبي بطريقة همجية ، وبذلك حولت تركيا التقسيم - واقعاً - وجعلت قبرص تدفع ثمن موقعها الاستراتيجي غالياً .

وهكذا اصبحت قبرص عملياً مقسمة الى شطرين : يوناني ، وتركي ، بالرغم من استنكار العالم وادانته للاجراء التركي وللمؤامرات الفاشية التي اطاحت بالرئيس مكاريوس ، ولم يمض وقت طويل حتى انكشفت اليد الخفية التي تقف

وراء هذه المؤامرة بشقيها : اليوناني والتركي ، « فقد أعلن الرئيس الاميركي « جيرالد فورد » .

عدم معارضته لتقسيم قبرص ، وبعد ذلك بيوم واحد ، قامت تظاهرة قبرصية يونانية في نيقوسيا العاصمة انتهت باغتيال السفير الاميركي « روجر ديفيس » ، كما انطلقت تظاهرات يسارية في انقرة ضد زيارة « هنري كيسنجر » وزير الخارجية الاميركي لتركيا ، وبعد ذلك نسفت القنصلية الاميركية في استانبول (٣٣) ،

« وتفيد اعترافات أدلى بها « هفتر » وهو ضابط في وكالة الاستخبارات الاميركية انه قد تم اتفاق (٦٠ مليون دولار) لتحضير وتنفيذ الانقلاب الفاشي الذي دبّره اليونان ضد مكاريوس ، وتغطية الاجتياح التركي الذي أعقبه بخمسة ايام (٣٤) ، !

بعد ذلك عصفت بالمنطقة عدة تحولات جذرية ، ساهمت جميعها بتكريس التصلب التركي من مسألة تقسيم الجزيرة ، مؤيداً بقوة من البنتاغون الاميركي ، والذي أوصل الامور الى الاعلان النهائي عن تقسيم الجزيرة . « ففي مواجهة النظام الديكتاتوري الفاشي اليوناني تجلت لدى الشعب اليوناني الروح الديمقراطية المناهضة للفاشية ، وتمكنت من عزل ذلك النظام عزلاً تاماً ، ومقاومته بفعالية أدت في النهاية الى انهياره تحت وطأة الانقلاب الخياني الذي دبّره في قبرص والغزو التركي المبيت الذي تبعه (٣٥) ،

ان التطورات اللاحقة التي سجلتها الاوضاع الداخلية اليونانية ، وانتصار خط الاشتراكية بقيادة « باباندريو » قد احدثت تغييرات مثيرة في العلاقة بين اليونان وحلف الناتو من جهة ، وبين اليونان والولايات المتحدة من جهة اخرى ، فقد أعلن « باباندريو » منذ تسلمه رئاسة وزراء اليونان : أن بلاده قد حددت موقفها داخل الحلف بما يتماشى والمحافظة على استقلالها وقدرتها على حماية مصالحها القومية . وأن على واشنطن ان تدرك ان اليونان لم تعد تعيش ذلك العهد الذي تعتبر فيه ذنباً لاميركا (٣٦) ، .

ان التطورات التي جرت في اليونان ، وكذلك انتصار الثورة الاسلامية الايرانية ، وانتقال ايران من موقع اليد القوية لامريكا الى صف الدول

المعادية لسياستها ، بالاضافة الى التطورات المعقدة في منطقة الشرق الاوسط ، خاصة على الساحة اللبنانية .. كل ذلك جعل رجال البنتاغون الاميركي ، يعطون قبرص أهمية خاصة في برامجهم ، بالاضافة الى زيادة الاعتماد على الشريك الاطلسي التركي في تحقيق هذه السياسة خاصة بعد مجيء الحكم العسكري الفاشي التركي عام ١٩٨٠ .

لذلك فقد أيدت اميركا وبقوة الموقف التركي بشأن التقسيم النهائي للجزيرة ، لكي يتسنى لها إنشاء القواعد العسكرية الاميركية في الجزء التركي ، بعد ان رفض القبارصة اليونانيون ، إنشاء مثل هذه القواعد .

« ومن المعروف ان الطائرات الاميركية كانت تستخدم سابقاً القاعدة الجوية البريطانية في « اكروتييري » كما كانت تحصل على تقارير منتظمة من القواعد البريطانية الموجودة هناك ، بالاضافة الى ان المخابرات الاميركية قد استغلت الاحتلال البريطاني للجزيرة ، فأقامت ثلاث محطات استقبال لاسلكي فيها (٣٧) ، أما الآن وفي ظل تقسيم الجزيرة ، والاحتلال التركي لشماليها ، فان الولايات المتحدة لم تعد بحاجة الى المساعدة البريطانية ، بل انها مباشرة تقوم « بتحويل جزيرة قبرص الى حاملة طائرات لا يمكن اغراقها لحلف الناتو في المنطقة ، وفي المناطق المحتلة يجري بناء قاعدة جوية عملاقة لقوات التدخل السريع الاميركية ، كما يتم بناء قاعدة بحرية على شواطئ « كيرينيا » ومستودعات صواريخ في شبه جزيرة « كارياس » (٣٨) .

وكذلك وبعد سقوط نظام شاه ايران « نقلت واشنطن من ايران الى قبرص قسماً من محطاتها للتجسس الالكتروني على الاتحاد السوفياتي ، وتربط الان في سيناء ولبنان بالقرب من قبرص ، وحدات الدول الاعضاء في حلف الناتو التي تستخدم القواعد في قبرص (٣٩) ،

ومن اجل وضع حد نهائي للتدخلات بشأن القضية القبرصية ، والضغوطات الدولية من اجل اعادة توحيدها ، واستقلالها وضمان عدم انحيازها ، خاصة من قبل الامم المتحدة ، ودول المنظومة الاشتراكية ، ودول عدم الانحياز ، فقد اعلن مجلس النواب التركي ١٥ - ١٢ - ١٩٨٢ عن إقامة دولة قبرصية تركية مستقلة باسم « الجمهورية التركية لشمال قبرص » وفوجيء العالم بهذه الخطوة التركية

التصعيدية الرامية الى تدمير جهود السلام بشأن الجزيرة ، وتكريس تقسيمها ، إلا ان ما يلقي الضوء على خلفية هذا القرار . « هو انه جاء بعد ساعات فقط من اعلان الولايات المتحدة منح تركيا مساعدات اقتصادية وعسكرية بقيمة مليار دولار^(١٢) » وهذا يعني ان الخطوة التركية انما جاءت تلبية لقرار اميركي مباشر . وفي الامم المتحدة ، ادان القرار (٥٥٠) الذي صدر في ١١ ايار ١٩٨٤ بشدة كل اجراءات التقسيم والتجزئة ، ووجه الدعوة الى كل دول العالم لعدم الاعتراف بالدولة المزعومة - الجمهورية التركية لشمال قبرص .

وعلى الرغم من هذا الموقف العالمي المندد بالاجراءات التركية التي استهدفت سيادة واستقلال قبرص ، وحق تقرير المصير دون تدخل خارجي ، إلا ان الحكومة التركية ، بدعم وتأييد من الادارة الاميركية ، ماضية في تكريس هذه الاجراءات ، كجزء من السياسة الاميركية الشرق اوسطية ، ومنطقة البحر الابيض المتوسط ، معتمدة بذلك على قدرة الولايات المتحدة في الضغط على دول العالم التي تدور في فلك سياستها لتغيير مواقفها بشأن إدانة الموقف التركي - وعدم الاعتراف بما يسمى « الجمهورية التركية لشمال قبرص » خاصة بعد ان تتكرس هذه التجزئة وتصبح أمرا واقعا .



الدور التركي .. تجاه الأمة العربية

كان للهزيمة التي منيت بها تركيا بعد الحرب العالمية الاولى اثر كبير في بروز رغبة الاتراك بالانتقام من العرب ، على اعتبار انهم احد اهم الاسباب التي أدت الى هزيمة تركيا ، عندما اعلنوا الثورة والتعاون مع الحلفاء من اجل الانفصال عن الامبراطورية التركية ، والاستقلال عنها غداة اندلاع الحرب العالمية الاولى .

الا ان العرب اصابوا بالمرارة من جراء خيانة الحلفاء لهم « بريطانيا ، وفرنسا ، اللتين اقتسمتا الاراضي العربية فيما بينهما ، ووضعاهما تحت انتدابهما . ولعل اخطر ما قامت به حكومتا الانتداب البريطاني ، والفرنسي ضد الدول العربية ، هو قيام الاولى باعطاء وعد بلفور والعمل على زرع الكيان الصهيوني في فلسطين . وقيام الثانية في عام ١٩٣٧ بالاتفاق مع الحكومة التركية على منحها « لواء الاسكندرون » العربي شريطة عدم انضمام تركيا الى دول المحور .

« وقد تم الاتفاق بين كل من تركيا وفرنسا في جنيف (مقر عصبة الامم) ، وقد وافقت عصبة الامم على هذا الاتفاق^(٤١) وخوفاً من ردة الفعل العربية فقد كانت المعاهدة ، تنص على منح « اللواء » حكماً ذاتياً في ظل الحكم التركي . نتيجة الاتفاق ، وفي ٢ حزيران عمت المظاهرات الصاخبة ، مدينة دمشق وسائر المدن السورية ، وفي « لواء الاسكندرون » نفسه . « تفاقمت النقمة العامة ، فقامت مظاهرات عنيفة أدت الى اشتباكات دامية ذهب فيها العديد من الضحايا ، واصيب الكثيرون بجروح مختلفة ، واعتقل - القائد والمناضل القومي المعروف - « زكي الارسوزي » وعدد كبير من رفاقه^(٤٢) .

لكن ظروف الانتداب على سورية ، وتمزق الامة العربية ، قد مكنت تركيا بمساعدة فرنسا من فرض سيطرتها على الاراضي « اللواء » بالقوة ، موجهة بذلك اول طعنة انتقام للامة العربية .

« وتشير وثائق الخارجية الفرنسية (في هذا المجال) بوضوح الى ان « لواء الاسكندرون » كان يسكنه حتى عام ١٩٢٥ (١٨٠,٠٠٠) نسمة ٦٥٪ منهم

سوريون ، وبالرغم من ان حكومة اتاتورك لم تكن تنوي الانضمام الى المانيا في الحرب العالمية الثانية ، الا انها هددت بذلك للضغط على فرنسا المنتدبة من اجل التخلي عن لواء الاسكندرون ولكي لا تغضب العرب ، عمدت فرنسا بمساعدة عصبة الامم الى اعطاء نوع من الاستقلال الذاتي للواء الاسكندرون ، ورغم حالات الغضب التي عمت أرجاء سورية فان فرنسا عمدت وبالاتفاق سرا مع الاتراك ، وتحت عنوان « حماية الاقليات » الى السماح للاتراك بدخول اللواء بكثافة^(٤٢) .

وتمهيدا لمحوهوية « لواء الاسكندرون » العربية ، ونتيجة لسياسة تكثيف الهجرة التركية اليه ، التي خططت لها الحكومة التركية ، « فقد استطاعت ان تغير المعادلة السكانية » من ٢٨٪ (اتراكا) في عام ١٩٢٢ الى ٦٢٪ سنة ١٩٢٩ . تحت سمع وبصر السلطات المنتدبة^(٤٤) .

وعلى الرغم من ان اتفاقية « جنيف » بشأن لواء الاسكندرون تنص على الحكم الذاتي ، الا ان الحكومة التركية « أعلنت ضمه في عام ١٩٢٩ بعد اجراء استفتاء مشبوه بين سكانه ، واطاحت بحكومته المحلية ومجلسه التشريعي^(٤٥) » . وعلى الفور بدأت الحكومة التركية « بممارسة سياسة القمع والارهاب على السكان العرب ، ومنعتهم من التكلم باللغة العربية ، كما منع دخول اي كتاب او مجلة او جريدة او اي مطبوعة عربية الى اراضي اللواء تحت طائلة العقوبة^(٤٦) » ، « حتى ان اصحاب المحلات من العرب ، على طرق اللواء الرئيسية كانوا يخافون من التحدث بلغتهم الاصلية في الشارع ، بل في البيوت فقط ، او في مكان بعيد عن رقابة رجال الامن الاتراك^(٤٧) » .

لقد رفضت سورية بقوة هذا الضم التامري (التركي - الفرنسي) وواجهته بقوة ، الا ان الظروف الدولية والعربية في ذلك الوقت جعلت منه حتى اليوم قضية عربية دائمة باسم « قضية اللواء السليب » ومن الطبيعي ايضا ان هذه القضية « عربية » بابعادها ، لذا فقد انعكست على مجمل العلاقات العربية - التركية . وفي عام ١٩٥٥ ارادت تركيا ان توجه طعنة جديدة للأمة العربية ، عبر انخراطها في « حلف بغداد » الذي أصبحت تركيا محوره الرئيسي ، بعد طلب حكومة « نوري السعيد » انذاك بالانضمام اليه ، والذي وصفه الرئيس « جمال

عبد الناصر ، في ذلك الوقت ، بأنه مشروع استعماري يهدف الى اعادة السيطرة البريطانية على الامة العربية^(٤٨) ،

ونتيجة لانضمام تركيا الى حلف شمال الاطلسي ، وانخراطها في تنفيذ السياسة الاميركية في منطقة الشرق الاوسط ، فقد كانت تهدف عبر الاعتماد على الولايات المتحدة الى فرض سلطانها مرة اخرى على الدول العربية ، خاصة سورية ، والعراق ، المجاورتين لحدودها .

وكجزء من الاستنفار الامبريالي ، قامت الحكومة التركية باستنفار جيشها ، ونشر جنودها على طول الحدود السورية عام ١٩٥٧ ، للتدخل المباشر ، ازاء التطورات السياسية ، وسيطرة الاتجاهات الاشتراكية القومية على مختلف جوانب الحياة السورية ، ونفس الشيء فعلته ازاء تطور الاحداث في العراق إثر قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، ومنذ ذلك الحين ، والموقف التركي محكوم بالموقف الاميركي من هاتين الدولتين العربيتين ، بالاضافة الى النزعة التركية الخاصة (الانتقامية) الطامعة في السيطرة على اراضيها .

فمنذ وصول ، حزب البعث العربي الاشتراكي ، الى الحكم في سورية عام ١٩٦٣ والسلطة التركية تتخذ موقفاً عدائياً من سورية ، وقد تصاعد هذا الموقف إثر تصاعد الموقف المعادي للسياسة الاميركية الذي تتخذه سورية . وكلما تصلب الموقف السوري في مواجهة المشاريع الامبريالية ، كلما ازداد الموقف التركي في عدائه لسورية ولشعبها العربي . سياسياً وعسكرياً واقتصادياً . حتى وصل الامر الى إيواء عصابات الاخوان المسلمين ، الفارين من سورية ، بحيث اصبحت استانبول ، وأنقرة ، وسائر المدن التركية مقراً أساسياً لأوكار هذه العصابات ، بهدف القيام بأعمال التخريب في سورية ، لارغام حكومتها على الانصياع للسياسة الاميركية ، خاصة بعد توقيع ، اتفاقيات كامب ديفيد ، بالرعاية الاميركية بين النظام المصري والكيان الصهيوني ،

● اما على صعيد العراق ، فان الموقف التركي تجاهه ، مرتبط هو الآخر بتطور انسجانه مع السياسة الاميركية .

فمنذ ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وأجهزة المخابرات التركية بمساعدة أجهزة المخابرات الغربية ، تحاول إثارة نغمة الاقلية ، التركمانية ، في العراق التي

تتواجد في غالبيتها في منطقة كركوك الغنية بالنفط ، وبفضل الجهود الكبيرة التي بذلتها هذه الأجهزة ، بالاشتراك مع بعض الاغوات الرجعيين من تركمان العراق ، وبعض العناصر المهووسة التي ما زالت على انفلاقها القومي ، استطاعت ان تكون جمعية عنصرية رجعية تطلق على نفسها اسم « جمعية تركمان كركوك » وترتبط هذه الجمعية ارتباطاً مباشراً بالمخابرات التركية التي تقوم بتقديم تسهيلات لكل تركماني عراقي ينتمي الى الجمعية - كمنحة - مثلاً ، وجواز سفر تركي ، إضافة الى جواز سفره العراقي ، وكذلك تقديم منح دراسية ورواتب .. الخ (٤٩) .

وكذلك تقوم الحكومة التركية بالتدخل بالشؤون العراقية عن طريق الاكراد سواء عن طريق بعض الاكراد المتعاونين معها ، من الاغوات الرجعيين والعملاء ، أو عن طريق ملاحقة الثوار الاكراد الذين يشنون هجماتهم الناجحة ضد القوات التركية ، ويلجؤون الى مناطقهم في العراق ، لتشكيل لهم حماية . وقد قامت القوات التركية باخترق الاراضي العراقية اكثر من مرة ، وقد قامت القوات التركية اكثر من مرة بحملات تفتيش ومداهمة للقرى الحدودية في الآونة الاخيرة ، وقد اشترك الطيران في بعضها بحجة مطاردة الثوار الاكراد ، مثلاً ، في شهر حزيران عام ١٩٨٣ عبر الحدود الى العراق ٤٠ ألف جندي تركي لمطاردة الثوار الاكراد .

وكذلك ، وكجزء من السياسة الاميركية في اشعال حرب الخليج ، والابقاء على استمرار هذه الحرب ، تلعب تركيا دوراً في غاية الاهمية والخطورة ، فمنذ اشتعال الحرب بين العراق وايران عام ١٩٨٠ وكلاهما يعتمد على تركيا للتزود بالاسلحة التي يتم تفريغها في الموانئ التركية ، ثم تنقل بعد ذلك بالشاحنات عبر الطرق البرية الى الطرفين المتحاربين ، وتركيا هي الباب الوحيد امامهما ، بعد ان دمرت الحرب مينائي « البصرة والفاو » العراقيين ، ومينائي « خورمشهر ويندرشهور » الايرانيين (٥٠) .

● اما فيما يتعلق بالصراع العربي الصهيوني ، فمنذ انضمام تركيا الى حلف شمال الاطلسي ، وانسجاماً مع موقفها العدائي للعرب ، فإنها كانت إزاء هذا الصراع تابعة للموقف الاميركي نفسه ، ومنسجمة معه تماماً .

ففي عام ١٩٥٢ وبدفع من الولايات المتحدة الاميركية - وبريطانيا ، اعترفت تركيا بالكيان الصهيوني ، الذي اقيم على الارض العربية الفلسطينية باسم « دولة اسرائيل » ، موجهة بذلك ضربة مؤلمة للامة العربية ، وللعالم الاسلامي الذي تنتمي اليه .

ومنذ ذلك الحين والموقف التركي ، غالباً ما يكون معادياً للعرب ، ومؤيداً للكيان الصهيوني . وتتمتع الجالية اليهودية في تركيا - على خلاف الاقلية العربية . بكامل حقوقها السياسية والدينية والثقافية ، الى جانب توفير الامن لها وبحجة حمايتها من « التطرف » !! وكذلك فان السفارة الصهيونية في تركيا من اكثر الاماكن حماية ، على الرغم من الدور المكشوف الذي تلعبه هذه السفارة في التخطيط لاعمال الارهاب التي يقوم بها « الموساد » الصهيوني .

« وخلال حربي ١٩٦٧ ، ١٩٧٣ استخدمت القواعد الاميركية في تركيا (مراكز الرصد والانذار ومراكز التجسس) لجمع المعلومات ، ورصدت تحركات القوات البحرية السورية ، ومراقبة حركة الجيوش العربية خلال حرب تشرين^(٥١) » ، في حين « عارضت تركيا باسم الحياد » استخدام قطار الشرق السريع ، الذي يمر في بعض النقاط من الاراضي التركية لنقل القطعات العراقية من الموصل الى حلب اiban ذات الحرب^(٥٢) » ،

واذ تزداد الانتهاكات الصهيونية المستمرة ضد المقدسات الاسلامية في الاراضي المحتلة فان الحكومة التركية (التي تدعي حماية المسلمين) لم تعلن اي موقف تجاه هذه الانتهاكات ، حتى على صعيد الادانة اللفظية اسوة بباقي الاقطار الاسلامية ، وغير الاسلامية وذلك بسبب انسجامها مع الموقف الاميركي .

بالاضافة الى ذلك فقد تطورت العلاقات الاقتصادية التركية - الصهيونية تطوراً ملموساً ، وتعتبر تركيا سوقاً رئيسياً للمنتجات الصناعية الصهيونية ، في مجال بيع المعدات العسكرية . مثلما يعتبر الكيان الصهيوني سوقاً رئيسية للمنتجات الغذائية التركية - خاصة اللحوم .

اما على صعيد العلاقات مع مصر ، فان العلاقات التركية - المصرية لم تشهد اي تحسن الا في عهد الرئيس « انور السادات » ، وتحديداً ، بعد اتفاقيات

« كامب ديفيد ، وانطلاقاً من الاستراتيجية الاميركية ، فالدولتان تحتلان مركزاً مهماً في منطقة الشرق الاوسط ، والدولتان تنطلقان في سياستهما من الموقف الاميركي ، لذا فمن الطبيعي ان تتطور العلاقات بينهما الى الحد الاقصى ، والدولتان لهما علاقات مع الكيان الصهيوني (وهذا يزيل حرج تركيا) . والدولتان عضوان في منظمة المؤتمر الاسلامي (انضمت تركيا الى المنظمة ، في ظل الحكومة العسكرية - وقد لعبت دوراً مهماً في عودة مصر الى المنظمة) . ففي عام ١٩٨٤ وقعت الدولتان بروتوكولاً للتعاون في مختلف المجالات العسكرية ، والاقتصادية ، والثقافية . « ومن المعروف ان هناك ضباطاً مصريين يتدربون في تركيا^(٥٣) » .

« وفي ١٤ / ٥ / ١٩٨٥ قام الرئيس المصري « حسني مبارك » بأول زيارة يقوم بها رئيس مصري لتركيا منذ سبعين سنة . وفي حديث مع صحيفة « حرّيت » التركية ، قال رئيس النظام المصري : اننا نرغب ان تلعب تركيا دوراً اكبر في هذه المنطقة من العالم^(٥٤) ، اي ان العلاقات قد تصاعدت من التعاون العسكري والاقتصادي ، الى التفسير السياسي في قضايا المنطقة .

ومن المعروف ان السياسة الاميركية ، تنطلق من اعطاء دور قيادي للنظام المصري في المجال العربي - الافريقي ، ودور قيادي لتركيا في المجال الاسلامي . في ظل سيطرة عسكرية اسرائيلية مطلقة .

● اما على صعيد دول الخليج العربي ، فتركيا تلعب اخطر الادوار ، واكثرها تأثيراً في مستقبل هذه الدول ، خاصة ان هذه الدول وتلبية لرغبة الولايات المتحدة الاميركية قد فتحت اسواقها واراضيها للشركات والمؤسسات الاحتكارية التركية ، منذ الانقلاب العسكري الفاشي الذي وصل الى الحكم ، اي ان المثير في هذا الامر هو انه عندما تم انخراط تركيا كلياً في السياسة الاميركية تصاعدت هذه العلاقات الاقتصادية مع الدول العربية النفطية ، وقد هيأت الولايات المتحدة وتركيا لهذه العلاقات ، سواء على صعيد ضغط الولايات المتحدة على هذه الدول ، او على صعيد الاجراءات الداخلية التركية .

« فانتصار حزب « الوطن الام » في الانتخابات العامة وتشكيل الحكومة بزعامة « اوزال » صاحب نظرية « التكامل الاقتصادي بين تركيا وباقي المناطق

المجاورة ، خصوصاً الخليج الغني بالنفط ، وتعيين « اوغلو » وزيراً للخارجية وهو المعروف باهتمامه بالوضع العربي حيث سبق وان خدم سفيراً لبلاده في عدد من اقطارها^(٥٥) ، ساهم في توجيه السياسة الاقتصادية التركية نحو البلدان العربية .

اما العامل الآخر الذي لا يقل أهمية ، فهو انضمام تركيا الى « منظمة المؤتمر الاسلامي » وقيامها بتفجير قضية المسلمين في بلغاريا ، لتقديم نفسها « كحامية للمسلمين - السنة » في مواجهة الثورة الاسلامية الايرانية - الشيعة . بهدف إثارة النعرات الطائفية في العالم الاسلامي ، وخاصة في الدول العربية . وهذان العاملان ليسا بعيدين عن الموقف الاميركي ، بل ان الولايات المتحدة ، هي المخطط لهما ، وهي قوة الدفع لنجاحهما .

وعلى هذه القاعدة تصاعدت العلاقات الاقتصادية التركية - العربية النفطية « فبلغت صادرات تركيا الى الدول العربية عام ١٩٨٢ (١,٧ مليار دولار) مقابل (٢,٧ مليار دولار) للواردات^(٥٦) ، وقد ارتفعت هذه الصادرات في عام ١٩٨٤ الى ٢,٥ مليار دولار^(٥٧)

وعلى هذا الصعيد ، استفادت تركيا الى حد كبير من خط الانابيب العراقي الذي يمتد بين كركوك وساحل لواء الاسكندرون على البحر الابيض المتوسط . والذي رفعت طاقته في عام ١٩٨٤ لينقل ٤٦ مليون طن من النفط في السنة ، وقد قال مسؤول رفيع المستوى في وزارة الخارجية التركية : خط الانابيب ليس ملك العراق فحسب ، بل هو ايضاً ملكنا^(٥٨) ،

وبالاضافة الى القروض التي تقدمها الدول الخليجية الى تركيا ، « والتي بلغت عام ١٩٨٢ (حسب تقرير بنك الخليج الدولي - في البحرين) / ٧٤٨ / مليون دولار^(٥٩) ، فان تركيا تقوم بدور في غاية الخطورة ، قوامه الوجود البشري في دول الخليج عن طريق الشركات ، « حيث تقوم ٢٥٠ شركة تركية باستخدام ١٥٠ ألف عامل تركي في مشاريع تصل قيمتها الى ١٥ مليار دولار^(٦٠) ،

وخطورة هذا الوجود البشري ان غالبية هؤلاء العمال هم من عناصر الجيش والمخابرات التركية ، بحيث يقومون بعمل مزدوج : -

الاول : التحريض ضد المواقف المعادية للامبريالية ، والدعاية لتركيا ودورها

الاسلامي .

الثاني : من خلال كون هؤلاء ككتلة بشرية موحدة ، تكون جاهزة اذا دعت
الضرورة لاستخدامها- كقوة عسكرية في اماكن وجودها .

من خلال ما تقدم نلاحظ خطورة الدور الذي تلعبه تركيا ضمن السياسة
الاميركية ضد الامة العربية على الصعيدين ، السياسي العسكري ،
والاقتصادي ، فهي الى جانب وقوسها ضد سورية ، وحركة التحرر العربي ، في
صراعها ضد العدو الصهيوني ومشاريع التصفية الاميركية ، نجدها تقيم أوثق
العلاقات السياسية والاقتصادية مع الانظمة الرجعية في المنطقة والتي تدور في
فلك السياسة الاميركية : تحت شعار التعصب الديني ، وتحت شعار المعاداة
للشيوعية والاتحاد السوفياتي .

يبقى الغريب في الامر ، هو عدم ادراك الدول العربية لخطورة هذا
الدور التركي ، ضد الامة العربية ، وحريتها ، وسيادتها . وهي التي تساعد في
القيام بهذا الدور .



الحملة الدعائية ضد جمهورية بلغاريا الشعبية

ان « مجابهة الاشتراكية » تعتبر احدى أهم الركائز الاساسية التي تقوم عليها السياسة الخارجية للدول الامبريالية بقيادة الولايات المتحدة الاميركية . وهذه السياسة في ظل التوازن العسكري بين القوتين (الاشتراكية والراسمالية) تتخذ طابعاً ذا مسار هجومي احياناً ، ودفاعي احياناً اخرى .

ففي حين تقوم الولايات المتحدة في محاولة منها لوقف امتداد التأثير الاشتراكي بين شعوب العالم ، باعداد الانقلابات الديكتاتورية ، وتفريخ القوى الفاشية ، وتعميم سياسة معاداة الشيوعية بين دول العالم الثالث ، وتكتيل قوى الراسمالية في جميع انحاء العالم للتصدي للاشتراكية على اعتبار انها الخطر الحقيقي الذي يهدد النظام الراسمالي برمته . فانها الى جانب ذلك تقوم بشن حملة دعائية واسعة النطاق في مواجهة اعلامية وايدولوجية ، لتضليل الراي العام العالمي ، حول حياة المجتمعات الاشتراكية ، ونضالات حركات التحرر العالمية .

فالنشاط الدعائي في الولايات المتحدة يخضع اليوم لتوجيه جهاز ضخم واسع . فقد تم انشاء « وكالة الاتصالات الدولية » التي باشرت عملها في نيسان ١٩٧٨ ، وذلك بعد ان اتسع نشاط « وكالة الاستخبارات المركزية الاميركية » بشكل كبير ، حيث باتت تصدر ٦٥٠ نشرة دورية في ٢٨ لغة ، ولوكالة الاتصالات الدولية ٢٠٠ مكتب في ١٢٦ بلداً ، وتصدر ١٢ مجلة دورية في ٢٢ لغة ، وتنتج ٩٠ فيلماً سينمائياً سنوياً ، وما يقارب ٥ ملايين نسخة من الكتب بـ ٢٥ لغة في بلدان آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية^(١) .

هذه الماكنة الاعلامية الضخمة الخاضعة لوكالة الاستخبارات المركزية الاميركية ، تقوم بعملية تعبئة مزدوجة ، فمن ناحية تشن حملات التضليل ضد دول المنظومة الاشتراكية وحركات التحرر، والقوى المحبة للسلام لافقادها التأثير على الراي العام العالمي ، ومن ناحية اخرى تقوم بعمليات التعبئة لصالح المواقف والقرارات السياسية الاميركية ، خاصة تلك القرارات ذات الطابع الدولي .

الى جانب ذلك تحاول الولايات المتحدة ، مستخدمة كافة الوسائل والامكانيات خلق قوى يمينية ، او عميلة لها داخل المجتمعات الاشتراكية ، تقوم باعمال التخريب الداخلية ، لمواكبة الحملات التضليلية التي تقوم بها اجهزة الدعاية الامبريالية مستغلة بذلك أية ثغرة طارئة .

فقد حاولت الولايات المتحدة استغلال ما قامت به بعض القوى الانتهازية المتسترة ، في تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨ لجهة الاعلان عن دعم هذه القوى وتأييدها في كافة المجالات ، وتوظيفها في شن حملة واسعة النطاق تستهدف النظام الاشتراكي برمته .

وبعد فشلها قامت الولايات المتحدة بشن حملة مسعورة حول الطريقة التي عولج فيها وضع هذه القوى الانتهازية . إثر المساعدة السوفياتية لتشيكوسلوفاكيا .

وفي عام ١٩٨٠ وعلى اثر المظاهرات التي قامت بها نقابة « تضامن » في بولندا ، والتي شلت الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للمجتمع البولندي ، لم تخف الولايات المتحدة والدول الامبريالية الاخرى دورها في دعم زعيم النقابة « ليش فاليسيا » وقد لعبت « الكنيسة » والحركة الصهيونية دوراً مباشراً في تصعيد التوتر الوضع في بولونيا عن طريق وضع امكانياتهما المادية والمعنوية في خدمة نقابة « تضامن » التي وصلت أوج قوتها في عام ١٩٨١ . مما اصبح يشكل خطورة حقيقية على المنجزات التي حققها المجتمع الاشتراكي البولندي الامر الذي دفع الحكومة الى وضع حد لهذا التلاعب الخطر بمصير الشعب البولندي ، وحسمت الموقف عن طريق قوة الحكومة نفسها . الامر الذي افقد الدول الامبريالية صوابها ، فلم تكتف بشن حملاتها التضليلية ضد بولندا الاشتراكية ، بل قامت بالتدخل المباشر عن طريق فرض حصار اقتصادي على بولندا تحت لافتات مضللة .

وبعد فشلها الذريع في بولندا ، راحت الولايات المتحدة الاميركية تعد الخطط للنيل من سمعة دولة اشتراكية اخرى ، وهي « جمهورية بلغاريا الشعبية » . ففي ١٢ ايار عام ١٩٨١ جرت محاولة مجرمة لاغتيال البابا « يوحنا بولس الثاني » في ساحة القديس بطرس في مدينة الفاتيكان قام بها الارهابي التركي

المعروف « محمد علي اغجا » الذي ينتمي الى « حزب الحركة القومية » ،
العنصري التركي ، وقد اعلنت الحكومة التركية على الفور ، ان هذا الارهابي ،
مطلوب لسلطات امنها ، بتهمة اغتيال رئيس تحرير صحيفة « ميليت » التركية
الليبرالية المستقلة « ابدى ابتشكي » ، في شباط ١٩٧٩ . وقد كشفت التحقيقات
ان هذا الارهابي ، ينتمي الى جناح « الذئاب الرمادية » ، القوة الضاربة للحركة
القومية الفاشية التركية ، وعلى هذا الاساس حكم على « اغجا » بتاريخ ٢٢ تموز
١٩٨١ من قبل المحكمة الايطالية بالسجن مدى الحياة^(١٢) .

لكن هذه القضية المؤلمة التي اهتز لها الضمير العالمي ، والتي استهدفت
حياة « الحبر الرسولي » الاعظم ، قد حولتها وكالة الاستخبارات المركزية
الاميركية ، واجهزة الدعاية الغربية التابعة لها ، بالتعاون مع القضاء الايطالي
نفسه ، الى مسرحية هزلية رخيصة .

ففي تشرين الثاني ١٩٨٢ اي بعد عام ونصف تقريباً من اصدار الحكم على
محمد علي اغجا في قضية محاولة اغتيال البابا اعتقل المواطن البلغاري
« سيرجي انتونوف » ، نائب مدير مكتب شركة طيران (ابلقان) في روما ، بحجة
اعترافات جديدة أدلى بها « اغجا » ، حول مشاركة مواطنين بلغاري في هذه
العملية .

لن نتوقف كثيراً حول تفاصيل هذه المؤامرة الامبريالية التي هدفت الى زج
اسم بلغاريا في هذه العملية القذرة ، خاصة وان هذه المؤامرة قد فشلت إثر قيام
المحكمة الايطالية بتبرئة « انتونوف » بتاريخ ٣٠ اذار ١٩٨٦

ما يهمننا في هذا المجال هو الدوافع الامبريالية الحقيقية من وراء هذه المؤامرة ،
وما رافقها من تطورات سياسية ، والتي يمكن تلخيصها بالتطورات التالية : -

١ - فشل المخططات الامبريالية في وقف تطور المجتمع الاشتراكي في
بولندا ، بعد الاجراءات الحاسمة التي اتخذتها الحكومة البولندية في مختلف
المجالات .

٢ - وصول « رونالد ريفان » الى الادارة الاميركية ، على اساس برنامج
« معاداة الشيوعية والاتحاد السوفياتي » ، وخلق التفوق الاستراتيجي على القوى
الاشتراكية .

٢ - التأييد العالمي الواسع النطاق للمبادرات السوفياتية ، وانعزال السياسة العدوانية الاميركية على صعيد القوى المؤثرة في الرأي العام العالمي .

٤ - تزايد الاتهامات الدولية لسياسة الارهاب الدولي ، الذي تقوم به الولايات المتحدة الاميركية بعد فشل محاولتها لتحرير الرهائن الاميركيين بالقوة في ايران . وتأييدها لسياسة العدوان الصهيونية ضد الامة العربية وضد الاراضي اللبنانية .

٥ - رغبة الولايات المتحدة في تحويل دفة الصراع ، من الدفاع عن سياستها الى الهجوم على سياسة الاتحاد السوفياتي ودول المنظومة الاشتراكية ، بشن حرب « صليبية » تستطيع من خلالها إرغام الدول الاوروبية الانخراط في اهداف هذه السياسة .

لذا وعلى هذه القاعدة ، قامت اجهزة الدعاية الغربية بأوسع حملة تضليل وافتراءات حتى قبل اعتقال « انتونوف » وبعده ، ضد بلغاريا والاتحاد السوفياتي ، متهمة اياهما بأنهما يقومان بالتخطيط للاعمال الارهابية في العالم ... ولم تكتف هذه الاجهزة بذلك بل اشركت ، سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية بهذه الاتهامات لنفس الدوافع والاهداف . وعلى الرغم من عدم تمكن القضاء الايطالي من جمع الأدلة الكافية ضد « انتونوف » ، إلا ان اهداف هذه الحملة الاعلامية التي رافقت عملية الاعتقال قد استنفذت اهدافها السياسية . وعلى الرغم من تبرئة « انتونوف » في هذه القضية ، غير ان السياسة الاميركية ضد بلغاريا لم تتوقف ، بل اتخذت منحى آخر ، عن طريق شن حملة تضليلية جديدة حول اوضاع المسلمين في بلغاريا ... مستخدمة في ذلك الامكانيات والدوافع التركية للعب هذا الدور .

فكما ذكرنا سابقا ، ان الحكومتين التركية والبلغارية اعلنتا رسمياً بعد انتهاء مفعول اتفاقية « لم شمل الاسر » عام ١٩٧٩ ، ان هذه المشكلة قد سوّيت نهائياً بين البلدين ، وهذا يعني سقوط أي إدعاء قانوني حول اقلية تركية في بلغاريا ، او اقلية بلغارية في تركيا ، واعتراف رسمي من قبل الحكومة التركية بان المسلمين في بلغاريا انما هم مواطنون بلغار .

لكن .. ومع مجيء الحكم العسكري الفاشي ، بزعامة « الجنرال كنعان

ايفرين، وانخرط تركيا الكامل في السياسة الاميركية ، وانسجماً مع الدور الاقليمي المرسوم لها ، قامت تركيا باطلاق شرارة حملة تضليلية جديدة ضد بلغاريا باسم « الدفاع عن حقوق المسلمين في بلغاريا » وعلى الفور جندت الصحف والمجلات ووسائل الاعلام الغربية الاخرى جهودها وامكانياتها لهذه الحملة المحمومة .

واذا كانت هذه الحملة الجديدة لم تجد آذاناً صاغية لدى المسلمين البلغار انفسهم ، واعلانهم تمسكهم بحياتهم الاشتراكية ، فان اهداف الحملة السياسية كانت ابعد من حقوق المسلمين البلغار انفسهم ، خاصة وان تركيا العلمانية « حسب الدستور » كانت قد ضربت الاتجاهات الدينية ، وحرمت الدعاية الدينية ، في المدارس والمراكز الثقافية ، ومنعت الاذان وخطب الجمعة والاعياد في الجوامع عبر مكبرات الصوت منذ قيام « مصطفى كمال اتاتورك » بثورته العلمانية في تركيا . ومن المعروف ان الحكم العسكري إثر انقلاب ١٩٨٠ ، قد اعلن عن تمسكه بالمبادئ الكمالية العلمانية ، وهذا ما نص عليه دستور الجنرالات الجديدة .

إن فالاهداف السياسية لهذه الحملة ، لم تكن بأي حال هي الدفاع عن قضية دينية ، لانها تقتصر الى المبررات القانونية والمعنوية ، بالاضافة الى ان الحكم التركي الذي يمارس ابشع انواع القمع ضد المسلمين الاكراد ، والعرب ، وحتى الاتراك انفسهم داخل الاراضي التركية ، والذي يقوم بتأييد السياسة الاسرائيلية ضد الامة العربية ، والمقدسات الاسلامية ، غير مؤهل لادعاء اندفاع عن مثل هذه القضية « المزعومة » . بل يأتي في سياق تنفيذ السياسة الاميركية في المنطقة ، التي يمكن تلخيصها في هذا المجال بالاهداف التالية : -

١ - استمرار حملة التضليل ضد بلغاريا ونظامها الاشتراكي ، وتشويه سمعتها الدولية في الاوساط الدينية الاسلامية .

٢ - محاولة استيعاب بعض العملاء ، للقيام بأعمال التخريب داخل بلغاريا ، وتصوير هذه الاعمال ، بأنها ردود فعل دينية ضد النظام الاشتراكي البلغاري .

٣ - اعطاء « هيبة » للحكم التركي على صعيد العالم الاسلامي ، والدول

العربية ، من خلال الادعاء بالدفاع عن قضايا المسلمين ، تمهيدا لدفع تركيا ،
للعب دور « حامية » المسلمين ، خاصة بعد دخولها في منظمة المؤتمر
الاسلامية . وعلى اثر قيام الجمهورية الاسلامية الايرانية بدور معادٍ للسياسة
الاميركية في هذا المجال .

٤ - خلق المبررات المستقبلية لامكانية قيام تركيا بالتدخل المباشر ، في
اماكن اخرى من العالم الاسلامي والعربي ، بحجة الدفاع عن المسلمين .
لقد رفضت الحكومة البلغارية إدعاءات الحكومة التركية ، وتدخلها السافر في
الشؤون الداخلية البلغارية ، امارد المسلمين البلغار فقد كان حاسما ، من
خلال حملة البيانات والندوات التي عقدت في عموم بلغاريا لكشف اهداف حملة
التضليل التركية الاميركية التي استخدمت انتماءهم الديني سلاحا لها .
وعلى الرغم من الامكانيات الضخمة التي جندتها الاجهزة الامبريالية ، إلا
انها فشلت تماما . فمثلا لم تستطع جمع الأدلة لاستمرار إتهام « انتونوف » في
محاولة غتيال البابا - فان الحقيقة ، والوقائع ، حول الحياة الداخلية للمسلمين
البلغار قد افشلت هذه الحملة واهدافها السياسية ، التي اصطلحت بالاضافة
الى ذلك ، بواقع السياسة الاميركية المعادية اساسا للامة العربية والعالم
الاسلامي ، وبطبيعة النظام التركي ، العنصرية الفاشية ، المعادية للشعوب
غير التركية ، بما فيها الشعوب المسلمة . وخروجه عن تطبيق المباديء
الاسلامية الحقيقية داخل المجتمع التركي نفسه .



التأثير على التوجّهات التقدمية في اليونان

ان موقع اليونان في السياسة الاميركية الخارجية لا يقل أهمية عن الموقع التركي ، انطلاقاً من نفس الدوافع الاستراتيجية والاقليمية . بل كان يفوقه قبل وقوع الازمة القبرصية ، وانسحاب اليونان من منظمة « حلف شمال الاطلسي » . ففي ١٥ تموز ١٩٧٤ وبتدبير من المخابرات المركزية الاميركية ، وقع الانقلاب العسكري في قبرص ضد الرئيس « مكاريوس » ، بدعم من الحكم العسكري الفاشي اليوناني ، اعقبه هجوم تركي سافر على الجزيرة ، الامر الذي أدى الى اشتباكات دامية ، ونتيجة لهذه العملية المزدوجة ، اليونانية والتركية ، التي لم تكن السياسة الاميركية بعيدة عنها ، فقد اصبحت قبرص عملياً مقسّمة الى قسمين .

وقد اثارت هذه النتيجة المؤلمة ، الجماهير اليونانية ضد الحكم الفاشي ، وتحت ضربات النزعة الديمقراطية الجماهيرية ، انهار هذا الحكم ، وسادت البلاد اليونانية موجة عارمة من السخط ضد السياسة الاميركية ، أدى في النهاية الى اضطرار الحكومة اليونانية الى الانسحاب من منظمة حلف شمال الاطلسي .

لقد اصبحت الادارة الاميركية ، والدول الامبريالية الاخرى ، في حلف شمال الاطلسي بصدمة كبيرة إزاء هذا الموقف اليوناني ، وظلت تراهن على امكانية تبلور موقف يوناني جديد مؤيد للسياسة الاميركية ، من خلال امكانية احزاب اليمين والعسكر في السيطرة على الوضع من جديد . غير ان التطورات اللاحقة قد خيبت آمال الادارة الاميركية .

ففي عام ١٩٨١ وفي ظل الاصرار على عدم العودة الى حلف شمال الاطلسي تمكن « الحزب الاشتراكي اليوناني » من الوصول الى السلطة ، على قاعدة برنامج انتخابي معادٍ للسياسة الاميركية ، واستمرار قواعدها في اليونان .

ومنذ وصول « الحزب الاشتراكي اليوناني » بقيادة « اندرياس باباندريو » الى السلطة بدأت اليونان تتخذ سياسة منفصلة تماماً عن السياسة الاميركية ،

بل وغالباً ما تكون متعارضة معها ، ويمكننا الإشارة في هذا المجال الى الاتجاهات الرئيسية التالية في السياسة الخارجية اليونانية : -

١ - الاصرار اليوناني أمام كل الضغوطات الاميركية والاطلسية على عدم العودة الى « منظمة حلف شمال الاطلسي » حتى عام ١٩٨٠ . وفي عام ١٩٨١ مع وصول باباندريو الى السلطة بدا الحديث عن الغاء القواعد الاميركية في اليونان .

٢ - « رفض اليونان لنشر صواريخ « بيرشنج - ٢ » و « كروز » النووية متوسطة المدى على الاراضي اليونانية ، اضافة الى موقف رئيس الوزراء اليوناني في مؤتمر قمة السوق الاوروبية المشتركة الذي عقد في دبلن ، وتهديده بسد الطريق أمام مشروع انضمام كل من اسبانيا والبرتغال في حالة رفض اعضاء السوق تلبية طلبه الخاص بالحصول على ٧ و٢ مليار دولار من صندوق المساعدات ، مما أثار حفيظة واشنطن ، ودول حلف الاطلسي ضد الحكومة اليونانية^(٦٣) » .

٣ - اتخذت اليونان الاشتراكية مواقف مؤيدة للقضايا العربية بعامة ، والقضية الفلسطينية بخاصة ، ورفضت إعادة علاقاتها مع الكيان الصهيوني ، على الرغم من كل الضغوطات الغربية ، وظل هذا الموقف في تصاعده متحدياً الحملة الاميركية ضد ما اسمته « بالارهاب الفلسطيني » .

« ففي كلمته أمام البرلمان اليوناني بتاريخ ٢٠ / ٥ / ١٩٨٦ قال « باباندريو » في اشارة الى النضال الفلسطيني : إن العنف الذي يرتبط بالنضال الوطني او النضال من اجل التحرر ليس ارهاباً ، وفي نفس الكلمة هاجم الولايات المتحدة على محاولة فرض قانونها ومفهومها للارهاب على الدول الاخرى^(٦٤) » .

٤ - اتخذت اليونان سياسة اكثر تقارباً مع الاتحاد السوفياتي ، ودول

المنظومة الاشتراكية ، « ففي ١١ - شباط ١٩٨٢ قام « باباندريو » بزيارة الى الاتحاد السوفياتي ردّاً على الزيارة التي كان قد قام بها رئيس الوزراء السوفياتي « نيكولاي تيخونوف » الى اليونان عام ١٩٨٢ ، وقع خلالها الطرفان عدداً من وثائق التعاون^(٦٥) » .

وفي نفس العام ، اتفقت اليونان مع دول البلقان (باستثناء تركيا) على جعل هذه المنطقة خالية من السلاح النووي . وتأكيداً لهذه السياسة ، وقعت اليونان وبلغاريا بتاريخ ١١ ايلول ١٩٨٦ ، إعلان صداقة ، بين الدولتين اتفقتا خلاله أن اياً من الدولتين لن تبدأ أو تشجع أية أعمال موجهة ضد الاخرى^(٦٦) .

٥ - تزايد أعمال العنف ، ضد القواعد ، والمقرات والرعايا الاميركية فوق الاراضي اليونانية ، بالاضافة الى المظاهرات المعادية للسياسة الاميركية ، فعلى سبيل المثال : « عشية وصول « جورج شولتز » الى اليونان لبحث مستقبل القواعد الاميركية ، قام ٢٠ ألف متظاهرفي اثينا ، مطالبين بازالة القواعد الاميركية ، ومنعدين بالعدوان الاميركي على ليبيا^(٦٧) » .

ومن المعروف ان الحكومة اليونانية كانت قد أعلنت بتاريخ ١٨ / ١ / ٨٥ عن الغاء ٦٠ اتفاقاً ثنائياً مع الولايات المتحدة يتعلق أغلبها بالقواعد العسكرية الموجودة على الاراضي اليونانية والتسهيلات العسكرية الاخرى .

هذه الاتجاهات في السياسة الخارجية اليونانية ، قد اثارت حفيظة وتخوف الادارة الاميركية ، التي تعتبر مثل هذه السياسة ليست فقط غير منسجمة مع سياستها ، بل هي معادية لها . الامر الذي زاد من أهمية الدور التركي في محاولة التأثير عن طريق التهديد بالقوة التركية ضد السياسة اليونانية .

الا ان قيام الولايات المتحدة بدعم تركيا ضد اليونان ، قد زاد من تصلب الاخيرة ، وقد بدأ هذا الموقف في التجسيد « عندما أعلنت وزارة الدفاع اليونانية ، في كانون الاول عام ١٩٨٤ عن عزمها رسم خطة لاعادة ترتيب انتشار قواتها المسلحة الدفاعية على اساس ان الخطر لا يأتي من الحدود الشمالية (بلغاريا) ، بل من الحدود الشرقية (تركيا)^(٦٨) ، الامر الذي ادى الى نشوب خلاف قوي بين تركيا واليونان حول جزر بحر ايجة . حيث قامت الولايات المتحدة بتأييد تركيا في موقفها حيال هذه الجزر ، خاصة بعد ان « اعلن » باباندريو ، بتاريخ ١٤ / ٥ / ١٩٨٤ رفض حكومته لقرار حلف الناتو بشأن نصب صواريخ « هاربون » الاميركية في القواعد البحرية التركية ، باعتبار انه سيؤدي الى الاخلال بميزان القوى في منطقة بحر ايجة^(٦٩) » .

من هنا ، وبعد ان أعلنت الحكومة اليونانية عن عدم رغبتها في الموافقة على

تجديد معاهدة انتشار القواعد الاميركية فوق الاراضي اليونانية ، التي ينتهي مفعولها عام ١٩٨٨ . فان الولايات المتحدة ، تهيأ تركيا لدور إقليمي أكثر اتساعاً وتطوراً ، بحيث يشمل مواجهة تطورات السياسة اليونانية . عن طريق التلويح بالقوة العسكرية التركية على الحدود اليونانية ، وخاصة فيما يتعلق بموضوع جزر بحر ايجه .

وانطلاقاً من هذا الموقف العدائي لليونان الاشتراكية ، « فقد اعلن رئيس الوزراء التركي » توكورت اوزال ، بتاريخ ٢٩ / ١ / ١٩٨٥ : ان مجلس الامن التركي الاعلى برئاسة الرئيس « كنعان ايفرين » قد وضع خطة استراتيجية جديدة ، رادعة وفعالة ، عسكرية وسياسية تجاه اليونان^(٧٠) .

وهكذا تتضح ابعاد المخططات الامبريالية الاميركية ضد اليونان ، عن طريق الاداة التركية الطليعة في يدها ، فالى جانب استعداد تركيا لاستقبال القواعد الاميركية الموجودة في اليونان (في حال فشل الضغوطات الاميركية لتجديد مدتها) * ، فان الحكومة التركية مستعدة للتدخل العسكري ، بغض النظر عن نتائج المدمرة على مصالح الشعبين التركي واليوناني ، تنفيذا للسياسة الاميركية .



التيارات الاسلامية التركية : بين الاصولية ... والتوظيف الدعائي .

راينا في الفصول السابقة : ان للاسلام ثقلاً كبيراً في المجتمع التركي ، الامر الذي أعاق ، بل وقف في وجه محاولات الحكومات المتعاقبة ، بعد « اتاتورك » لتحديث تركيا ، وجعلها اجتماعياً جزءاً من المجتمعات الغربية .
واليوم « تتجمع العلامات التي تشير الى انبعاث الاصولية الدينية في تركيا ، فيما تتجمع علامات اخرى مؤداها ان الحكومة راغبة بالتمسك بالعلمانية التي اوجدها « كمال اتاتورك » قبل ستين سنة (١٩٠٠) فالمعروف ان الاغلبية الساحقة للسكان الاتراك الذين يبلغ عددهم خمسين مليوناً هي اغلبية مسلمة ، بيد ان الدولة تدعو للحريات الدينية ، فيما ينزل القانون عقاباً صارماً بدعوات التطرف الديني ، او هذا ما كانت عليه الحال تقليدياً^(٧١) .

لكن الملاحظ في الآونة الاخيرة ، ان السلطة التركية في حين اخذت تغض الطرف عن بعض الجماعات والتيارات الاسلامية ، راحت تواجه بشدة بعض التيارات والدعوات الاسلامية الاخرى . الامر الذي يدعونا للتوقف امام هذه الظاهرة ، لالقاء الضوء على مفاهيم واهداف التيارات الاسلامية المتعددة في تركيا ، لنصل الى دوافع موقف السلطة التركية منها . « خاصة انه في ظل الحزم العسكري بدأت تركيا لأول مرة تمارس دورها كاملاً ضمن اطار منظمة المؤتمر الاسلامي ، الى حد وصلت معه (حسب تعبير بولند اجاويد - زعيم حزب الشعب الجمهوري) لان تتبنى قرارات شديدة التعارض مع افكار العلمنة^(٧٢) » ، اما فيما يتعلق بالتيارات الاسلامية نفسها ، فيمكن تقسيمها من حيث توجهاتها الدينية والسياسية الى ثلاثة تيارات رئيسية : -

١ - التيار الديني القومي : ويدعو الى التشدد الديني على اساس قومي ، (حسب السياسة العثمانية) اي ان تركيا المسلمة من خلال موقعها التاريخي ، وقوتها العسكرية ، واستعادة الارث الديني الذي فقدته ، يمكنها ان تلعب دوراً قيادياً في المنطقة ، لذا فهي ترى ان سياسة تركيا يجب ان تتجه نحو العالم

الاسلامي والعربي ، وترى ضرورة الابتعاد عن سياسة الغرب ، في نفس الوقت الذي يجب ان تواجه فيه الشيوعية والاشتراكية .

اي ان هذا التيار ، ينطلق من تمايز العنصر التركي ، وان مجال هذا التمايز يجب ان يكون ضمن العالم الاسلامي ، وليس خارجه .

٢ - التيار الديني الاصولي: ويدعو الى التشدد الديني على اساس الشريعة الاسلامية ، ويرى في تركيا جزءاً من العالم الاسلامي ، الذي يجب ان يسود فيه التسامح الديني ، والاخاء القومي ... ويدعو الى الاستفادة من اخطاء الممارسات التركية السابقة للمفاهيم الاسلامية ، والعودة الى حوهر التعاليم الاسلامية الصحيحة . وكذلك يطالب هذا التيار باستعمال اللغة العربية ، كلفة رسمية في تركيا (لأن القرآن قد انزل فيها على النبي) ، وبغض النظر عن موقف هذا التيار المتشدد ضد الشيوعية ، الا انه يطالب بالمقابل بقطع علاقات تركيا مع الغرب ، الذي لا يقل خطورة عن الشيوعية ازاء تركيا . في حين يطالب الحكومة بتأييد القضايا العربية والاسلامية . ضد الصهيونية ومن يقف وراءها ، ويطالب بقطع العلاقات مع «اسرائيل» .

٣ - التيار الاسلامي الموجه : وهو التيار الذي يتسلح بالشعارات الدينية الاسلامية (ظاهرياً) لتحقيق اهداف سياسية محددة (جوهرياً) تصب بغيرالبيتها في تحقيق الارتباط الاوثق مع السياسة الامبريالية الاميركية . ويقود هذا التيار ، حزب الحركة القومية ، وارباب الاحتكار المالي التركي .

مثلاً تحت شعار معاداة الشيوعية و (اطماع) الاتحاد السوفياتي ، تجري الدعوة للارتباط بالولايات المتحدة الاميركية ، وحلف شمال الاطلسي بهدف تأمين الحماية لتركيا .. وتحت شعار حماية المسلمين في قبرص ، تجري التعبئة ضد اليونان ... الخ .

ازاء هذا التباين في المواقف والمفاهيم ، السياسية والدينية يمكننا فهم موقف الحكومة التركية من هذه التيارات الاسلامية .. ففي الوقت الذي تقف فيه ضد التيار الاسلامي الاصولي ، فانها تقف الى جانب التيار الموجه ، وتحاول حسب المواقف المختلفة استمالة التيار الديني القومي .

وتحاول السلطات التركية (المتعاقبة) دائماً الاستفادة من الفرعات الدينية

هذه ، وتوظيفها في مواجهة الشيوعية واليسار داخل تركيا ، والمشاركة ضمن سياسة معاداة السوفيات على الصعيد الخارجي .. خاصة وان التيارات الثلاث تلتقي حول هذا الموضوع ، ومن الملفت للنظر أيضاً ، ان حركة هذه التيارات الدينية ترتبط ارتباطاً وثيقاً مع حركة الجيش نفسه .

فمن المعروف ان الجيش الذي أسسه « اتاتورك » هودائماً حامي العلمنة ورائدها في تركيا . وجميع انقلابات الجيش كانت دائماً تقوم على اساس حماية هذه العلمنة ، فالجيش يقوم بضرب التيارات الدينية في نفس الوقت الذي يتم فيه ضرب القوى اليسارية والتقدمية ... فيمنع الأذان في الجوامع ، ويمنع نقل خطبة الجمعة والاحتفالات الدينية عبر مكبرات الصوت ، ويمنع التعليم الديني في المدارس ... الخ . الا ان الحكومات التركية فيما بعد ، كانت تضطر الى التنازل امام ضغط وثقل هذه التيارات للتغاضي عن بعض نشاطاتها .

اما ما يلفت النظر الان اكثر من أي وقت مضى ، فهو موقف الحكومة التركية الحالية (شبه المدينة ، شبه العسكرية) ازاء الانبعاث الديني الجديد في تركيا . بحيث يبدو انه محاولة منها في توظيف هذا الانبعاث لخلق رأي عام قوي وموحد على الصعيد الداخلي لتحقيق اهدافها السياسية داخل تركيا وخارجها ، والتي يمكن اجمالها بالتالي : -

١ - خلق طرف قوي ، ومؤثر على الصعيد الجماهيري (الى جانب الجيش) لمكافحة الشيوعية ، والقوى اليسارية والتقدمية التركية والكردية والعربية والارمنية داخل تركيا .

٢ - تعبئة غالبية أبناء الشعب التركي ضد الاتحاد السوفياتي ، ودول المنظومة الاشتراكية ، لخلق المبررات للتوجه نحو الغرب . واقامة مزيد من القواعد العسكرية الاميركية فوق الاراضي التركية .

٣ - محاولة السيطرة على النزعة الدينية « الاسلامية » المتأصلة في المجتمع التركي لمنع تكرار « الحدث الايراني » . وهذا ما يفسر قيام الدولة بضرب بعض الجماعات بقوة (الأصولية) في حين سمحت للجماعات الاخرى بممارسة نشاطها . العلني ، وشبه العلني .

٤ - خلق رأي عام داخلي ، يتيح للحكومة التركية القيام بحملة تعبئة

وادعاءات مزيفة بصدد المسلمين في بلغاريا ، ويوظف قوى الانبعاث الديني داخليا وخارجيا في هذا المجال ، والتغطية على الاهداف السياسية التي ترمي الحكومة لتحقيقها من وراء هذه الحملة .

٥ - خلق وسائل الاتصال الديني مع العالم العربي والاسلامي (خاصه بعد دخول تركيا منظمة المؤتمر الاسلامي) وادامتها ، حتى تتمكن من القيام بدورها السياسي المرسوم من قبل الادارة الاميركية في هذه المنطقة ، هذا الدور الذي يبدأ بتميع المواقف الاسلامية المعارضة للسياسة الاميركية ، وينتهي في احضان ذات السياسة من خلال تصعيد الحملة المعادية للشيعوية والسوفييات وحسب القاعدة الميكافيلية المشهورة (الغاية تبرر الوسيلة) فان تركيا العلمانية بقيادة جيشها (حامي العلمانية ورائدها) ، قد وجدت نفسها .. مضطرة للاستنجد بالنزعات الدينية ، بهدف تمرير سياستها ، كشرطي متقدم للسياسة الاميركية في المنطقة .

لكن خوف الحكومة التركية ، وكذلك الادارة الاميركية (ولهذا الخوف ما يبرره) يكمن في انقلاب هذا الانبعاث من قبضة السيطرة الرسمية وتوجيهها . فتقلب قاعدة « ميكافيلي » على الميكافيلية نفسها . ويضطر الجيش للتدخل بقوة وعنف ضد التيارات الاسلامية ، الامر الذي يفقد الجيش كافة مبررات انقلابه الفاشي ، ويسقط شعاراته السياسية ، الداخلية ، والخارجية . وسيجد نفسه وجهاً لوجه امام معارضة التيارات الاسلامية المتعددة . وامام معارضة القوى الديمقراطية والتقدمية ... وفي نفس الوقت سيجد نفسه عاجزا عن منع الاحزاب الرئيسية (حزب الشعب الجمهوري - وحزب العدالة) من العودة الى الحياة السياسية التركية ، بزخم شعبي اكبر .

وهذا الامر يمكننا تلّمسه بوضوح ، في التصريح الذي ادلى به « بولندا جاويد » في الاونة الاخيرة وفحواه : -

« ... إن العسكرهم الذين يتحملون مسؤولية الهجمة الحالية على العلمانية ، وهي التي بدأت بالظهور منذ وصولهم الى الحكم في العام ١٩٨٠ (٧٢) ، ..



هوامش

- (١) تارنو فسكي فلسطينين : تاريخ الاتحاد السوفياتي في الصور - اصدار وكالة
« نوفوستي » ، ١٩٨٣ هـ ١١٦ - ١٢٠
- (٢) بيرغمان هانس : قوات التدخل الامبريالية (دراسة وثائق عام ١٩١٨) مجلة
« فراية فيليت » ، الالمانية الديمقراطية - القسم الثاني .
نقلًا عن : محلا محمد : قوات التدخل الاميركية من روزفلت الى ريغان - اصدار
مطابع الجاحظ دمشق ١٩٨٣ هـ ٥٩ .
- (٣) غيبب شارل زور : مصدر سابق ص ٤
ملاحظة : هذه الدراسة (المترجمة) هي تقرير شامل قدمه « شارل زور غيبب » ،
بتاريخ ١٥ - ١٦ ايار ١٩٧٦ ، الى ملقئ ازمير الدولي حول (الامن في البحر
الابيض المتوسط الشرقي) . وتم توسيعه في سنة ١٩٧٨ في اطار برنامج الابحاث .
الذي مولته دائرة الاعلام في الحلف الاطلسي - ملاحظة : مكتب الدراسات في
حركة فتح
- (٤) Encyclopedea Britannica - William Benton: London, 1984 Vol 15, P 210
- نقلًا عن : تانروس نهى : التواجد العسكري الاميركي في منطقة البحر الابيض
المتوسط (دراسة) - مجلة « شؤون فلسطينية » ، العدد ١٠٦ ايلول ١٩٨٠ هـ ٦٢
- (٥) المصدر نفسه : ص ٦٢
- (٦) غيبب شارل زور : مصدر سابق ص ١٨
- (٧) المصدر نفسه : ص ٤
- (٨) محلا محمد : مصدر سابق ص ٦٣
- (٩) محلا محمد : مصدر سابق
- نقلًا عن : بيرغمان هانس - مصدر سابق (القسم الثاني)
- (١٠) المهتم بهذا الموضوع يمكن مراجعة :
محلا محمد : مصدر سابق من الصفحة ٢٧٧ لغاية ٣٢٨
- (١١) بونداريفسكي : مصدر سابق ص ٢١٨
- (١٢) المصدر نفسه : ص ٢١٧ - ٢١٨

- (١٣) جواد فاضل : (دراسة) في مجلة . الكفاح العربي . - تاريخ ١٩٨٥/٤/٢٢
- (١٤) يساري تركي : اوراق خاصة .
- (١٥) المصدر نفسه
- (١٦) مجلة . افكار ، تاريخ ١٩٨٤/٦/١١ م
- (١٧) ● الايوبي المقدم هيثم : وضع تركيا في مخطط الامن الغربي (دراسة) في الاسبوع العربي - العدد ١٠٩٤ تاريخ ١٩٨٠/٩/٢٩ .
- (١٨) الايوبي المقدم هيثم : مصدر سابق .
- (١٩) جريدة . النهار . اللبنانية : اتفاق التعاون الدفاعي بين تركيا والولايات المتحدة انهي مرحلة العلاقات الصعبة - تاريخ ١١ كانون الثاني ١٩٨٠ .
- (٢٠) محلا محمد : مصدر سابق ص ٢٨٢ .
- (٢١) جريدة الشرق الاوسط (السعودية) : العدد ١٨٢٢ تاريخ ١٩٨٣/١١/٢٤ .
- (٢٢) جريدة . تشرين ، (السورية) : العدد ٢٧٢٧ تاريخ ٨٣/١١/٢٢
- (٢٣) بونداريفسكي : مصدر سابق ص ٣٩
- (٢٤) غيبب شارل روز : مصدر سابق ص ٤٧
- (٢٥) المصدر نفسه : ص ٤٧
- (٢٦) بونداريفسكي : مصدر سابق ص ٣٩
- (٢٧) غيبب شارل روز : مصدر سابق ص ٤٨ - ٥٠
- (٢٨) المصدر نفسه : ص ٤٩
- (٢٩) صحيفة صوت الرافدين (العراقية) : العدد ٦١
- (٣٠) جريدة . البعث ، السورية : العدد ٢٩٩٢ تاريخ ١٩٨٦/٢/١٧
- (٣١) انظر بهذا الشأن :
- غيبب شارل روز : مصدر سابق ص ٤٩
- رعد انعام : (دراسة) في جريدة تشرين السورية - العدد ٣٦٢٤٢ تاريخ ٨٦/٧/١٣
- (٣٢) مفتاح احمد : معبد افروديت المقدس وسكن الجزار التركي (دراسة) جريدة ١٤ اكتوبر اليمنية الديمقراطية ، العدد ٦٨٢١ تاريخ يوليو ١٩٨٦
- (٣٣) جريدة السفير اللبنانية : بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٣٠

(٣٤) البخاري محمد : مجلة صوت الرافدين العراقية - العدد ٦١
(٣٥) بابيتروس جورج : هل تستطيع الفاشية التجلي بأشكالها المعروفة ؟
(دراسة) مجلة النهج - العدد ٩ تاريخ آب ١٩٨٥ م ص ٢٦٠
ملاحظة : جورج بابيتروس هو العضو المرشح للجنة المركزية للحزب
الشيوعي اليوناني .

(٣٦) البخاري محمد : مصدر سابق .
(٣٧) المصدر نفسه .
(٣٨) اوليمبوس ميشال (عضو اللجنة المركزية للحزب التقدمي للشعب العامل
في قبرص : النضال ضد التسليح النووي (دراسة) مجلة النهج العدد ٩ / آب
١٩٨٥ ص ٢٦٣

(٣٩) نشرة وكالة انباء ، نوفوستي ، - العدد ٤٨٦٩ تاريخ ١٢/٢/١٩٨٣
(٤٠) جريدة تشرين السورية : العدد ٢٧٤٨ تاريخ ١٣/١٢/١٩٨٣

* الوضع الجغرافي القبرصي الآن كما يلي :

- ١ - تبلغ مساحة قبرص الاجمالية ٩٣٠٠ كليو متر مربع
يقيم الاتراك جمهوريتهم المزعومة على مساحة ٤٠٪ منها في الجزء الشمالي
- ٢ - يضم القسم التركي ١٥٠ الف نسمة - مقابل ٥٥٠ الف من اصل يوناني .
- ٣ - يبلغ عدد المهجرين من القبارصة اليونانيين من القسم التركي ١٠٠ الف
مهجّر
- ٤ - تقع قبرص على مسافة ٧٠ كم من الجنوب التركي ، و ٦٤ كم من غربي سوريا
و ٣٦٨ كم من الشمال المصري .
- ٥ - اسم قبرص مشتق من الكلمة اليونانية ، كيبروس ، وتعني النحاس حيث
كان موجوداً في الجزيرة منذ القدم .

(٤١) بابيل نصوح : سوريا في القرن العشرين (دراسة) - الحلقة ١٩ - جريدة
الشرق الاوسط - تاريخ ١٠/٧/١٩٨٥

(٤٢) المصدر نفسه .
(٤٣) مجلة المستقبل : ٥٠ سنة على سلخ لواء الاسكندرون - تاريخ
١٩٨٦/٨/٢٣ .
(٤٤) المصدر نفسه .

- (٤٥) مجلة النهار العربي والدولي : تركيا والعرب - مد وجزر (دراسة) العدد ٢٥٧ تاريخ ١٩٨٢/٤/٥ م
- (٤٦) المصدر نفسه
- (٤٧) مجلة الموقف العربي : الاقتصاد التركي يستبدل القبعة بالكوفية (دراسة) - تاريخ ١٩٨٤/٩/١٠
- (٤٨) المصدر نفسه
- (٤٩) الخالدي وسام : التركمانية لا تعني الطورانية (دراسة) صحيفة صوت الرافدين العراقية - العدد ٢٦ تاريخ ١٩٨٤/٤/٣٠
- (٥٠) جريدة الشرق الاوسط السعودية : ما هي النوايا الاميركية والسوفياتية نحو تركيا ، وكيف يفكر الحكام العسكريون في انقرة ؟ (دراسة) العدد ١٦٠١ تاريخ ١٩٨٣/٤/١٧
- (٥١) الايوبي الهيثم : مصدر سابق
- (٥٢) المصدر نفسه
- (٥٣) صحيفة صوت الرافدين . العدد ٧٨ تاريخ ١٩٨٥/٥/٢٠
- (٥٤) المصدر نفسه
- (٥٥) مجلة الشراع : تركيا الحكومة المدينة والدبلوماسية العربية - تاريخ ٨٣/١٢/٢٦
- (٥٦) مجلة افكار تاريخ ١٩٨٤/٦/١١ م
- (٥٧) مجلة الموقف العربي مصدر سابق
- (٥٨) المصدر نفسه
- (٥٩) مجلة افكار مصدر سابق
- (٦٠) مجلة الموقف العربي مصدر سابق
- (٦١) شعبان عبد الحسين الصراع الايدولوجي في العقلاات الدولية وتأثيره على العالم العربي . اصدار دار الحوار - دمشق ١٩٨٥ ص ٤٦
- (٦٢) لمزيد من التفاصيل - انظر بهذا الشأن
- كتاب المؤامرة - الاوراق السرية لمحاولة اغتيال الببا - اصدار دار صبرا للدراسات والنشر دمشق ١٩٨٤ الصفحات من ٩٠ : ١٠٦
- (٦٣) السماوي هاشم الفعل ورد الفعل على طريقة باباندريو (دراسة) صوت الرافدين العدد ٦٢ تاريخ ١٩٨٥/١/٢٨

- (٦٤) جريدة السفير اللبنانية - العدد ٤٣١٤ تاريخ ١٩٨٦/٩/٣١
- (٦٥) صحيفة صوت الرافدين : العدد ٦٦
- (٦٦) جريدة النهار اللبنانية : العدد ١٦٤٧١ تاريخ ١٩٨٦/٩/١٣ م
- (٦٧) جريدة السفير اللبنانية : العدد ٤٢٥٤ تاريخ ١٩٨٦/٣/٢٨ م
- (٦٨) صحيفة صوت الرافدين : العدد ٦١
- (٦٩) جريدة البعث السورية : العدد ٦٤٧٣ تاريخ ١٩٨٤/٥/١٦
- (٧٠) جريدة الرأي العام الاردنية : العدد ٥٣٣٩ تاريخ ١٩٨٥/١/٣٠ م
- * ان الاتفاقيات العسكرية بين الولايات المتحدة واليونان تنص على استخدام واشنطن لاربع قواعد عسكرية في ارجاء مختلفة من بر اليونان وبحرها مع بضع منشآت عسكرية يقوم عليها حوالي ستة آلاف عسكري اميركي مع عائلاتهم .
- (٧١) الحلوزيدان : الانبعاث الاصولي في تركيا العلمانية (مقالة) جريدة السفير اللبنانية العدد ٤١١٤ تاريخ ١٩٨٥/١١/١٣ م
- (٧٢) المصدر نفسه
- (٧٣) المصدر نفسه

مصادر الكتاب

أولاً : الكتب العربية والاجنبية .

- ١ - بروكلمان كارل : تاريخ الشعوب الاسلامية - دار العلم للملايين بيروت ١٩٧٩ (الطبعة الثامنة) .
- ٢ - لاندوروم : الاسلام والعرب - دار العلم للملايين - بيروت ١٩٧٧
- ٣ - موسى سليمان : الحركة العربية - المرحلة الاولى للنهضة العربية الحديثة - دار النهار للنشر - بيروت ١٩٧٧ (الطبعة الثانية)
- ٤ - النحال د . محمد سلامة : سياسة الانتداب البريطاني حول اراضي فلسطين العربية - منشورات فلسطين المحتلة (حركة فتح) ١٩٨١ (الطبعة الثانية)
- ٥ - حمادة سعيد : النظام الاقتصادي حول اراضي فلسطين العربية - اصدار بيروت ١٩٢٩
- ٦ - اللمع حسن سعيد : لمحات من تاريخ بلغاريا - دار الثقافة - دمشق ١٩٨١
- ٧ - عضو جمعية عربية سرية : ثورة العرب الكبرى (١٩١٦) (إصدار منشورات الرائد العربي بحماه (سوريا) ١٩١٦ .
- ٨ - داغراسعد : الثورة العربية - مقدماتها ، اسبابها ، نتائجها - مصر - مطبعة المقطم ١٩١٦ .
- ٩ - الاعظمي احمد عزت : القضية العربية - الجزء الاول - اصدار بغداد ١٩٢١ .
- ١٠ - طربين أحمد : الوحدة العربية في تاريخ الشرق المعاصر (١٨٠٠ - ١٩٥٨) دمشق ١٩٧٠ .
- ١١ - البرغوثي عمر صالح وطوطح خليل : تاريخ فلسطين - مطبعة القدس ١٩٢٢
- ١٢ - بونداريفسكي : سياستان ازاء العالم العربي (سلسلة الاشتراكية والعالم الثالث) دار التقدم - موسكو ١٩٧٥
- ١٣ - موسوعة « ميدان لاروس » (مدرسة العشائر الامبراطورية) اصدار دار

- المعارف التركية - الجزء الاول (باللغة التركية) .
- ١٤ - دروزة محمد عزت : نشأة الحركة العربية الحديثة - دمشق ١٩٧١ .
- ١٥ - سعيد أمين : الثورة العربية الكبرى - الجزء الاول - القاهرة .
- ١٦ - الحوت بيان نويهض : القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين (١٩١٧ - ١٩٤٨) إصدار مؤسسة الدراسات الفلسطينية (م . ت . ف) بيروت ١٩٨١ .
- ١٧ - صايغ أنيس : يوميات هرتزل - مركز الابحاث (م . ت . ف) بيروت ١٩٦٨
- ١٨ - Ben Holpern- The Idea of Jewish Mass- Chusettes 1961 .
- ١٩ - الدباغ مصطفى : بلادنا فلسطين - الجزء الاول - دار الطليعة - بيروت ١٩٦٥
- ٢٠ - كوثراني وجيه : الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي (١٨٦٠ - ١٩٢٠) بيروت ١٩٧٠ .
- ٢١ - الاعظمي احمد عزت : القضية العربية - الجزء الثالث (١٩٢١ - ١٩٢٤) بغداد
- ٢٢ - داغراسعد : مذكراتي على هامش القضية العربية - دار القاهر للطباعة / القاهرة / ١٩٥٩ .
- ٢٣ - الدجاني حسن صدقي : تفصيل ظلامه فلسطين - اصدار القدس / المطبعة التجارية / ١٩٢٦ .
- ٢٤ - تودورف بروفيسور نيكولا : موجز تاريخ بلغاريا - اصدار دار الثقافة / دمشق / ١٩٨١ .
- ٢٥ - كالتشيف كامن : جيوجي ديمتروف / قصة كفاح ومختارات / اصدار منار برس للطباعة والنشر - بيروت ١٩٨٦
- ٢٦ - مكديرموت ميرسيا : رسول الحرية - اصدار دار طلاس دمشق ١٩٨٦
- ٢٧ - راجي حسين : الادب البلغاري (آراء ونماذج) منشورات دار الثقافة دمشق ١٩٨٢ .
- ٢٨ - سيمكوف ميلين : ديمتروف ومحاكمة لايبزغ - اصدار دار ابن خلدون بيروت ١٩٨٢ .

- ٢٩ - الشريف عبد الكريم : صفحات من كفاح الشعب البلغاري (انتفاضة ايليندينسكو) اصدار دمشق ١٩٨٢
- ٣٠ - من يعلق بشأن المسلمين في بلغاريا ولماذا ؟ إصدار صوفيا برس ١٩٨٥ .
- ٣١ - دستور جمهورية بلغاريا الشعبية : إصدار صوفيا برس ١٩٧١ (باللغة العربية)
- ٣٢ - آلان عبد الله أوج : مختارات « ١ » منشورات حزب العمال الكردستاني (PKK) ١٩٨٥ .
- ٣٣ - زكي بك محمد امين : خلاصة تاريخ الكرد وكردستان (من اقدم العصور حتى الان) إصدار لبنان ١٩٨٥
- ٣٤ - غيب شارل روز : البحر الابيض المتوسط من غير الكبار - إصدار مكتب التعبئة والتنظيم في حركة فتح - دمشق ١٩٨٢ .
- ٣٥ - قواري صارب : ما معنى الثاني عشر من ايلول ؟ - منشورات دار الانصار ١٩٨١ .
- ٣٦ - اوغلود . يورك : تركيا حلقة ضعيفة في السلسلة الامبريالية - اصدار دار بن رشد - بيروت ١٩٧٩ .
- ٣٧ - روزالييف : قوانين التطور الرأسمالي في بلدان آسيا وافريقيا - اصدار موسكو ١٩٧٦ .
- ٣٨ - تارنوفسكي قسطنطين : تاريخ الاتحاد السوفياتي في الصور - اصدار وكالة انباء نوفوستي ١٩٨٢ .
- ٣٩ - محلا محمد : قوات التدخل الاميركية من روزفلت الى ريغان - اصدار مطابع الجاحظ دمشق ١٩٨٢ .
- ٤٠ - شعبان عبد الحسين : الصراع الايديولوجي في العلاقات الدولية وتأثيره على العالم العربي - اصدار دار الحوار دمشق ١٩٨٥ .
- ٤١ - المؤامرة (الاوراق السرية لمحاولة اغتيال البابا) إصدار دار صبرا للدراسات والنشر - دمشق ١٩٨٤ .

ثانياً : الدراسات في المجالات والصحف .

- ١ - محمد عوض د . عبد العزيز : الشخصية الفلسطينية والاستيطان اليهودي (١٨٧٠ - ١٩١٤) مجلة شؤون فلسطينية - مركز الابحاث - العدد ٢٦ .
- ٢ - محي الدين د . جهاد محمد (جامعة البصرة) : المقاومة العربية في بلاد الشام وجمال باشا (دراسة) منشورة في كتاب - المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام - الجزء الثاني - جامعة دمشق - كلية الآداب .
- ٣ - صالح جهاد : ربيع مزهر وتاريخ مكتوب بالدم - مجلة « نضال الشعب » العدد ٤١٤ .
- ٤ - بيتروف بروفيسور بيبتر (د . علم التاريخ في جامعة صوفيا) : البلغار قبل قرن ونصف - جريدة الجبهة الوطنية البلغارية - العدد ١٢٢١١ تاريخ ٢٩ آب ١٩٨٥ (باللغة البلغارية) .
- ٥ - زاغوروف اورلين : التاريخ التركي : عن سياسة التذويب للمحتل التركي (الماضي والوقت الراهن) دراسة في مجلة « الازمنة » ، (تصدر عن جمعية المؤرخين في بلغاريا) العدد ١٩٨٥ / ٦ (باللغة البلغارية)
- ٦ - طه عامر : حركة التحرر الوطنية الكردية وآفاق المستقبل - صحيفة صوت الرافدين العراقية - الصادرة في دمشق - الاعداد ٦٤ - ٦٥ .
- ٧ - طه عامر : القضية الارمنية (تتبع تاريخي) صوت الرافدين العدد ٧٤
- ٨ - العلم حنا : الارمن مسألة قديمة - مجلة الاسبوع العربي العدد ١١٦٢ تاريخ ١٩٨٢ / ١ / ٢٥ .
- ٩ - كالوستيان جوزف : الذكرى السبعون للمجزرة الارمنية الكبرى - جريدة السفير اللبنانية - العدد ٣٩٢٧ تاريخ ١٩٨٥ / ٤ / ٢٤ .
- ١٠ - الخالدي وسام : التركمانية لا تعني الطورانية - صوت الرافدين العدد ٢٦
- ١١ - بركة اقبال : انقلاب تركيا ليس مفاجئاً - مجلة صباح الخير - العدد ١٢٩١ تاريخ ١٩٨٠ / ١١ / ٢ .
- ١٢ - تادروس نهى : التواجد العسكري الاميركي في منطقة البحر المتوسط - مجلة شؤون فلسطينية العدد ١٠٦ ايلول ١٩٨٠ .

- ١٣ - الايوبي المقدم هيثم : وضع تركيا في مخطط الامن الغربي - مجلة الاسبوع العربي - العدد ١٠٩٤ تاريخ ١٩٨٠/٩/٢٩ .
- ١٤ - رعد انعام : دراسة حول قبرص - جريدة تشرين السورية العدد ٣٦٢٤٢ تاريخ ٨٦/٧/١٢
- ١٥ - مفتاح احمد : معبد افروديت المقدس وسكين الجزائر التركي - جريدة ١٤ اكتوبر اليمنية - العدد ٦٨٢١ تاريخ يوليو ١٩٨٦ .
- ١٦ - باباتروس جورج : هل تستطيع الفاشية التجلي باشكالها المعروفة ؟ مجلة النهج - العدد ٩ تاريخ آب ١٩٨٥ .
- ١٧ - اوليمبوس ميشال : الفضال ضد التسليح النووي - مجلة النهج العدد ٩ العدد اب ١٩٨٥ .
- ١٨ - بابيل نصوح : سوريا في القرن العشرين - مجلة الشرق الاوسط السعودية تاريخ ١٩٨٥/٧/١٠ .
- ١٩ - السماوي هاشم : الفعل ورد الفعل على طريقة بابا ندرينو - صوت الرافدين العدد ٦٢ تاريخ ١٩٨٥/١/٢٨ م .
- ٢٠ - الحلو زيدان ، الانبعاث الاصولي في تركيا العلمانية - جريدة السفير اللبنانية العدد ٤١١٤ تاريخ ١٩٨٥/١١/٢ م

ثالثا : المقالات والاعخبار في المجالات والصحف (التي لم يذكر اسم الكاتب فيها) مدونة في هوامش الصفحات .

الفهرس

صفحة

| | | |
|----|--|--|
| | ● المقدمة | |
| ٩ | ● القسم الاول : العثمانيون ، مقومات الدولة ومقومات الانهيار | |
| ١١ | - اصل الاتراك وتطور حياتهم | |
| ١٢ | - مقومات الدولة العثمانية | |
| ١٥ | - سياسة الاراضي | |
| ١٨ | - سياسة الضرائب | |
| ٢١ | - ايدولوجية الدولة : من الاسلام الى الطورانية | |
| ٢٧ | - سياسة التتريك العنصرية | |
| ٣١ | - الاتحاديون الطورانيون والنهاية الحتمية | |
| ٣٩ | ● القسم الثاني : العرب تحت نير الاحتلال العثماني | |
| ٤١ | - العرب تحت نير الاحتلال | |
| ٤٢ | - نظرة الاتراك الى العرب | |
| ٤٧ | - العرب في مواجهة سياسة التتريك | |
| ٤٩ | - سياسة الطورانية ضد العرب | |
| ٥٣ | - الدولة العثمانية والحركة الصهيونية | |
| ٥٨ | - النهضة القومية العربية في مواجهة العنصرية التركية | |
| ٦٩ | ● القسم الثالث : بلغاريا من الاحتلال العثماني الى الاشتراكية | |
| ٧١ | - البلقان تحت نير الاحتلال العثماني | |
| ٧٧ | - النهضة القومية البلغارية | |

| | |
|-----|---|
| ٨١ | - بلغاريا والمصالح الامبريالية |
| ٨٦ | - نضال الشعب البلغاري في تركيا الاوروبية |
| ٨٧ | - من هم المسلمون في بلغاريا |
| ٩٤ | - المسلمون البلغار في عهدي الحكومات البورجوازية والفاشية |
| ٩٧ | - الحياة الداخلية للمسلمين البلغار في ظل الاشتراكية |
| ١٠٢ | - المسلمون البلغار : والعلاقات البغارية التركية |
| ١١١ | ● القسم الرابع : قضايا الاقليات القومية في الدولة التركية |
| ١١٢ | - القضية الكردية |
| ١٢١ | - القضية الارمنية |
| ١٢٧ | - القضية التركمانية |
| ١٣٣ | ● القسم الخامس : تركيا من التحديث الى الفاشية |
| ١٣٥ | - وجهان متناقضان |
| ١٥١ | - الانقلاب العسكري الفاشي |
| ١٥٦ | - الجنرالات والديمقراطية المزيفة |
| ١٦٧ | ● القسم السادس : الدور التركي في السياسة الامبريالية الاميركية |
| ١٦٩ | - السياسة الخارجية الاميركية ومبدأ الاحلاف |
| ١٧٧ | - تطور الدور التركي في السياسة الاميركية |
| ١٨٠ | - القواعد العسكرية الاميركية في تركيا |
| ١٨٤ | - الدور التركي الامبريالي في قضية تقسيم قبرص |
| ١٨٨ | - السيناريو الاميركي لتدمير استقلال قبرص |
| ١٩٢ | - الدور التركي تجاه الامة العربية |
| ٢٠٠ | - الحملة الدعائية ضد جمهورية بلغاريا الشعبية |
| ٢٠٦ | - التأثير على التوجهات التقدمية في اليونان |
| ٢١٠ | - التيارات الاسلامية التركية بين الاصولية والتوظيف الدعائي |
| ٢١٩ | ● مصادر الكتاب |

هذا الكتاب

في تتبعنا لمسيرة تطور « الطورانية » منذ المجتمع العثماني ، الى اليوم ، نجد أنها بقيت متأصلة في اعماق البورجوازية الكبيرة في المجتمع التركي ... فالبنى الاجتماعية لا يمكن ان تكون معلقة في الهواء ، انما هي بالضرورة مرتبطة بالظروف الداخلية التي نشأت فيها ، وبالدوافع الداخلية والخارجية التي ساهمت في تبلورها ، بغض النظر عن المظاهر الشكلية التي تحاول ان تغلف نفسها بها .

فالطورانية ، كحركة عنصرية ، قد حملت معها - وما زالت - الويلات والآلام التي وقعت على الشعوب التي خضعت للاحتلال العثماني ، وللقوميات التي ما زالت تحت حكم النظام التركي . منذ ثورة « تركيا الفتاة » وحتى النظام الفاشي الحالي .

وفي هذا الكتاب ، نحاول ان نلقي الضوء على هذه الحركة العنصرية ، نشأتها وتطورها ، وانعكاساتها على محيطها الاقليمي ، خاصة وانها أصبحت مرتبطة عضويا باهداف السياسة الامبريالية الاميركية ، منذ انضمام تركيا الى حلف شمال الاطلسي .

وهكذا نجد انفسنا ، امام حركة عنصرية قديمة حديثة ، شبيهة تماما بالحركة الصهيونية ، انطلقت على قاعدة التعصب القومي للحفاظ على بقائها ، لكنها انتهت كتابعة ، تقوم بتنفيذ دور محدد في السياسة الامبريالية على الصعيد الاقليمي .